دعم مراقبة
المحاكمات في ليبيا

كتاب دليل عن التحول الديمقراطي
من خلال العدالة و المساءلة

إن محتوى دليل دعم مراقبة المحاكمات في ليبيا منشور برخصة المشاع الإبداعي: النسبة - غيرُالتجاريّ - بلااشتقاق الإصدارة 3.0 غير المُوَطّن.
من حقك نسخ وتوزيع محتوى هذا الكتيب بأي شكل و عبر أي وسيط؛ بلا مقابل بالشروط التالية:

النِّسبة | تَجِبُ عليك نِسبَةُ المُصنَّفِ إلىٰ اسم مؤلفه علىٰ النحو الذي حدَّدهُ المؤلف أو المُرَخّصِ ولكن ليس بما يوحي بأنه يؤيدك أو استخدامَك للمصنف.
غيرُالتجاريّ | يحقّ للمُرخّصِ لهُ نسخ و توزيع و عرض المصنَّفِ بشرط كون ذلك لغير الأغراض التجارية.
بلااشتقاق | يحقّ للمُرخّصِ لهُ نسخ و توزيع و عرض المصنَّفِ في نسخ طبق الأصل و لا يحق له عمل مصنّفات مشتقة منه.

لا سلام بدون عدالة هي منظمة دولية غير ربحية أسّستها إيما بونينو في عام 1993 بدأت بحملة قام بها الحزب الراديكالي الإنتقالي لحماية و تعزيز حقوق الإنسان، الديمقراطية، سيادة القانون و العدالة الدوليّة.

تتضمن أعمال منظمة لا سلام بدون عدالة ثلاثة برامج رئيسية: العدالة الجنائية الدولية ومناهضة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
إن منظمة لا سلام بدون عدالة هي جمعية تأسيسية في الحزب وعضو مجلس الشيوخ بالإضافة إلى أنها عضو مؤسس لإئتلاف المنظمات غير الدولية التابعة للمحكمة الجنائية الدولية حيث أنها تعد عضواً في لجنتها التوجيهية.

تشكر إدارة منظمة لا سلام بدون عدالة كل من السيدة (بيبينا كاتساريس) لكتابتها هذا الدليل وتشكر أيضاً أصحاب المهن القانونية الليبية لتعاونهم بتقديم النصائح التي ساهمت في إنجاحه.

وقد تم إعداد هذه النشرة بمساعدة مالية من وزارة الخارجية والكومنولث (وزارة الخارجية). وزارة الخارجية ليست مسؤولة عن أي استخدام يمكن أن تقدم من المعلومات الواردة فيها.

Foreign & Commonwealth Office

مقدمة

1- نبذة عن مسودة الدليل
2- اهداف ومحتويات ونبذة عن الدليل

الجزء 1: مفاهيم عامة خاصة بنشاطات مراقبة المحاكمات

1- مراقبة المحاكمات: وظائف عامة، المجال والحدود
1-1 الوظائف العامة لمراقبة المحاكمات
1-2 مجال نشاطات المراقبة الخاصة بالمحاكمات
1-3 حدود هيئة أو لجنة مراقبة المحاكمات
2- المبادى الاساسية لمشاريع وخطط مراقبة المحاكمات
2-1 مبدأ عدم التدخل في العملية القضائية
2-2 مبدأ الموضوعية
2-3 مبدأ الاتفاق
3- طريقة عمل عامة لمراقبة المحاكمات: دائرة مراقبة المحاكمات

الجزء 2 بعض العوامل تؤخذ بنظر الاعتبار قبل تأسيس مشروع مراقبة المحاكمات

4- اجراء تقييم أولي
4-1 تقييم الظروف الداخلية
4-2 تقييم القدرات الهيكلية
4-3 تقييم الوصول المسبق إلى الدوائر المعنية

5)- الاتفاق على الاهداف الاساسية،التركيز ونوع مشروع مراقبة المحاكمات

6)- أختيار نموذج مراقبة المحاكمات
7)-وضع مسودة ورقة مشروع
8)-وضع طرقة الوصول وزيادتها
8-1التعريف بالاطار القانوني
8-2 طرق زيادة الاطلاع على مشاريع المراقبة
8-2-1 زيادة الوعي والحصول على التأييد لمشروع المراقبة
8-2-2المجالات التي يسعى للوصول اليها
8-2-3 مذكرة تفاهم
8-2-4العقود مع المهنيين فينظام العدالة
8-2-5 بطاقات التعريف ومادة المعلومات

9- هيكلية المشروع وطاقم العمل المكون له
9-1-1 مستوى المراقبة
9-1-2 مستوى المحلل القانوني
9-1-3 مستوى العالي للادارة
10- معايير السلوك وتوجيهات المراقبة

10-1 قانون السلوك
10-1-1 واجب عدم التدخل
10-1-2 واجب الموضوعية
10-1-3 واجب المهنية
10-1-4 واجب السرية والكتمان
10-2 توجيهات المراقبة

11- الطاقة الاستيعابية للمبنى الخاص بفريق المراقبة وآليات الدعم الاخرى
11-1 مواد المرجع القانوني
11-2 المادة المرجعية القانونية
11-3 التدريب
11-4 آليات للدعم والتنسيق

12- إتخاذ القرار بشأن التقارير الداخلية
12-1-1 المكونات الاساسية للتقرير القضية
12-1-2 أختيار نظام إعداد تقارير القضية
12-1-2-1 تقارير القضايا الداخلية على شكل سرد
12-1-2-2 نظم إعداد التقرير من النوع الاستبياني
12-1-2-3 إطارات إعداد التقارير المزدوجة

13)-صياغة نظام المعلومات- الادارة

الجزء 3: تنفيذ المشروع

14- مراقبة المحاكمة و جمع معلومات اخرى والتأكد من صحتها
14-1 تعريف القضايا القانونية إلى المراقب حسب اولويات المراقبة
14-2 أفضل الممارسات من اجل الوصول إلى قاعات المحاكم
14-3 مراقبة المحاكمات في قاعات المحكمة
14-4 الاطلاع على ملفات القضية القانونية
14-5 أجراء المقابلات لغرض جمع المعلومات
14-6 جمع المعلومات على اساس الأستبيانات
14-7 مراجعة تقارير وسائل الاعلام حول عن المحاكمات وقضايا قانونية اخرى

15)- تحليل نتائج المحاكمات
15-1 التعرف على المشكلة وتحديدها
15-2 التأكد من صحة المشاكل
15-3 تحديد الاسباب الجذرية والعلاجات الملائمة
15-4 تطورات المراقبة بعد تحديد القضية وتكوين الملاحظات بشأنها

16)- إعداد التقارير الداخلية
16-1 أفضل الممارسات بشأن إعداد التقارير الداخلية من قبل المراقبين
16-1-1 أستخدام التعليمات لضمان منهج واضح لإعداد التقارير
16-1-2 تبسيط إعداد التقاريرالخاصة بالحقائق

17- إعداد تقارير خارجية
17-1 الجمهور المستهدف للتقارير العلنية
17-2 وظائف التقارير العلنية
17-3 أنواع التقارير العلنية

17-4 التقارير السرية وشبه العلنية
17-5 تنظيم تقارير علنية تخص مراقبة المحاكمات
17-5-1 هيكلية التحليل في التقارير
17-5-2 مكونات التقارير العامة
17-6 زيادة إعداد التقارير العلنية

18- نشاطات اخرى لمشاريع مراقبة المحاكم

19- قياس تأثير نشاطات مراقبة المحاكمات

الملاحق:

ملحق 1 – نموذج من قانون السلوك وتوجيهات للمراقبة
1- أ نموذج قانون السلوك
2- ب نموذج سلوك مراقبي المحاكمات

ملحق2-عينة من نماذج إعداد التقارير الداخلية
2- أ نموذج من تقريرسردي
2- ب نموذج من الاستبيان
2-ج نموذج من إعداد التقارير الداخلية

ملحق 3- مراقبة مرافعات المحكمة –القضايا وعينة نماذج
3-أ قضايا مشتركة يتم مراقبتها في المرافعات القانونية
3-ب القضاياالمحتملة للاختبار عند مراقبة مرافعات المحكمة

ملحق 4- أجراء المقابلات: القضايا ذات المؤشرات كي تستكشف في مقابلات جمع المعلومات

ملحق 5- تعليمات إعداد التقارير الداخلية

ملحق 6- أمثلة على مختلف انواع تقارير المحاكم العلنية

مقدمة

لقد تم تنفيذ مشاريع مراقبة المحاكمات في سياقات عدة على المستوى المحلي والدولي . فهي تشكل أداة فريدة للمهنيين المهتمين في تحسين النظام القضائي في مايتعلق في الشفافية الفعالية والنزاهة. فهي في الحقيقة تعتبر تعتبر بمثابة نشاط دائم لاجراء محاكمة علنية وايضاً تساهم في تعزيز مبدأ الشفافية في العملية القضائية . ويمكن لمراقبة المحاكمات أن تلعب دوراً مهماً في تشخيص وتقييم أسلوب المحاكمات وبهذا تستطيع أن تلعب دوراً فريداً في دعم الاصلاحات القضائية.

(i) *نبذة عن مسودة الدليل*

بعد الثورة الليبية التي أندلعت في فبراير 2011، تولدت رغبة قوية في أوساط عدة داخل المجتمع الليبي لتحقيق المسآلة والعدالة لتشكل جزءاً مهماً من عملية التحول في ليبيا من الديكتاتورية إلى الديمقراطية . ويتحتم على ليبيا مواجهة الانتهاكات التي وقعت آبان الثورة في 2011 (والاحداث التي تلتها) وايضاً مواجهة الانتهاكات التي وقعت أثناء فترة حكم القذافي على مدى 42 سنة ، وذلك لتحقيق تحول حقيقي ومثالي من الحكم الشمولي والسلوطي إلى الحكم الديمقراطي وحكم القانون، ولتحقيق هذه الاهداف فأنه من المهم جداً لجمعيات المجتمع المدني الليبية الناشئة أن تمتلك القدرة والقدرة والمعرفة للانخراط وبشكل فعال في العملية السياسية مع المكونات الاساسية الاخرى للتوصل إلى الاهداف المرجوة من خلال إيجاد حلول لتحقيق العدالة الانتقالية.

لقد أصبحت لمنظمة " لا سلام بدون عدالة " العمل في مجال التحول في ليبيا منذ بداية 2011، فهي موجودة على أرض الواقع منذ اكتوبر 2011. ولها وجود دائم في طرابلس منذ مارس 2012 وهي تعمل مع الليبيين لانشاء شبكة من الممثلين الليبيين للانخراط في قطاعات مختلفة من المجتمع الليبي للعمل على العدالة الانتقالية. وعملها يجمع بين المعلومات المتعلقة بالعدالة الانتقالية
(بالتعاون مع كل من المؤسسات وبالشراكة مع منظمات المجتمع المدني)، متضمناً جمع المعلومات ليس فقط حول المدن الرئيسية وانما الاطراف ايضاً. بالاضافة إلى أجراء البحث وتحليل توقعات وفهم عامة الناس عن الوضع الجديد.

" منظمة لا سلام بدون عدالة " تشرك منظمات المجتمع المدني من كافة أنحاء البلاد ، فهي تشترك مع عدة منظمات من ضمنها المنظمات التي تأسست حديثاً والمنظمات التي كانت موجودة بالاصل. فهي تسعى لدعم وتعزيز قدرات المجتمع المدني الليبية لتلعب دورها الفعلي في مجال المسآلة والعدالة وحقوق الانسان وسيادة القانون في التحول الديمقراطي وفي عملية إعادة بناء الدولة في مرحلة مابعد الصراع.

وقامت منظمة " لا سلام بدون عدالة" بتنظيم الكثير من الحملات خارج المدن الرئيسية وفي عموم البلاد فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية. ومن ضمنها الحدث الناجح جداً تحت أسم " يوم الشباب" بالتعاون مع أتحاد الشباب الليبي. وتم تشكيل لجنة تسييرية غير رسمية متكونة من عدد من منظمات المجتمع المدني الليبي من ضمنها منظمات غير حكومية ، اكاديميون، محامون، رجال إعلام، السلطات العامة وقادة الرآي .
وعلى الجانب المؤسسي، فأن منظمة " لا سلام بدون عدالة " تعمل مع وزارة العدل، معهد القضاء العالي التابع لوزارة العدل وذلك من خلال تقديم التدريب والخبرة للقضاة ووكلاء النيابة الذين كلفوا بمهام جسيمة للتعامل مع أولئك المتهمين بإرتكاب جرائم شنيعة أو الذين أصدروا أوامر لارتكاب جرائم آبان الاحداث . وايضاً الجرائم واولئك الذين أرتكبوا جرائم أثناء فترة النظام السابق.
وقد تلقى مايقارب 137 قاضي ووكيل نيابة التدريب عن المكونات الاساسية للقانون الدولي والليبي بقدر مايتعلق الامر بالجرائم التي أرتكبت ، وايضاً قامت هذه المنظمة بمناقشة الاستراتيجيات الخاصة لجمع وتحليل الكميات الهائلة من المعلومات المطلوبة لمحاكمة الجرائم المعقدة بشكل ناجح وتمكنت ايضاً من تغطية عدد كبير من القضايا المهمة . وقامت ايضاً منظمة " لا سلام بدون عدالة" بتنظيم ستة مؤتمرات وحلقات دراسية حول عملية العدالة الانتقالية في ليبيا وكذلك أصلاح النظام القضائي.

وجانب أخر من هذا البرنامج الاصلاحي القانوني هو برنامج منظمة " لا سلام بدون عدالة " لمراقبة المحاكمات والتي تم إدارتها مع نقابة المحاميين فرع طرابلس، والتي تهدف إلى دعم الشفافية والمسآلة داخل النظام القضائي الليبي.
فقد قامت منظمة " لا سلام بدون عدالة " بتقديم التسهيلات ليتلقى الجانب الليبي التدريبات الكافية في "هايك/ لاهاي" وايضاً زيارة لغرض الدراسة إلى تونس لثلاثة محامون كبار والذين عادوا فيما بعد إلى ليبيا ليشاطروا زملائهم من المحامين الجدد الخبرة التي اكتسبوها في مجال المبادى الاساسية لمراقبة المحاكمات. وقد أثمرت هذه الجهود بتأسيس الشبكة الليبية لمراقبة المحاكمات التي تهدف إلى شمول محامون، منظمات مجتمع مدني، اعلام بعضوية هذه الشبكة لضمان درجة عالية من المهنية والنزاهة.

(ii)/ *اهداف ومحتويات ونبذة عن الدليل*

الحصول على درجة عالية من الكفاءة في المراقبة على المحاكمات، يجب أن يلبي متطلبات نظام قضائي رصين وفقاً لمتطلبات الوضع الداخلي بالتحديد. ويهدف هذا الدليل لدعم الجهود المبذولة لتطوير الشبكة الخاصة بمراقبة المحاكمات في ليبيا وذلك بتأسيس مشروع فعال الذي سيكون له القدرة في متابعة الدعوى العالية الحساسية عند ظهورها وايضاً في المساهمة في أصلاح قطاع العدل الوطني. ويمكن أن تستخدم كجهة مدققة تتضمن خطوات مهمة لتأسيس مشاريع مهمة تصب جهودها في مراقبة المحاكمات وكمصدر للتعليمات والخطوات الاساسية لتنفيذ عملياتها.
ويشمل هذا الدليل على ثلاثة أجزاء رئيسية: اولاً أنها تصف مفهوم مراقبة المحاكمات، مجالها وطريقة عملها . وثانياً: تقدم نهج خاص لمدراء المشاريع بالتحديد الذين قد يرغبوا في أتباعها وذلك لانشاء مشروع مراقبة المحاكمات على أسس رصينة. ثالثاً : وفي سياق تنفيذ المشروع أو الخطة، فأن هذا الدليل يضع بعض الخطوات الاساسية لافضل التطبيقات وفقاً لكل نشاط من النشاطات الرئيسية المتعلقة بخطة مراقبة المحاكمات، وبالتحديد جمع المعلومات، التحليل، تقديم تقارير داخلية وخارجية وجهود اخرى تتعلق بالتأييد لهذه الخطة. اخيراً، يتم تضمين عدد من الوثائق كنماذج في الملاحق لكي تؤخذ كمرجعية للمراقبين الليبيين ليتسنى لهم تطوير الوثائق الخاصة باعمالهم وايضاً طرق المراقبة.
ويستند هذا الدليل في الكثير من محتوياته على تجارب وخبرات منظمة الامن والتعاون في اوربا لمراقبة المحاكمات بالاضافة إلى نشاطات هذه المنظمة في افريقيا وعلى مستوى محكمة الجنايات الدولية. فهي تعتمد في أدائها على أفضل الممارسات والدروس المتعلمة والتي ترسخت في طبعة 2012 المنقحة الخاصة بوثيقة "مراقبة المحاكمات دليل يدوي للممارسين " والتي نشرت من قبل منظمة الامن والتعاون في اوربا الخاصة بالمؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان، ومع هذا فأن هذا الدليل يتبنى ممارسات عديدة خاصة بمراقبة المحاكمات لتنسجم مع السياق أو الحالة الليبية ووفقاً للظروف السائدة في البلاد. وقد عرفت المؤلفة هذه المعلومات من خلال اتصالاتها بموظفي " منظمة لا سلام بدون عدالة ". وايضاً من خلال مناقشات مباشرة مع رجال القانون في ليبيا والذين لديهم الاهتمام في المشاركة في شبكة مراقبة المحاكمات والذي حدث اثناء زيارة ميدانية إلى البلاد بين الفترة 14-17 يونيو 2013.وتود "منظمة لا سلام بدون عدالة" ان تشكر السيدة **بيبينا كاتساريس** على الجهود التي بذلتها في اعداد هذا الدليلمعتمدة على الوثائق التي تم ذكرها انفا وكذلك من خلال لقائاتها مع موظفي " لاسلام بدون عدالة" وذلك من خلال مناقشات مباشرة مع رجال قانون ليبيين لهم اهتمام في المشاركة في شبكة مراقبة المحاكمات.

الجزء ا : مفاهيم عامة خاصة بنشاطات مراقبة المحاكمات

1- مراقبة المحاكمات: وظائف عامة : المجال والحدود

1-1 الوظائف العامة لمراقبة المحاكمات

الهدف الجوهري في مراقبة المحاكمات هو زيادة الشفافية في العملية القضائية فهو بمثابة تعبير عن حق في التمتع بمحاكمة علنية، ينفذها اشخاص مهنيون لهم الاهتمام في القضية التي تقدم للمحاكمة.
وأن مراقبة قضايا فردية قد تجلب الاهتمام إلى عيوب خطيرة في العملية القضائية، وايضاً تساهم في ايجاد إدارة فعالة ومنصفة للعدل. وفي المدى البعيد، فأن مراقبة المحاكمات قد يرفع من وعي العاملين في مجال القانون والقضاء اخذين بنظر الاعتبار حقوق الانسان ومعايير محاكمة نزيهة وعادلة. وبالمقابل فأن هذا قد يؤدي إلى زيادة ثقة عامة الناس في النظام القضائي.

وبالاضافة إلى ذلك ومعتمدين على هذه الخطة والتصميم، فأن مراقبة المحاكمات قد تساهم بشكل كبير في الجهود المبذولة في اصلاح النظام القضائي ومن خلال جمع معلومات دقيقة وموضوعية عن كيفية إدارة وتحقيق العدل في الدعوى الفردية، ونجاحها في تحقيق العدل في الدعوى الفردية قد يدفع بها إلى تحقيق وإدارة العدل في النظام القضائي بشكل عام.
أن البيانات والاستنتاجات القيمة لهذا المشروع قد يستفيد منها اجهزة الدولة بما فيها التشريعية والتنفيذية والقضائية، وكذلك منظمات المجتمع المدني المحلية وعامة الشعب وايضاً المجتمع الدولي. وحيث أن توصياتها قد تؤثر وبشكل فعال وتدعم المساهمين للتغلب على الجوانب السلبية وتدفع بهم لوضع استراتيجيات ايجابية تصب في مجال الاصلاح. وعلى سبيل المثال، توصيات وتحليل مراقبة المحاكمات يمكن أن تشجع القضاة لنبذ الممارسات التي لا تتماشى مع معايير المحاكمة العادلة أو ربما تحفز هؤلاء القضاة لتبني أفضل الممارسات التي طبقت في اماكن اخرى والاستفادة منها لايجاد حلول للمشاكل داخل قاعات المحاكم. وأن هذه التوصيات والتحليلات الخاصة بمراقبة المحاكم يمكن أن تدعم الحكومة والمتبرعين الدوليين أن يخصصوا جزء من اموالهم في المجالات التي يرونها في امس الحاجة إلى الدعم فهي ايضاً تشجع البرلمان للتوجه نحو تعديل بعض القوانين لتتماشى مع معايير حقوق الانسان الدولية، أو ربما تدعم منظمات المجتمع المدني لتكثف جهودها في المجالات التي فيها مشاكل اكثر ولم يتطرق اليها احد مسبقاً.
اخيراً وليس اخراً، مشاريع مراقبة المحاكمات يمكن أن تساهم وبشكل كبير في تطوير الجانب المعرفي للمختصين في مجال القانون والقضاء وحقوق الانسان. اخذين بنظر الاعتبار معايير حقوق الانسان بالاضافة إلى بناء قدرات المحاميين المحليين والمهنيين الاخرين الذين يساهموا في العملية كمراقبين على المحاكمات .

2-1 مجال نشاطات المراقبة الخاصة بالمحاكمات

قد تختلف النشاطات الخاصة بمراقبة المحاكمات وربما تقتصر على المراقبة عن كثب على المرافعات العلنية في المحاكم وكذلك على اداء القضاة والنيابة، الدفاع وبقية الحضور اثناء جلسات المحاكمات وبامكان هكذا مشروع ان يسهل الوصول إلى الوثائق إلى محاكم العامة. على سبيل المثال التهم والاحكام. وعندئذ يتسنى لها القيام بأجراء التحليلات الخاصة بالمحاكمات. أن طبيعة لجنة أو هيئة مراقبة المحاكمات تتمثل في اختيار خطة عمل للتعامل مع القضايا والدعاوى الطارئة والحديثة العهد والتي عادة لايمكن توفير مهنيون أكفاء ومؤسسات كفوءة تستطيع التعامل معها بمهنية عالية. وقد تكون افضل واسهل خطة عمل بالنسبة للمراقبين الذين ليس لديهم متسع من الوقت لتكريسه في نشاطات لجنة مراقبة المحاكمات وبالتالي سوف لن يكونوا قادرين وفقاً لظروفهم للانخراط وبشكل كبير في النظام القضائي كجزء من فريق المراقبة.

ومع هذا، فأن لجنة أو هيئة مراقبة المحاكمات بطبيعتها تركز فقط على جزء صغير من الصورة الكبيرة للعملية القانونية. ولكي نفهم الاسباب الحقيقية للمشاكل التي يتم مراقبتها اثناء المرافعات، وللتحقق من المعلومات التي تجمع في المحاكمات، وايضاً لتقديم توصيات متواصلة، فأنه من الضروري مراقبة اداء المؤسسات الاخرى ذات الصلة بالمحاكم أو للبحث عن مصادر اخرى للمعلومة.

وعليه، فأن عدد من البرامج قد عرّفت نشاطاتها بشكل اوسع، كقطاع العدل أو مراقبة النظام القانوني. وقد يشمل هذا ليس فقط مراقبة المحاكمات وكذلك جوانب اخرى من المرافعات أو المؤسسات الاخرى والتي هي بشكل أو أخر لها صلة بالمحاكم، مثلاً السجناء ، مؤسسات التدريب القضائي، الهيئات التأديبية والاصلاحية ، نقابات المحاميين واجراءاتهم الخاصة بتدريب المحاميين، وكذلك درجة انضباطيتهم وانه من الواضح فأن هذه بالنسبة لقطاع العدل ليس بالمهمة السهلة وتحتاج إلى الكثير من الوقت والخبرات ومصادر عديدة بالاضافة إلى اتفاقيات خاصة تنظم هذا العمل.
وبصورة عامة، فان مشاريع وخطط مراقبة المحاكمات تحاول أن تجد حالة من التوازن بين مراقبة المحاكمات محددة ومراقبة قطاع العدل بشكل عام. لكي يستطيعوا تغطية المجالات الضرورية لتحقيق الاهداف المرجوة. وفي نفس الوقت تجنب تشتت الجهود والامكانيات وفقدان التركيز. لذا فأن مشاريع مراقبة المحاكمات التي تختار أن يكون لها مجال محدد وفقاً لنشاطاتها قد تتبنى اسلوب أو اساس دعوى بعد دعوى لتتمكن التواصل مع الممثلين الاخرين أو المؤسسات الاخرى في النظام العدلي بشكله الاوسع.

3-1 حدود هيئة أو لجنة مراقبة المحاكمات

بالاضافة إلى ماتم ذكره حول محدودية مراقبة المحاكمات، فأن هيئة مراقبة المحاكمات قد لاتكون دائماً اداة فعالة ومناسبة لدعم اصلاح قطاع العدل. وقد تكون هذه هي الحالة في المؤسسات التي لايوجد فيها ارادة سياسية للمراقبة أو الاصلاح أو عندما تكون الحكومات ضالعة في انتهاكات معايير المحاكمات العادلة والنزيهة وتنتقي آليات معينة لعرقلة عمل المراقبة بهدف استغلال وجود المراقبيين في مرافعات معينة لشرعنة عملية معيبة . وبالاضافة إلى ذلك اذا كان هنالك عدد من المراقبين مهتمون بنتيجة الدعوى اي بمعنى تقديم النصيحة إلى طرف دون الاخر اثناء المرافعات فهم بهذا العمل قد يؤثروا وبشكل مباشر على جوهر الحكم الصادر بدلاً من أن يتخذوا موقفاً موضوعياً ومحايداً من الدعوى. فمن الافضل لهؤلاء ألا يشتركوا في نشاطات مراقبة المحاكمات ونتيجة لذلك يستوجب على هذه المشاريع أن تحسب وبعناية مناطق القوة والحدود الخاصة بمراقبة المحاكمات لتحقق النتائج المرجوة.

2- المبادى الاساسية لمشاريع وخطط مراقبة المحاكمات

هنالك ثلاثة مبادى اساسية تنظم اداء مشاريع مراقبة المحاكمات وتمكنهم من تحقيق اهدافهم. وهذه المبادى تتجلى في عدم التدخل في العملية القضائية، الموضوعية، وكذلك وجود اتفاق مع السلطات المحلية.

2-1 مبدأ عدم التدخل في العملية القضائية

يهدف مبدأ عدم التدخل إلى احترام استقلال القضاء ويتطلب مفهوم استقلال القضاء بأن كل من " النظام القضائي كمؤسسة والقضاة كافراد قائمون على قطاع العدل وبالتحديد القضايا والتي من خلالها بامكانهم أن يمارسوا مسؤولياتهم المهنية على نحو لايؤثر على الاجهزة القضائية، التنفيذية، أو اية جهة اخرى[1]. لذا فأن مبدأ عدم التدخل يتطلب ومن خلال هيكلية مراقبة المحاكمات ليس فقط احترام المحاكم وانما دعم وتعزيز استقلاليتها. وبصورة مشابهة نفس الدعم والاحترام يفترض أن يقدم إلى سلطات النيابة ورجال القانون. وأن الحقيقة الواضحة في مراقبة المحاكم هو حث القضاة ورجال القانون أن يقدموا أنفسهم على افضل الصور. ولكن هذا لايشكل تدخلاً غير مناسباً. وبخلاف من ذلك، وقد تكون هذه من التاثيرات الايجابية التي تسمح بأجراء محاكمات علنية والتي ايضاً تحد من خروقات عشوائية لحقوق الانسان .
وكما هو معلوم، فأن المشاريع المختلفة لها تفسيرات مختلفة لمبدأ عدم التدخل، لذا فهي تقوم بتكييف اجراءاتها ونشاطاتها وفقاً لتفسيراتها.وعلى ادنى مستوى، فأن جل مشاريع مراقبة المحاكمات تتفق بأن مبدأ عدم التدخل

[1] - انظر "حقوق الانسان في إدارة العدل. دليل حقوق الانسان "للقضاة، وكلاء نيابة ومحامون" ، مكتب الامم المتحدة المفوضية العليا لحقوق الانسان ، سلسلة تدريبات مهنية ، 9،2003 ص 115

تؤكد على ضرورة تجنب التفاعل مع المحكمة لصالح قضايا دفاعية وأن تنأى بنفسها من التأثير بشكل مباشر على نتائج هذه القضايا وحتى لو أن هذا التأثير قد يؤدي إلى قرارات منصفة في قضية فردية.
ومع هذا، فأن بعض من هذه المشاريع اي مشاريع مراقبة المحاكمات قد نفذت مبدأ عدم التدخل بأسلوب مطلق وطلبت بأن على مراقبيها تجنب اي تفاعل مع القضاة، وكلاء النيابة أو المحامون. ويهدف هذا المفهوم إلى التأكد بأن سلوك أو آراء المراقبين لا يؤثر على المحكمة في اتخاذ قرارها أو اي طرف قانوني آخر فيما يتعلق الامر بتقديم قضاياهم امام المحاكم. فهي ايضاً تبحث عن منع تداول اي سوء اعتقاد بأن المراقبون حاولوا ممارسة هكذا نوع من التأثير. وبالآحرى، جرت مناقشات بهذا الخصوص مع النظام القضائي على مستويات عالية وايضاً في جلسات جماعية اي بمعنى، يحق لمدراء هيئات المراقبة مقابلة كبار مسؤولي القضاء ولهم الحق ايضا ان يتبادلوا وجهات النظر مع رجال القانون على موائد مستديرة تنظم لمناقشة نتائج التحقيقات.
ولكن على اساس دليل واضح، فأن الكثير من مشاريع مراقبة المحاكم تسمح بالاتصال المراقبين مع رجال القضاء للتباحث حول قضايا قانونية عامة، تحديات إدارية أو قضايا قد لا تؤثر على واجبات مسؤولي القضاء ليتسنى لهم اتخاذ القرار بشكل مستقل وغير منحاز ووفقاً للقانون والادلة. فمثلاً، بأمكان المراقبون الطلب من القضاة للسماح لهم بالاطلاع على ملف المحكمة أو الطلب منهم بالادلاء بآرائهم حول نزعة قانونية عامة. ويستند هذا المفهوم على القناعة بأن الاستقلال القضائي يجب أن لا يتخذ كذريعة لتقييد حرية تعبير القضاة والآراء المتطابقة مع آرائهم، وبالتأكيد عدم التغطية على السلوكيات الشائنة.

2-2 مبدأ الموضوعية

وفقاً لمبدأ الموضوعية، أو عدم الانحياز، فأن مشاريع مراقبة المحاكم يجب أن تدقق وتقدم تقرير دقيق ورصين عن المرافعات القانونية وكذلك اداء كل المهنيين القانونيين المنخرطين في العملية وبدون اي انحياز لصالح أو ضد آية مؤسسة قانونية. ونتيجة لذلك، هكذا مشاريع ستكون قادرة على التعرف على سلبيات وايجابيات كل الجوانب، وفي الوقت ذاته أن مفهوم هذا المشروع يشجع جميع المساهمين للقبول بالتوصيات ونتائج التحقيق والاستنتاجات. وبالرغم من أنه يمكن وضع الاولويات، فمثلاً عند اتخاذ قرار لاعداد تقرير موضوع البحث مع مواطن الضعف في فعالية هيئة الدفاع، وبالاحرى يمكن تحرير تقارير عديدة لمواجهة التحديات الخاصة برجال القانون ايضاً.
وبالاضافة إلى ذلك، عندما تؤخذ كل القلق والمخاوف والاهتمامات بنظر الاعتبار وبشكل صحيح، فهذا سيسمح للمشروع بتحديد مستوى مشاركة المساهمين وعلى درجة اختلاف اهتماماتهم حول قضية معينة. فمثلاً عند التحقق في اسباب فشل عدم انجاز محاكمة في فترة زمنية معقولة ، عندئذ يتوجب على المراقب تقييم مهارات إدارة المحاكمات لدى القضاة، وقدرة النيابة في تهيئة الادلة، وايضاً معرفة نوايا هيئة الدفاع في التاخير أو الاستعجال في المرافعات أو اي حالات اضراب يقوم بها موظفي إدارة المحكمة، وربما عراقيل عملية اخرى تمنع احضار المتهم المعتقل إلى المحكمة.
أن الموضوعية ومفهوم عدم الانحياز يجب التأكيد عليه وصيانته امام النظراء سواء كانوا مؤسسات ام متبرعين.
وعندما تنظر إلى عامل الموضوعية تجد أنها تنال رضا جميع الاطراف لانها لا تتحقق عندما ترى بأن لجنة أو هيئة مراقبة المحاكمات تعمل تحت رعاية المنظمات التي تدعم العملية القضائية بشكل أو بآخر. ومع هذا هل يمكن لهيئة مراقبة المحاكمات أن تشكل وبأرتباط معين مع بعض الجهات. مثلاً مع نقابة المحاميين؟، عندئذ تحتاج أن تتخذ الخطوات الضرورية للاحتفاظ بأستقلاليتها من توجيهات نقابة المحامين. وأن يوضح للمساهمين الآخرين بأنها اي مراقبة المحاكمات عند ارتباطها بنقابة المحامين غير ملزمة بتوجيهاتها . وعلى اية حال، فأن شبكة المحامين في مراقبة المحاكمات التي تم التطرق اليها يجب أن لا تكون الصورة لديها معتمة عن مواطن الضعف لدى نقابة المحامين. وبالاضافة إلى ذلك عليها أن لاتهمل تقييم اداء المحامون المساهمون في المرافعات المراقب عليها، والذين ربما يكونوا زملاء لهم في النقابة ويجب أن يكون لديهم الاصرار والعزيمة لتحرير التقارير عن مواطن الضعف المنسوبة اليهم.
يجب أن تكون لجنة مراقبة المحاكمات على نفس الشاكلة حريصة على شفافيتها وأن تقوم بخطوات استراتيجية فيما يتعلق بتمويل عملياتها. وأنه لمن الواجب أن لا يقوم مشروع المراقبة بتشكيل اسلوب عمل معين أو تقوم بتنفيذ ارشادات المتبرعين، لانه قد يكون لدى المتبرعين احياناً مصالح سياسية مختلفة عن تلك التي لدى المراقبين، وذلك لتجنب التدخلات المتعاقبة في عمل مشروع المراقبة وحالات سوء الفهم بين حين وآخر.
اخيراً، آخذين بنظر الاعتبار أن من بين اهداف مشاريع المراقبة هو زيادة ثقة عامة الناس في نظام العدل، فأن على المراقبين أن يدركوا جيدا بأن تحقيق هكذا هدف قد يستغرق الكثير من الوقت بالنسبة للانظمة القضائية التي تمر بمرحلة الاصلاحات. لذا عليهم آلا يهملوا أو عمداً يقللوا من شأن هذه الاهتمامات لكي تقدم صورة

أفضل عن هذه المرافعات القانونية من ماهو موجود على ارض الواقع. أو بالآحرى، ومن خلال تقديم التوصيات الخاصة بالتطوير والعمل على تنفيذها ، يستطيع المشروع المساهمة وبشكل ثابت في رفع ثقة عامة الناس في إدارة قطاع العدل.

3-2 مبدأ الاتفاق

لقد تعهدت الاطراف الموقعة على العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية والوثائق الاخرى الاقليمية المتعلقة بحقوق الانسان، مثل الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعب باحترام حزمة من المعايير الخاصة بحقوق الانسان والمحاكمات العادلة مثل حق جلسات استماع علنية ونزيهة، حق التمتع بمحاكمة على نحو مناسب وبدون اي تأخير ومن قبل محكمة مستقلة ونزيهة. واثناء مناقشاتهم مع السلطات الوطنية، يمكن لمشاريع مراقبة المحاكمات أن تلقي الضوء على الدور الذي قد يلعبه في دعم الدولة فيما يتعلق بالالتزامات القانونية لتعزيز هذه الحقوق. وعلى المستوى العملياتي ، فأن الوصول إلى تفاهم مشترك مع السلطات المحلية لغرض المراقبة فأن هذا التفاهم قد يساهم في رفع العوائق، وقد يجعل ايضاً من المساهمين متحمسين للنتائج وتشجعهم على دعم وتنفيذ التوصيات. ونتيجة لذلك يجب أن يكون لدى ممثلي مشاريع مراقبة المحاكمات فهم واضح عن الغرض وطريقة العمل. ليتسنى لهم وبأسلوب مقنع نقل كل هذه إلى السلطات الوطنية للحصول على الموفقة والدعم العام لنشاطات المشروع.

3- *طريقة عمل عامة لمراقبة المحاكمات: دائرة مراقبة المحاكمات*

تقوم الكثير من مشاريع مراقبة المحاكمات وخاصة تلك التي ترتبط بهكذا نوع من العمل لفترات طويلة تقوم بتطبيق طريقة عمل مشابهة في عملياتها . وتتكون هذه من اربعة مراحل متعاقبة وهي كالاتي: 1) المراقبة وجمع معلومات اخرى 2) تحليل نتائج المراقبة ، 3) تقديم التقارير عن نتائج المراقبة 4) متابعة تنفيذ التوصيات.

ولمتابعة فيما اذا دخلت التوصيات حيز التنفيذ ، يتطلب هذا عادة جمع معلومات اكثر، لذا فأن المراقبة الاضافية والتحليل ستكون ضرورية ، وعليه فأن العملية برمتها مفاهيمياً تشبه " دورة متكاملة" وتعرف " بدورة مراقبة المحاكمات" ويمكن تلخيص ملامحها في الرسم التالي:

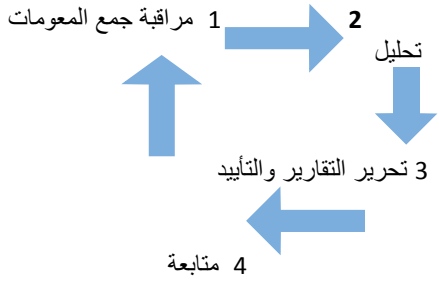

وتتضمن الخطوة الاولى المراقبة في المحاكم وجمع المعلومات الاخرى فيما يتعلق بجوانب النظام العدلي. بينما تشير الخطوة الثانية إلى التحليل – مراجعة والتحقق من النتائج التي تم الحصول عليها وفقاً للمعايير المحلية والدولية والتي يمكن من بعدها التوصل إلى القرارات النهائية ومن ثم صياغة التوصيات. ويمكن أن يقوم بتحليل اولي للنتائج من قبل مراقب خبير، وآلا يتعهد محلل قانوني مختص من ضمن المشروع الذي بأمكانه مراجعة نفس نتائج التحقيق لقضايا عديدة . أما الخطوة الثالثة فأنها تشير إلى إعداد التقارير إلى الاطراف الخارجية حول نتائج التحقيق والحكم النهائي . وبالرغم من أن بعض المشاريع قد تختار تكملة نشاط المراقبة مع اصدار التقرير، انه مهم للانتقال إلى الخطوة الرابعة في دورة المراقبة ، والمتابعة من خلال المراقبة المستهدفة حول كيفية تطبيق التوصيات المذكورة في التقرير. وما يمكن ملاحظته بأن الخطوات المختلفة احياناً قد تتداخل لانه ليس غير معتاد البحث عن معلومات اكثر لتكملة التقرير الذي أُعد عن نتائج المراقبة السابقة. ومع هذا فأنه من المهم بأن يكون لدى فريق المراقبة بأسره فهم جيد لدورة مراقبة المحاكم

والنشاطات المختلفة عند كل خطوة. وبهذه الحالة بأمكان اي مشروع أن يضمن بأن المعلومات التي تم جمعها لا يتقاسمها مع آية جهة اخرى قبل التحليل وإعداد التقرير. وبالاضافة إلى ذلك، فأن تصنيف النشاطات المختلفة تسمح لمدراء المشاريع بتشكيل فرق المراقبة بشكل فعّال ، آخذين بنظر الاعتبار العدد وخبرة الاشخاص المطلوبين لكل مرحلة في دورة المراقبة.

الجزء 2 : بعض العوامل التي تؤخذ بنظر الاعتبار قبل تأسيس مشروع مراقبة المحاكمات

يركز هذا الجزء من الدليل على الاعتبارات الاساسية في تشكيل مشروع مراقبة المحاكمات وستكون ضمن مهام منظمة ومدراء المشروع. وقد تظهر هذه الاعتبارات مرة اخرى والتي ستتطلب من المدراء تعديل هيكلية المراقبة ليتسنى لها تنفيذ نشاطات اكثر فعالية أو عندما تظهر الحاجة لتوسيع المشروع وتنويع مراكز اهتمامه.

4- أجراء تقييم اولي

يفترض أن يكون لدى منظمة مشاريع المراقبة قبل تأسيسها فكرة عامة عن المشاكل الرئيسية في النظام القضائي وفيما اذا كان هناك مهنيون وطنيون يمكن الاعتماد عليهم وذو قدرة وكفاءة لدعم الاصلاح من خلال مشاريع مراقبة المحاكمات. وبرغم ذلك، فأن اجراء تقييم تمهيدي للوضع المحلي وايضاً للقدرة في انشاء هيكلية مراقبة فعلية ستساعد مدراء المشروع لوصف وبدقة فحوى محاولاتهم، وايضاً تنظيم فريق عمل مستعد لتنفيذ الخطط وعلاوة على ذلك تقديم خطة واقعيه للمتبرعين والشركاء الآخرين.

4-1 تقييم الظروف الداخلية للبلاد

يجب أن يركز التقييم الاولي على الوضع الحالي في البلاد فيما يتعلق الامر بأداء الجهاز القضائي في البلاد واحترامه للحقوق الاساسية لاجراء محاكمات عادلة. بالاضافة الى الحرية الشخصية التي قد يتمتع بها المدراء المحليين لمشاريع المراقبة. فأن مراجعة عامة للقوانين القابلة للتطبيق قبل إعداد التقرير على مدى تطبيق معايير حقوق الانسان في النظام القضائي قد تضفي افكار اضافية على القضايا التي تحتاج إلى اصلاح . ومما تجدرالاشارة اليه بأن الاستشارة مع السلطات القضايا والمنظمات الوطنية والدولية المنخرطة في قطاع العدل سيكون له اهمية كبيرة في الاشارة إلى الجوانب التي من خلالها تستطيع المراقبة على المحاكمات أن تلعب دوراً مهماً وتعطي قيمة اضافية للنظام القضائي. وقد تلعب هذه الاستشارات دوراً آخر في قياس ردود افعال السلطات الوطنية حول موضوع انشاء مشروع المراقبة.

وتميل الكثير من مشاريع مراقبة المحاكمات إلى التركيز على الاقل مبدئياً على العدالة الجنائية، آخذين بنظر الاعتبار التأثير الجسيم الذي قد يتركه على حياة الفرد وحريته، بالاضافة إلى اهتمام قطاع واسع من عامة الشعب في المسؤولية الجنائية . وترى هنا ايضاً بأن نظام العدل الاداري والمدني قد تجد ضالتها في هكذا مشاريع لانه ربما الكثير من المواطنين يلجؤوا اليهم بأعتبارهم اصحاب السيادة القانونية والسلطات القضائية خاصة في المجتمعات التي تمر في مرحلة انتقالية بالرغم من أن قرارات هذه المحاكم قد يكون لها عواقب وخيمة على حياة الفرد والمصالح القانونية للدولة.

لقد تبين من المشاورات الاولية بأنه من الممكن تسجيل اهتمام الكيانات الاخرى التي لها القدرة على التعاون والمشاركة مع مشروع مراقبة المحاكمات أن لم يكن في كل نشاطاتها فعلى الاقل في بعض من جوانبها. وقد تكون هنالك منظمات محلية ودولية لديها الرغبة لتصبح جزء من الشبكة لتقديم التحليل والدعم في تقديم نتائج التحقيقات، أو بالمساهمة في بناء قدرات فريق المراقبة.

أنه لامر مهم أن يتم تسجيل نشاطات المنظمات الاخرى في التقييم الاولي لتضمن بأن مشروع مراقبة المحاكمات لا تستنسخ العمل القائم اصلاً من قبل الهيئات الاخرى. وبالاحرى، فأن المشاورات قد تكشف عن جوانب اخرى لتتكاتف الجهود مع الهيئات الاخرى من خلال شراكة رسمية أو اتفاقيات تقاسم المعلومات. فمثلاً، قد تحصل مشروع مراقبة المحاكمات على معلومات من المهتمين في مراكز الاعتقال تتعلق باجراءات قضائية، فمثلاً فيما اذا كانوايستلموا آوامر استدعاء من المحاكم, أو يتمتعوا بمقابلات دورية مع محاميهم بدون مراقبة الاجهزة الامنية, أو فيما اذا تعرضوا لضغوطات داخل مراكز الاعتقال..الخ. وقد تكون لمنظمة اخرى خبرة تخصصية في تقييم ظروف الاعتقال، مراقبة الاضراب عن الطعام، أو التحقيق في قضايا التعذيب والمعاملة غير الانسانية في السجون ومراكز الاعتقال.

2-4 تقييم القدرات الهيكلية

يعتمد اولويات الفترة الزمنية، المجال ، الهيكلية واسلوب عمل المشروع على الموارد البشرية والمالية. وعلى منظمي المشاريع أن ينسقوا بين الاهداف المرجوة وشكل مراقبة المحاكمات من جانب، وبين المهنيون المهتمون في الانضمام إلى المراقبة والاموال المتوفرة من جانب آخر. وبصورة واضحة عندما يكون المراقبون محامون متمرسون. فأن سقف التوقعات يرتفع بسبب مهاراتهم التحليلية في إعداد التقارير الداخلية والخارجية. ولكن اذا اشترك المحامون في مشروع المراقبة طوعاً وفي الوقت ذاته يمارسوا اعمالهم في المحاماة،عندئذ ينخفض سقف التوقعات بسبب عدم قدرتهم على تكريس وقت وجهد كافي لهذا العمل. وبطريقة مماثلة فأن عدد وقدرة توفر المراقبين سيحدد نطاق المشروع والتغطية الجغرافية. وفيما تجدر الاشارة اليه أن التجربة المهنية الحالية والسابقة للافراد والمنظمات التي تسعى للانضمام إلى مراقبة المحاكمات قد يؤثر ايضاً على قابلية انجاز هذه النشاطات بصورة فعالة. ويجب على منظمي المشروع أن يتأكدوا بأن المراقبين الذين يساهمون في المشروع سوف لن يعرضّوا فكرة هذا المشروع إلى الخطر وأن يبذلوا قصارى جهودهم في الحفاظ على موضوعيته.

ولتقييم القدرة التنظيمية، يفترض على منظمي المشروع تنظيم اجتماعات واسعة مع المهتمين في هذا المجال وذلك لتحديد المرحلة التي وصل اليها المشروع وايضاً لتحديد ملامح المبادرة، ولمعرفة درجة الاهتمام للمضي قدماً في هذا المشروع وايضاً دعوتهم إلى تقديم افكارهم التي تصب في خانة تطوير هذا المشروع. وفي الحقيقة، الاجتماع الذي نظم في مدينة صبراتة الليبية من قبل منظمي " لا سلام بدون عدالة " في 14، 16 يونيو 2013 للمهتمين في هذا الشأن ساهم وبشكل كبير لتحقيق هذا الغرض.

4-3 تقييم الوصول المسبق إلى الدوائر المعنية

كما ذكر سابقاً، فأن نوع الوصول إلى مرافعات المحاكم وايضاً الجوانب الاخرى في الاجهزة القضائية الذي ربما يرغب المشروع ايضاً في الوصول إلى هذه الجهات بالتأكيد سوف يؤثر على الشكل والمضمون. فمثلاً اذا لم يكن مسموحاً للاطلاع على التحقيقات وملفات المحكمة وفقاً للقانون أوآية اجراءات اخرى، فأنه من غير المنطقي تشكيل مقترح للمشروع. واذا كان لدى المشروع النية في مراقبة قضايا عالية الحساسية لكن الوصول إلى المحكمة يواجه بعض العراقيل التي تحول دون تحقيق ذلك بسبب العداء والضغينة التي يضمرها آخرون. والذين ليست معهم آية اتفاقية مراقبة، وهذا سيخلق مرة اخرى بعض التحفظات حول جدوى تشكيل هكذا هيئات مراقبة تحت هذه الظروف. وكذلك عدم توفر معلومات دقيقة عن الجدول الزمني لجلسات الاستماع والمحاكمات قد يضع بعض العراقيل غير الرسمية التي قد يلغي الوصول إلى صالات المحاكم. وتحتاج هذه الحقائق إلى التوضيح في التقييم الاولي وأن يعطى اهتمام خاص إلى مراقبة حق المحاكمات العلنية والتفاوض بأعتبارها من الاولويات. ويتضمن (الفصل 8-2، 14-2 ومايتبعهما) الاشارات إلى الاساليب المستهدفة لتسهيل وزيادة الوصول إلى قاعات المحاكم لحضور ومراقبة المرافعات، وقد تساعد هذه الآلية مدير المشروع في تنفيذ تخطيطه.

5)- الاتفاق على الاهداف الاساسية ، التركيز ونوع مشروع مراقبة المحاكمات

وفقاً إلى القرارات ونتائج التحقيق التي تم التطرق اليها اثناء التقييم الاولي، سيحتاج منظمي المشروع إلى تعريف الاهداف واهتمام وتركيز المشروع الذي يفترض أن يتطابق مع الاهداف، وفي الوقت ذاته فأنهم سيحتاجون إلى الاتفاق على نوع المشروع، اي بمعنى هل سيضعوا الفكرة الاساسية أو مشروع منهجي ليتسنى لهم المراقبة على الاجهزة القانونية بصورة شاملة.

ووفقاً للهدف العام للمشروع الذي قد يتجلى في دعم السلطات في تنفيذ الاصلاحات القضائية لتتماثل مع معايير حقوق الانسان، وعندما تكون الاهداف موضحة بشكل جلي عندئذ يتمكن اعضاء المشروع من فهم جيد للتفويض الذي يكلفوا به. ويمكن تصنيف اهداف المشروع الى اهداف طويلة المدى، متوسطة المدى وقصيرة الآجل. ولكن على منظمي المشاريع تحديد تلك الاهداف التي يمكن قيامها عند تقييم تأثير المشروع عند انتهاء فترتها أو في فترات معينة اثناء قيام المشروع، على سبيل المثال، سنوياً ، عندما يعلموا بانهم سوف يمددوا لعملياتهم.

قد تكون الاهداف قصيرة الآجل عملية وواضحة ، فمثلاً الاشارة إلى القضايا الجنائية بشكل عشوائي أو التركيز على نوع معين من القضايا أو المشاكل. لكن تستطيع أن تقيم كيف يقوم ممثلوا الاجهزة القضائية بتنفيذ المعايير

القانونية. ويمكن أن تعرف ثمار هذه الاهداف بأصدار كتيب خاص بمراجعة عامة وشاملة لمشاكل المحاكمات النزيهة التي ظهرت في الدعاوى التي تمت مراقبتها لفترة ستة اشهر أو تقريرين خاصين بالقضايا موضوع البحث. اي بمعنى فعالية هيئة الدفاع والتحديات التي تم رصدها في القضايا الحساسة والخاصة بالمسؤولين الكبار المتهمين بأنتمائهم للنظام السابق. ويمكن اعتبار الاهداف قصيرة الآجل ونتائجها من الامور التي يمكن تحديدها بسهولة، لانها تتماشى مع التحديات الملحة التي حددها المدراء خلال تقييمهم الاولي ووضعوا اوليات خاصة بالمشروع منذ انطلاقه.

اما بالنسبة للاهداف متوسطة الآجل قد تتضمن امكانية للتوسع في نشاطاتها، اي يمكن الانتقال في التركيز على نوع معين من القضايا إلى مراقبة انواع اخرى من المرافعات، ....الخ. وهذا سوف يؤدي إلى توسيع دائرة الممثلين الذين قد يستفيدوا من التوصيات الايجابية. وانه لامر طبيعي اذا كان استمرار المشروع خاضع لتوفير مقدار اكبر من الاموال، فيجب عندئذ مراعاة هذه النقطة .

ويمكن تعريف الاهداف الطويلة الآجل بمصطلحات عامة أي بمعنى أن تتماشى الدعاوى القضائية والمرافعات مع جوهر حقوق الانسان ومعايير المحاكمة العادلة فمثلاً يجب التحقق من قضايا التعذيب بشكل دقيق قبل المحاكمة وبأن الممارسون القانونيون يصبحون اكثر دراية بمعايير المحاكمة العادلة وأن يستخدموا هذه المعايير في مرافعاتهم والقضايا القانونية الاخرى.

وسوف تحدد ايضاً مجموعة الاهداف نوع مشروع المراقبة . وحيث أن هيكلية هكذا مشاريع الاكثر شيوعاً والتي توظف مهنيون محليون لمراقبة الدعاوى والمرافعات وفقاً للقانون الوطني يمكن اعتبارها مراقبة محاكمات شاملة يستطيع من خلالها المهنيون تطبيق ما اكتسبوه من خبرة في مجال عملهم المهني.

ويمكن اعتبار المراقبة المنهجية للمحاكمات كنوع من برنامج ينفذ كجزء من مشروع اوسع ومخطط له أن يستمر لفترة اطول لدعم الجهاز القضائي في تنفيذ اصلاحاتها. وبالاضافة إلى مراقبة مرافعات ودعاوي المحكمة، فهي ايضاً تقوم بجمع معلومات اخرى ومراقبة اداء مؤسسات اخرى لها تأثير على تأسيس إدارة فعالة للعدل. وقد يقوم هذا النوع من المراقبة بمراقبة كل انواع القضايا قبل وصولها إلى المحكمة وايضاً القضايا الادارية والمدنية ولكن عادة ماتقوم به هو تحديد بعض الاوليات المتعلقة بالمرافعات والتي قد تتغير بمرور الزمن. وقد أسس كبرنامج طويل المدى، وبهذا فهي تحصل على فكرة عامة وشاملة على اداء الجهاز. ولكن عادة هكذا برامج يتم تأسيسها بناءاً على تفويض طويل الآجل الذي يتطلب ايضاً ضرورة توظيف افراد بدوام كامل.

أما بالنسبة لمراقبة المحاكمات وفقاً لموضوع القضية هو نوع من المشروع الذي يركز عليه فئة محددة من الدعاوي أو مرحلة معينة من المرافعات، والذي يشكل قلق كبير لجهاز عدل معين. ومن بين القضايا التي يتم مراقبتها من قبل هذا النوع من المشروع هي محاكمات جرائم الحرب، المرحلة التحقيقية، تجارة البشروالجريمة المنظمة والمرافعات حيث المتهمين فيها من الاحداث...الخ.

ويمكن للمشاريع المبنية على اساس موضوع الدعوى أو القضية العمل لفترات طويلة. ومن هنا، فأن الاعتماد على نوع القضايا قد يسمح للمشاريع التي تركز على موضوع القضية في مراقبتها أن ترسم نتائج أوسع للقضايا فيما يتعلق بأسلوب الاجهزة العدلية في تنفيذ واجباتها. وتتبنى هذه المشاريع أسلوب عملها وفقاً لحاجة نوع القضية التي يتم مراقبتها لانها عادة تحتاج ألى معلومات اضافية أو مساهمين آخرين وبهذه الحالة بأمكانهم بناء علاقات وطيدة مع المسؤولين عن القضايا الفعلية. وقد تسمح الثقة بين المسؤولين المحليين والمراقبين للقيام بمراجعة تفصيلية للقضايا موضوعة المراقبة والبحث وللقيام بنشاطات أكثر حيوية، لذا تسعى هذه المشاريع لاشراك مراقبين لهم تخصصات مماثلة أو ربما يقوموا بدعم المراقبين لتطوير هذا البرنامج بشكل أفضل.

ومما تجدر الاشارة اليه أن عدد القضايا التي يفترض مراقبتها تعتبر أقل مقارنة بالبرنامج المنهجي للمراقبة. لذا تأسيس مشروع على أساس التركيز على موضوع القضية قد يكتنفها المغامرة عندما يكون هنالك عدد محدود من المراقبين. وعند مراجعة الخصائص الرئيسية لانواع المشاريع التي تم التطرق اليها سابقاً، نجد بأن من المحتمل وبشكل كبير أنشاء مشروع مراقبة نوع الذي يعتمد على موضوع القضية في ليبيا. وفي الحقيقة، فأن الدعاوي التي تتهم افراد بأنتهاكها لحقوق الانسان قبل الثورة أو اثناء الصراع تشكل موضوع يحظى بأهتمام شريحة واسعة ومن عامة الشعب وهذا بالتأكيد سيدعو إلى مراقبة المحاكمات قضايا مثل هذه . وعندما يتعلق إعداد هكذا قضايا. فيمكن للمشروع متابعة مرافعات ودعاوي قضايا جنائية أخرى والتي ليس من الضروري تقع ضمن اولوياتها. وعموماً، فأن المجال الذي من خلاله تستطيع هيئة المراقبة تحديد اهتمامها وتركيزها مبدئياً على موضوع دعوى واحد، أو أكثر أو ربما توسيع نشاطاتها ليشمل ايضاً مراقبة دعوى جنائية أو مرافعات أخرى، يبقى حق مقصور على منظمي المشروع.

6)- أختيار نموذج مراقبة المحاكمات

سوف يحتاج المنظمون إلى الاتفاق على النموذج الهيكلي الذي من خلاله يستطيعون العمل ضمن الاطار المحلي. وقد نفذت الكثير من المنظمات الدولية نشاطات تتركز بشكل أساسي على توظيف موظفين (نموذج الموظفين) أو بالتعاون مع ملاك محلي يتم الاشراف عليه من قبل منظمة دولية (نموذج مشروع) ، ولكن هنالك ايضاً خبرات مع شبكات محلية من المراقبين التي عملت بصورة مستقلة عن المنظمات الدولية.

وعلى سبيل المثال، أئتلاف "الكل معاً من اجل محاكمات عادلة" والذي يعمل في جمهورية مقدونيا (يوغسلافيا السابقة) منذ 2003. وتم تشكيل هذا الائتلاف وفقاً وفقاً للقانون المحلي، ويتكون من حوالي 20 منظمة غير حكومية. وقد عمل هذا الائتلاف من خلال هيكلية مُحكمة يُشرك فيها جمعية عامة، هيئة تنفيذية ، وشبكة تتألف من 80 مراقب تغطي البلاد بأسره. ونتيجة لذلك قام هذا الائتلاف بتأسيس هيئة اشراف دائمة. وقد نشرت عدد من التقارير منذ 2004 وبعض منها إلى منظمات دولية مثل مؤسسة سورس واللجنة السويدية الهلسنكية لحقوق الانسان.

وقد ادت نشاطات المراقبة في 2004 إلى نشر تقرير تحت عنوان " مراقبة البلاد بأسره لتنفيذ معايير محاكمة عادلة في المحاكم الوطنية وتقييم اداء الجهاز القضائي". وبينما هي ركزت على الاتجار في البشر، الفساد والجريمة المنظمة والانتهاكات التي تقع اثناء الانتخابات، لقد تمكنت من تطوير اسلوبها في مراقبة المحاكمات وعملت ايضاً مع بعثة منظمة الامن والتعاون الاوربية في البلاد وذلك لتطوير قدراتها لجمع الاموال لتتمكن وبشكل مستقل بالاشتراك مع المتبرعين في مشروع التنمية وبدون الدعم المالي من قبل منظمة الآمن والتعاون الاوربية.

على الرغم من هذا والتجارب المشابهة، يتوفر عدد من افضل الممارسات والدروس المستقاة لمنظمي المشروع الذي يعدون العدة لاقامة شبكات لمراقبات المحاكمات المحلية كما هو الحال في ليبيا.

من الجدير بالذكر، من أنه يتوجب التشاور بشأن القانون المحلي ذات العلاقة. من أجل اتخاذ القرار بخصوص امكانية تسجيل شبكة كهيئة وفيما أذا توجب تلبية متطلبات قانونية أخرى. والسماح لاطلاع على الدعاوي والمعلومات كان أحيانا يشكل أمرا صعبا على مثل هذه الهيئات. لذا فأن هذا الامر يحتاج إلى تنسيق تبعا لذلك قبل الشروع بالعمليات. سوف تحتاج الشبكات النحلية اتخاذ القرار قسنا أذا يمكنها العمل 'كنموذج طاقم' حيث يعمل هذا الطاقم بصفة دائمه وبدوام كامل على الاقل في تخصصات معينة. كالتحليل واعداد التقارير الخارجية أو 'كنموذج مشروع ' والذي قد يكون له عنصر محوري دائم إلا أن المهتمين في العقود حسب الحاجة من أجل استيعاب زخم عمل أكبر أحيانا يشمل قضايا متنوعة جغرافيا.

ومن بين التحديات التي ستحتاجها شبكات المراقبة المحلية للمجابهة هي المبنى الاستيعابي واتخاذ القرار والتنسيق. وعلى وجه التحديد هذه الهيئة سوف تعتمد على المواطنين الراغبين أو الذين لديهم دراية في القانون أو حقوق الانسان. إلا أنه بدون خبرة سابقة في مراقبة المحاكم. وزيادة المعرفة في هذه المهن في مجال حقوق الانسان الدولية والمعايير القانونية الوطنية ذات العلاقة وكذلك المراقبة واعداد التقارير بشكل فعال سيكون في غاية الاهمية. ومن هنا فأن التدريب وتبادل الخبرات مع جهات مراقبة أخرى من الخارج وتطوير توجيهات المراقبة والمواد المرجعية القانونية يمكنها أن تساهم بشيء في تطوير الخبرات أولاً بأول (أنظر إلى الفصل 11- المبنى الاستيعابي للمراقبين).

قد يساهم اتخاذ القرار والتنسيق أيضا في اختبار انسجام شبكات المراقبة مع الاخذ بالاعتبار استقلالية المنظمات غير الحكومية حقيقة أن المختصين قد يعملون بشكل متعاونين بعقود أو ربما تحصل المشاركة على أساس طوعي. وبالنتيجة، قد يكون من المتوقع بأن يسعى مدراء المشروع في الحصول على توجيه في إدارة شبكة مستقلة مالياً وجوهرياً، لاسيما عندما تزداد المساهمة ويصبح التنسيق أكثر صعوبة. في أي حال من الاحوال، يجب على المدراء أو الهيئة التنفيذية النظر بجد بالموافقة على عملية اتخاذ القرار (حيث تشمل سواء اتخاذ القرار بالاجماع أو بالاغلبية). بالاضافة إلى ذلك لابد أن يكون لهم اطار واضح لتقسيم العمل كاختيار/ تكليف أفراد مسؤولين عن الشؤون الجوهرية أو المالية أو الادارية. وكمثال على مجالات المسؤولية، قد تحتاج الهيئة التنفيذية اختيار ممثليها بقضايا التأييد والدفاع والبت في مدى كيفية وضع مسودة للتقارير الخارجية وكيفية توضيحها ومن هو الذي تكون له المسؤولية المطلقة لتولي ذلك، الاجراءات المحددة ومعايير التعاقد مع المراقبين، وتوضيح من هو المسؤول عن ادارة الشؤون المالية للشبكة والجهود في جمع اموالها والموافقة على كيفية تقييم التوجيهات الجوهرية للمشروع. قد يكون من غير المجدي القول من أن الجهة المشرفة الدائمية

يمكنها أن تضمن الاستمرارية العمليات بشكل أكثر فعالية وتأثير وسيحتاج مدراء المشروع أن يكونوا صادقين بشأن الوقت الذي سيكرسوه لمهام الشبكة.

من الجدير بالذكر من أن مدراء مشروع شبكة المراقبة المحلية الذين يسعون في الاستمرار بعملياتهم لمدة أطول يجب عليهم أيضا الحصول على المعرفة الضرورية بخصوص قضايا تطوير المشروع وجمع الاموال. ومن هذا المنطلق، يمكن للكثير من المنظمات ذات الخبرة أن تعرض توجيهاتها ومشورتها، كي يقوم مدراء المشروع بتطوير الثقة لمفاتحة مختلف المتبرعين بدلاً عن الاعتماد على منظمة مهينة من أجل الدعم المالي للاوضاع.

7) وضع مسودة ورقة المشروع

عند استكمال التقييم التمهيدي، يجب أن يكون للقائمين على تنظيم المشروع رؤية واضحة للمشروع الذي يرغبون القيام به. وما ينصح به بشدة انهم يرسخون هذا المفهوم في وثيقة التي يمكن لها أن تؤدي مهمة المشروع أو ورقة المشروع. سيمكن وضع مسودة هذه الورقة القائمين على المشروع من تحديد كافة الجوانب الرئيسية للمشروع وجعل توقعاتهم أكثر رصانة. وهذا بدوره سيكون مرجعاً لشرح المشروع على المهنيين الراغبين بالعمل وإلى السلطات الوطنية الذين سيتم السعي إلى تعاونهم. ومن الممكن أيضا أساساً لتطوير مادة اسناد وتدريب أخرى حيث من المهم أيضا اجتذاب مساهمات المتبرعين أذا لم يتم الحصول على التمويل حتى هذا الوقت.

- *عنوان المشروع وغرضه وهدفه وتركيزه العام*

وفق هذه العناوين يجب على منظمي المشروع تسليط الضوء على الحاجة الذي تدعو إليه وما الذي يسعى إليه من أجل تحقيقه. تحديد غرض واهداف المشروع بوضوح يعطي احساسا بالتوجه نحو مساهميه وممكن أن يحفز العاملين عليه الخارجيين لدعمه. من الممكن شمول مؤشرات النجاح بالاضافة إلى عوامل الخطر، (على سبيل المثال: عدم القدرة بالحصول على أذن بالوصول إلى مرافعات معينة) والردود المحتملة (على سبيل المثال: الخطط لتعزيز وسيلة الوصول من خلال الاتفاقيات). وهذه من الممكن أن تساعد التقييمات اللاحقة فيما أذا المشروع يحقق أهدافة. بالاضافة إلى ذلك، يجب أن تحدد ورقة المشروع ما هو نطاق نشاطات المراقبة، أي فيما أذا يخطط للتركيز على مراقبة قاعة المحكمة أو النظر إلى مؤسسات أوسع أيضا.

- *منهجية المشروع*

يجب أن تبين ورقة المشروع المنهجية المقترحة. على سبيل المثال: كيف سيتم اختيار القضايا ومراقبتها، و كيف سيتم جمع نتائجها[2] وتحليلها وما نوع التقارير ونشاطات مؤيدة أخرى يعتزم المشروع القيام بها. بالاضافة إلى ذلك، يجب أن يصف نطاق واطار المشروع (مثلا :عدد المراقبين والتحليل الذي يسعى الالتزام به، اين وفيما أذا هؤلاء سيعملون على أساس متعاون أو بدوام كامل)، تفاصيل طاقم العمل (سواء المحامين أو مختصين آخرين سوف يشاركون وما هي الخبرة التي يحتاجونها أيضا). وتنفيذ كل نشاط[3]، ما نوع مشروع المراقبة الذي تم اختياره (هادف أو غيره) وأي نموذج مراقبة للمحاكم يمكن اتباعه (شبكة محامين ومنظمات غير حكومية، وغير ذلك). أي توظيف للشراكات أو الجهات التابعة او جهات أخرى أو المجتمع المدني يجب تسجيله كذلك شاملة ماهو المقرر للمشروع.

- *الاطار الزمني المتبع للتنفيذ والتكاليف التقديرية*

يمكن للاطار الزمني لتنفيذ المشروع أن يشمل: المرحلة التحضيرية، يمكن من خلالها القيام بالاستعانة بالمراقبين وتدريبهم ووضع مسودة مادة الدعم والاسناد والتوجيهات والتفاوض؛ ومرحلة التنفيذ حيث يمكن من خلالها التأمين على طريقة الوصول وتنفيذ نشاطات المراقبة الفعلية؛ والمرحلة النهائية، حيث لحين بلوغها يتم الوصول إلى محصلاته والتي قد يتم التعريف بها باصدار تقرير ومدة للعمل في التأييد ذات العلاقة. أذا توقع مدراء المشروع استمرار النشاطات ما بعد الاطار الزمني، ، قد يشيرون إلى هذا وإلى الظروف التي على ضوئها يحصل التمديد.

[2] بالنسبة لنظم ادارة المعلومات انظر إلى الفصل 13. بالنسبة إلى اعداد التقارير الداخلية، انظر على الفصول 12 و 16.
[3]

وإلى الحد المتبع للمشروع، يجب تقدير للتكاليف التقديرية للمشروع وتسجيلها كالرواتب أو الاجور ومعدات الكترونية للشراء أو وسائل الطباعة أذا لم تكن هذه موجودة والنفقات المترتبة على السفر إلى المحاكم التي هي ليست من المحتمل أن تكون خاضعة للمراقبة من قبل المختصين المحليين وهلم وجرا. على الرغم من أنه قد لا يكون من الممكن التحضير لموازنة مفصلة في مرحلة ورقة المشروع، فمن المهم على الاقل تقدير النفقات المحتملة حيث أن هذا سيساعد على خطة منظمة إلى المتبرعين أذا لم يتم التأمين على النتائج حتى ذلك الوقت.

8) وضع طريقة الوصول وزيادتها

يتوقف تأثير نشاطات المراقبة على قدرة المشروع على التعريف السليم بالحالات التي يرغب بمراقبتها وعلى القدرة أن تكون موجودة مادياً خلال هذه المرافعات وتجميع المادة ذات العلاقة. . على سبيل المثال أذا كان المشروع يميل إلى مراقبة حالات حقوق الانسان الخطيرة والانتهاكات التي حصلت خلال الصراع، يجب القيام بالترتيبات الضرورية التي يتم الابلاغ عنها بشكل منسجم وبشكل دقيق وبطريقة أولاً بأول (خاصة التي تخص المدعى عليهم غير المعروفين على نطاق واسع إلى العامة بسبب مسؤوليتهم الجنائية على مستوى أدنى) حيث أي وأين من هذه المحاكمات تحصل. وبنفس الطريقة يجب أن تضمن من أن مراقبيها يمكنهم الوصول مادياً إلى قاعات المحكمة والحصول على مادة القضية الضرورية لوضع التقييم على المرافعات وفق اهداف المشروع. ومن أجل الحصول على وسيلة الوصول الضرورية، سيحتاج مدراء المشروع إلى مراجعة الاطار القانوني المعمول به لعمومية المرافعات وكذلك المناقشة والاتفاق مع المسؤولين الوطنيين بشأن المرافعات.

8-1 التعريف بالاطار القانوني

يجب على مدراء المشروع النظر إلى الاطار القانوني للاحكام التي تدعم نشاطات المراقبة. من الممكن أن يوضع الالتزام الدولي باحترام حق المحاكمة العامة كما مذكور في المادة 14(1) من قانون ICCPR موضع التنفيذ لهذا الغرض. تتوقع أيضا المادة 14 (1) أيضا من ICCPR من أن "[.....] أي حكم يقيم العدل في قضية جنائية أو في دعوى قانونية يكون على الملأ (....)" باستثناءات معينة. التشريع المحلي كالدستور والمحاكمة العامة قتد يسمح بالاطلاع على مستندات المحكمة كالاتهامات وقرارات الحكم. تحصر قضاءات معينة الاطلاع على مستندات المحكمة إلى الاطراف بينما أخرى تحدد هذه المستندات على أنها عامة وفق شروط. بالاضافة إلى ذلك، تسمح قضاءات معينة بحضور خبراء حتى في جلسات الاستماع مقرب من العامة واستخدمت مشاريع مراقبة المحاكمة هذا الواجب في التفاوض على اطلاع الخبراء على جلسات الاستماع هذه. لذلك، اطلاع دقيق على كل من التشريع المحلي والدولي هو نقطة بداية جيدة لتحديد الاحكام التي تحدد نشاطات المراقبة.

8-2 طرق زيادة الاطلاع على مشاريع المراقبة

قد لا يكفي الحق القانوني بالاطلاع على المرافعات أذا كانت السلطات متشككة تجاه المراقبات وتشكل عائق تجاه الاطلاع .وأذا لم يتم تنظيم المعلومات التي يتم السعي إليها بشكل كافي للمراقبين لاستلامها. لذلك الكثير من مشاريع المراقبة كانت تسعى لتأمين وزيادة فرصة الاطلاع بزيادة الوعي الذي يتشارك ويتفق مع المعنيين القضائيين بخصوص فرصة الاطلاع.

8-2-1 زيادة الوعي والحصول على التأييد لمشروع المراقبة

قد تواجه مشاريع المراقبة الجديدة بشكل خاص انعدام الثقة والشكوك في معنيين رئيسيين في نظام العدالة أو التنفيذي الذي من الممكن أن يكون بسبب التجاهل أو سوء الادراك حول نوايا مراقبي المحاكم. في الحقيقة، حتى مصطلح مراقبة في لغات معينة قد يلوح بالمختصين في قطاع العدالة من أن المشروع سيراقب تنفيذهم عن كثب لنية اتخاذ قرار ثاني ولربما السعي لاحراجهم أذا كان أدائهم غير مرغوب. . وكما موضح في هذا الدليل، الغرض من المراقبة بعيد عن هذا حيث ينوي مساعدة المعنيين في فهم أين تكمن المشاكل وتصحيحها ودعم وتسهيل المهمة للمختصين في قطاع العدالة في تنفيذ عملهم بشكل أكثر فاعلية وبانصاف. اعتبرتها المشاريع خير عون لعملهم لتوضيح غرض المراقبة على كافة مستويات القائمين في المجال القضائي. أذا كان بالامكان ذلك.

من هذا المنطلق وعند المباشرة في المشروع، يجوز للمدراء إلى السعي لتكوين قائمة من المعنيين الذين من الممكن أن يكون لهم دوراً في نجاح المشروع والاطلاع على ردة فعلهم تجاه نشاطات لمراقبة. من المهم من أن ممثلي المشروع عادة ما يكونوا المدراء أن يتهيأوا بشكل جيد لأية اجتماعات يخططون لانعقادها ويتوقعون ردود فعل سلبية وتكوين ردودهم نحوها.

في الاجتماعات والمباحثات يطلبون من المعنيين المسؤولين ويسألون عن المشاكل التي يواجهونها في عملهم ويصفون بوضوح غرض وطريقة المراقبة ويقررون كيف ستساعد المراقبة هؤلاء المختصين في تنفيذ مسؤولياتهم. من المهم أن يؤكد مدراء المشروع على مصداقية المشروع، على سبيل المثال خبراء المراقبين أو المراقبة التي يزاولها المشرفين بشأن نوع المعلومات وتحليلها قبل الافراج عنها. من المهم أيضا أن يكون مدراء المشروع على وعي ويمكنهم استخدام امثلة متضاربة بالتحديات في نظام العدالة. والتي يمكن أن تجر إلى اتفاق من جانب السلطات والتي تدعو الحاجة فيها إلى التغيرات الايجابية.

ومن خلال المباحثات والاجتماعات، قد يدعم المعنيين المبادرة، بينما يظهر الآخرين بانعدام الثقة. يجب على ممثلي المشروع الاصغاء بعناية إلى الانتقاد، وأن يكونوا صبورين . وسيحتاج القائمين على المشروع عندئذ أن يقيموا من الناحية الاستراتيجية فيما أذا وكيف يمكنهم اقناع الناشطين الرافضين، ولربما أيضا من خلال فرض نفوذ المعنيين هؤلاء الذين يساندون مراقبي المحاكم.

2-2-8 المجالات التي يسعى للوصول إليها

بالاضافة إلى ضمان الوصول إلى جلسة الاستماع في قاعة المحكمة، يسعى للوصول إلى مشاريع معينة للاطلاع على المستندات الرئيسية لقضية أو ملف قضية في محكمة، إلى جلسات الاستماع المغلقة إلى العلن وجلسات استماع إلى متهمين محتجزين وتحقيق آخر أو جلسات استماع ما قبل المحاكم. بغض النظر عما سيحتاجه مدراء المشروع للنظر باهتمام حول أي انواع المعلومات التي هي ضرورية فعلاً لتحقيق اهداف المشروع التي وضعت والتفاوض على الوصول المماثل.

الاطلاع أو الحصول على النسخ المستنسخة لمستندات قضية مهمة كالادانة وقرار الحكم، بل أيضا قرارات الحجز والسجل الرسمي لجلسات الاستماع، سوف تتوقف بدرجة كبيرة على القانون المحلي وممارسة واستعداد السلطات بالسماح للوصول. والاطلاع الكامل على ملف القضية من الممكن أن يعطي صورة أكثر شمولاً للقضية وقد يعطي معلومات حول الدليل الذي يتم الحصول عليه أثناء التحقيقات. بالاضافة إلى ذلك، أذا تم استكمال مرافعات الاستئناف بشكل رئيسي على أساس المراجعة لملف القضية، فأن المراقبين الراغبين بالنظر في كيفية صدور حكم قضائي بشأن القضية في الاستئناف سيحتاجون إلى ثمة اطلاع على ملف الاستئناف أو قرار الاستئناف. وعلى الرغم من ذلك، قد يكون من المتوقع من أن التفاوض من أجل الاطلاع على ملف قضية المحكمة بالكامل قد يشكل تحدياً أكبر من ذلك المتعلق بمستندات معينة.

الاطلاع على جلسات الاستماع المغلقة هو أيضا قد تم الحصول عليه في أوضاع معينة منذ أن تم اعتبارها مهمة لمراقبة المرافعات التي تتطلب من بين أمور أخرى المهاجمين الاحداث أو الشهود المحميين في قضايا الاغتصاب، الخ. وقد سعت المشاريع أيضا لمراقبة فيما أذا يتم احترام حقوق المحاكمة العادلة حسب الاصول في جلسات الاستماع المغلقة حيث لم يكن بالامكان حماية العامة. ومع ذلك، يجب أن تتفاوض معظم المشاريع على عملية الاطلاع هذه على صعيد أعلى عند مباشرتهم أو لدى المحكمة أو التطبيق على القضاء لاخذ الأذن للحضور في كل قضية على حدة. سيحتاج مدراء المشروع أيضا إلى تقييم منافع هذا الاطلاع ضد المخاطر الممكنة مثل الاحتمال للقلق حول الامن المتزايد للمراقب أو جرائم تتعلق بين الذين يحضرون جلسات الاستماع هذه والعبء الاضافي على المشروع لحماية المعلومات السرية التي يتم جمعها من جلسات الاستماع هذه.

وأخيراً وليس آخراً، مراقبة المرافعات التحقيقية قد تكون استنافية للمشاريع المهنية بحقوق الانسان طبقاً للاجراءات التحقيقية، كما على سبيل المثال فيما أذا كان المشتبه يتم اخباره على الفور بالتهم الموجهة ضده وفيما أذا عرض عليه الاحتجاز بموجب القانون أو لماذا أنواع معينة من القضايا كتهريب البشر أو جرائم تتعلق بميزات سياسية نادراً ما تصل مراحل المحاكم. وعلى الرغم من ذلك، الاطلاع على هذه المرافعات سيتوقف حصرياً على الاغلب فيما أذا يمكن التوصل إلى اتفاق حول هذا مع السلطات – عند المباشرة بالمشروع أو فيما بعد، وسوف تتطلب مراقبة المشروع تقديم نقاشات مقنعة تتعلق بالمنافع حيث أن هذه المراقبة ستحظى باصلاحات في العدالة، وكذلك بمدى قدرتهم على إعادة المعلومات التي يتم جمعهاعلى أنها سرية. وكبديل، أذا تعذر الاطلاع الرسمي على التحقيقات، عندها قد يتم جمع معلومات بالخصوص بشكل غير مباشر مثلاً من خلال ملف القضية أو بإجراء المقابلات مع المعنيين.

8-2-3 مذكرة التفاهم

على افتراض أن هناك مستوى ملائم من الدعم فيما يتعلق بنشاطات مراقبة المحاكم على مستويات أعلى من المسؤولين الوطنيين، فعلى مدراء المشروع أن ينظروا بجدية بمسألة منافع ومساوئ السعي لتطبيع الاتفاق من أجل تنفيذ نشاطات المراقبة.

لقد نفذ عدد من المشاريع مذكرة تفاهم مع مؤسسات محلية ذات علاقة، التي تسجل الحقوق والالتزامات من قبل جهة المراقبة والسلطات المعنية ذات الصلة بنشاطات المراقبة. ولن ينظر إلى جهة المراقبة على أنها شرط قانوني مسبق لتنفيذ مراقبة المحاكم وقد عمل عدداً من هذه المشاريع بدون هذه الاتفاقات الرسمية حيث يتم ضمان الاطلاع المطلوب عملياً وبشكل رسمي. فضلاً عن ذلك، تم توظيف التوصل إلى مذكرة التفاهم كوسيلة لضمان وزيادة فرصة الاطلاع وكذلك كطريقة لبناء الثقة مع السلطات المحلية. وتحقق نفس التأثير في سياق آخر من خلال "تبادل الرسائل" بين ممثلي ممشروع المراقبة على مستوى عالي والسلطات المحلية.

أذا اتبعت مذكرة التفاهم، لابد من تنفيذها على مستوى عال مع السلطة التي يمكنها أن " تلزم" من الناحية الادارية هؤلاء العاملين في نظام العدالة المسئولين بصورة تشغيلية عن السماح بنوع من الاطلاع من أن المشروع يتطلب تحقيق اهدافه، أو على الاقل يشير إلى هؤلاء المعنين حيث توجد الارادة أو على المستوى السياسي أو القضائي العالي للمراقبة ليتم تنفيذها بشكل فعال. وفي الماضي، تم تنفيذ مذكرات التفاهم ، على سبيل المثال، مع وزارة العدل، ممثلي المحكمة العليا للحكومة إلى المنظمة الدولية التي تنفذ نشاط المراقبة، الخ.

من الممكن أن يتفاوت مضمون مذكرة التفاهم حسب الظروف. قد يشير إلى: الاساس القانوني والغرض ومحور المراقبة (أي، أي نوع من المرافعات والقضايا أو المحاكم)، وأي فرصة اطلاع اضافية والتي يجب والتي يجب منحها إلى أنواع المرافعات أو المستندات (أي، الاطلاع على ملفات قضايا المحكمة أو جلسات الاستماع البعيدة عن العامة) وأمور أخرى قد يرغب اطراف مذكرة التفاهم أن يضموها. على سبيل المثال: عكست مذكرة التفاهم السابقة حق الجهة القائمة بالمراقبة بأن تطلب مستندات المحكمة من خلال وزارة العدل أذا لم يتم الحصول عليها من المحاكم أو التزام المدعي العام بأن يعرف لل لمشروع أية قضايا ذات صلة بالعنف المحلي. وقد تعهدت مشاريع المراقبة أيضا بالتزامات معقولة كعدم التدخل بقضايا الافراد والتعامل معها على أنها معلومات سرية معينة تمنحها نشاطات المراقبة ومنح الفرصة للسلطات الوطنية بأن يحددوا آرائهم حول التقارير قبل نشرها، الخ.

8-2-4 العقود مع المهنيين في نظام العدالة

لقد أظهرت الخبرة من أن الممارسة الجيدة للمزيد من المعلومات كتابياً والمحاكم المحلية والممارسين القانونيين حيث أن المشروع يقوم بتنفيذ نشاطات المراقبة في المحكمة التي يعملون فيها ويطلبون تعاونهم إلى الحد المطلوب. لقد وجه مدراء المشروع رسائل إلى رؤساء المحاكم ورؤساء الادعاء العام ورؤساء نقابات المحامين، واصفين اعلاه طالبين بأدب التعاون ويطلبون اجتماعاً للتوسع على المشروع. وأذا تم التوصل إلى مذكرة تفاهم، فمن الممكن أن تشير الرسائل إلى ذلك.

لقد تم اتباع هذه الرسائل التعريفية بصورة أعتيادية عن طريق الاجتماعات بين ممثل المشروع مع رؤساء المؤسسات. وقد وفرت هذه الاجتماعات فرصة للتعريف بالمشروع ومخاطبة أية حالات من القلق التي يتم التعبير عنها والحصول على دعم أو موافقة تتعلق بمنهج المراقبة (أي: من الممكن أيضاً الاتفاق من أن رئيس المحكمة يتقاسم الاحصائيات التي يجمعها على معاملة قضايا محكمته أو تعيين نقطة تجمع داخل المحكمة لابلاغ المراقبين حول جدولة القضايا التي تشكل اهمية). في الرسائل والاجتماعات التي يتم حضورها شخصياً، يمكن لمدراء المشروع أن يطلبوا أيضا من رؤساء الموءسسات بابلاغ القضاة أو الادعاء العام أو المحامين بأنهم يتعاونون مع الحضور من المراقبين أو يطلبون الإذن بعقد اجتماعات مجاملة معهم. أذا تم تكليف مراقب بمراقبة أداء المحكمة المذكورة، عندها قد يقوم مدراء المشروع بالتعريف عنه. وفي كثير من الاحيان، أذا سمحت الظروف والمنهج، قد يعرف المراقبين عن انفسهم في مرحلة لاحقة.

8-2-5 بطاقات التعريف ومادة المعلومات

لقد تم تسهيل عملية الاطلاع بصورة اضافية من خلال بطاقات هوية تعريف المراقب أو المادة التي تحتوي على المعلومات حول المشروع.

وفي الحقيقة، رأت مشاريع معينة بأنه من المهم التعريف بالمراقبين لاسباب تعود إلى الامن الشخصي والشفافية حيث قد يكون لحضور المراقب أهمية خاصة بنظر العامة والمحاكم. وقد أدى ذلك أيضا إلى التعاون عندما سعى المراقبون إلى البقاء في قاعة المحكمة لجلسات الاستماع المغلقة أذا منح ذلك من خلال مذكرة التفاهم. مع ذلك، كانت هناك مشاريع والتي قررت مراقبة جلسات الاستماع العامة، دون التعريف بانفسهم مسبقاً كمراقبين. وبالنتيجة، فقد لاحظوا من أن العاملين في المجال القضائي قد كانوا يتصرفون أحياناً بطريقة مختلفة عندما لم يكونوا على علم من أن المراقب موجود في قاعة المحكمة. فيه قضية، يتوجب على المشاريع أن تقوم وبدقة بتقييم منافع ومساوئ اتباع هذا المسلك عن كافة نشاطاتهم أو بعض منها.

وأخيراً، أنها ممارسة جيدة للمراقبين بأن يمتلكوا في كل مرة يقوموا بمراقبة جلسات الاستماع أو يقوموا بتنفيذ مهام أخرى مستندات رسمية تتعلق بالمشروع كمذكرة التفاهم. وقد أعدت بعض المشاريع أيضا كتيبات تحتوي على معلومات حول المشروع حيث قدموه إلى المعنين المهتمين قبل جلسات الاستماع أو في اجتماعات تعريفية.

9) هيكل المشروع وطاقم العمل المكون له

تحتاج كافة هذه النشاطات الرئيسية المتعلقة بدورة مراقبة المحاكم [4]- مراقبة/ جمع المعلومات والتحليل وإعداد التقارير/ التأييد ليتم تغطيتها بشكل كامل بهيكل عمل المشروع. وبصورة عامة تضع المشاريع هيكل من ثلاثة مستويات بما يتلائم والنشاطات الرئيسية. وانطلاقا من النهاية صعوداً، هذه هي: 1) مستوى المراقب، 2) مستوى المحلل (أيضا ادارة وسطية)، و 3) مستوى الادارة الاقدم. وتوصف مسؤوليات كل واحد منهم في الفقرات الآتية: [5]

9-1-1 مستوى المراقبة

يشكل المراقبون العمود الفقري لمشروع مراقبة المحاكمات وهم وجه مشروع المراقبة في المحاكم. تتميز مسؤولياتهم الرئيسية في المربع أدناه:

المسؤوليات الرئيسية للمراقبين
• حالات المراقبة (التي تشمل حضور جلسات الاستماع وتقديم الملاحظات في قاعة المحكمة والاطلاع على المستندات وجمع معلومات أخرى) • التبليغ داخلياً عن القضايا التي يتم مراقبتها وتشمل الحقائق ولربما تحليل المستوى الاول • التعريف بالقضايا ذات الاهمية ومتابعة سير أعمالها • الاتصال مع المعنين بشؤون العدالة على الصعيد الميداني أذا سمح منهج المراقبة بذلك • مراجعة مادة المشروع والتقارير التي يتم تقاسمها داخلياً أو المنشورة • وحضور الدورات التدريبية

عند توظيف المراقبين تشير أفضل الممارسات إلى أنه من المفضل تشغيل المختصين الحاصلين على درجة قانونية حيث أن هذه الخلفية الثقافية تسمح لهم أن يعتادوا على المرافعات القانونية والذين مارسوا المحاماة لمدة لا تقل عن سنتين، كخبرة قانونية سابقة ينظر إليها جيدا من القائمين بشؤون القضاء.

[4] انظر إلى الفصل 3 اعلاه "منهج العمل العام لمراقبة المحام: دورة مراقبة المحاكم"

[5] تكون مشاريع المراقبة متكررة على أفراد الدعم لوظائف معينة. كالمساعدة القانونية للبحث أو الدعم للقضايا الادارية. لم يعد تحليل هذه المهام في هذا الكتاب الدليل الا أنه قد يعتبرها المدراء تأسيس للمشروع.

على الرغم من ذلك، كان المراقبين الفاعلين أيضا أشخاصاً ذوي خبرة في حقوق الانسان والحماسة للعمل في هذا القطاع وكذلك المحامين الداخلين حديثاً في نقابات المحامين حيث يمكنهم أن يكونوا أكثر انفتاحاً إزاء الحاجة للاصلاحات والمنظور نحو معايير حقوق الانسان الدولية. وفي أية قضية، يجب أن يسعى الذين تم تشغيلهم حديثا لقياس مستوى تكريس المرشحين إلى المشروع – لاسيما لو كانوا يعملون بوقت جزئي وقدرتهم على احترام مراقبة المحاكمات بالاضافة إلى مراقبتهم والاستعانة بالمهارات.

يجب أن لا يكون للمراقبين انشغالات سابقة أو بديلة بما تعرض نزاهتهم أو استقلاليتهم للخطر. ويمكن أيضاً ملاحظة من أن عدة مشاريع قد استخدمت المراقبين الدولين إما حصرياً على الاقل في المراحل الاولى من العمليات أو فيما يخص مراقبين وطنيين لمجابهة قضايا الامن من اجل الاستفادة فوراً من خبرتهم في معايير حقوق الانسان الدولية. وبينما هناك افضلية حتى للمنظمات الدولية لاشغال مراقبين محلين مختصين، فمن الممكن أن يكون لمدراء المشروع امكانية في فكرهم كبديل والتي قد يتم استخدامها في ظروف استثنائية أذا غطت الطاقة المحلية حاجات ماسة معينة للمشروع.

9-1-2 مستوى المحلل القانوني

عادة ما تقوم مشاريع المحاكمات بالتنبؤ بمستوى المحللين القانونيين أو المستشارين القانونين في هيكلهم والذين هم حلقة الوصل الهامة بين عمل المراقبين المعروفين أو عدد فردي أو محدود من مدراء بارزين. لهذا السبب، يمثلون في الغالب المستوى المتوسط للادارة. تتميز المسؤوليات الرئيسية للمحللين القانونين في المربع أدناه:

المسؤوليات الرئيسية للمحللين القانونين
• مراجعة تقارير القضية الداخلية والقيام بتقييمها • تنسيق عمل المراقبين على المستوى العملياتي بتقديم النصيحة لهم وتوجيههم • تعريف وتنظيم الاهتمامات على أساس إعداد التقارير الداخلية والحفاظ على بيانات احصائية • البحث في القانون المحلي والدولي • وضع مسودة التقارير الداخلية إلى المشرفين أذا تطلب منهج المشروع ذلك • وضع مسودة التقارير الخارجية العامة وغيرها • ابلاغ الادارة وتقديم المشورة لها على حالة النظام القانوني للتقارير العملياتية للمشروع والقضايا القانونية الجوهرية. • تمثيل المشروع وتنفيذ نشاطات التأييد على المستوى العملياتي أذا سمح المشروع بذلك.

سيتوقف عدد المحللين القانونيين بالدرجة الرئيسية على عدد المراقبين العاملين في ذلك، وعدد تقارير المراقبة التي تم اعدادها وعلى متطلبات اعداد التقارير الخارجية للمشروع. ومن المحتمل من أن مدراء المشروع قد يرسمون تصوراً بأن يتولون بانفسهم مهام التحليل واعداد التقارير. ولربما أيضا من أن المراقبين ذوي الخبرة بالمهارات الملائمة في كتابة المستندات القانونية بالنيابة يكونوا على استعداد لتولي التحليل الموسع لمشاريع صغيرة النطاق أو عند المراحل الاولية للمشروع في المكان الذي تحصل فيه عملية تقديم المشورة والمشروع حتى الآن لم يتم تهيئة الطاقم الكامل له يجب أن يكونوا منتبهين إلى كمية العمل في المشروع وحجم اعضاء فريقهم أذا احتاج المستوى المباشر للمحللين القانونيين للاستعانة بهم أو أيضا يتم دعمهم ومسؤوليات الادارة المكلفين بها. عند توظيف المحللين القانونيين، يجب التأكيد على المهارات القانونية في تعليل الاسباب وكتابة المستندات القانونية لشاغلي ذلك المنصب، بالاضافة إلى ما ينظر إليه للاستعانة بالمراقبين.

9-1-3 المستوى العالي للادارة

المستوى العالي للمدير، عندما يكون مدير مشروع فردي أو مجلس تنفيذي، تكون له المسؤوليات المشتركة التالية:

مسؤوليات الادارة العليا
• استراتيجية مشروع التطوير واتخاذ القرار في نطاق ومنهجية نشاطات المراقبة وتقييم أثر المشروع. • توجيه العمليات والتي تشمل اختيار القضية والتعريف وضمان الاطلاع. • الموافقة بأقصى مستوى على مضمون التقارير العامة. • تقديم الدعم المنتظم إلى المراقبين والتي تشمل المواد التدريبة والتعليمية بالاضافة إلى حل القضايا الامنية. • إدارة القضايا الادارية والتي تشمل الموازنة والقضايا الشخصية. • تمثيل المشروع خارجيا والتايبد على المستويات البارزة.

يجب على مدراء المشروع أن يضعوا في بالهم الالتزام بمسؤولياتهم حتى انتهاء المشروع أو لمدة زمنية جوهرية. وعلى الرغم من أن هذا مرغوب بالنسبة للمختصين على كافة المستويات، الا أنه يشكل اهمية أكبر بالنسبة للمناصب ذات المستوى الاعلى، حيث يمكن للالتزام طويل الامد أن يضمن تنفيذ استراتيجية المراقبة وفقاً لما مخطط له بينما نتائج نشاطات مراقبة المحاكمات قد تستغرق وقتاً كي تصبح مادية. وكما هو مع

اعضاء فريق المراقبة، يجب أن يكون لمدراء المشروع المؤهلات الضرورية لتنفيذ المهام المذكورة سلفاً من الاشتراك في النشاطات التي تعوض المبادئ الرئيسية التي تكمن ورائها تلك المراقبة.

عندما يدير المجلس مشروع مراقبة المحاكمات، يشكل اهمية جوهرية لوضع التنسيق وآليات اتخاذ القرار بالاضافة إلى أنها تقوم بتنظيم المستوى المتوقع مسبقاً للانشغال في عمليات المشروع. لربما اعضاء معينيين يتحملون مسؤولية التمثيل. بينما المزيد من الادوار العملياتية الأخرى كتقديم التوجيهات وإعداد التقاريرعلى الرغم من وجوب عدم توقف تدفق المعلومات بين الاعضاء.

وعلى الرغم من المدراء على مستوى اعلى والمحللين القانونيين من أنهم قد لا يتحملون مسؤوليات المراقبة القانونية المنتظمة، ننصح بأن يسعوا لحضور المرافعات في محكمة محلية كمراقبي محاكمات على الاقل لمرة واحدة. وهذا سيسمح لهم بأن يكون لهم خبرة مباشرة في عمل المراقبين والتحديات التي قد يواجهونها.

10) معايير السلوك وتوجيهات المراقبة

10-1 قانون السلوك

يضمن التمسك بالمعايير المشتركة للتنفيذ من أن لفريق المراقبة مسار موحد ومهني تجاه عملها وفقاً للحدود التي يضعها مدراء المشروع وأية اتفاقات التي اثر المشروع فيها. بينما تجعل أيضا من اعضاء الفريق معرضين للمسائلة عن سلوكها في كافة نشاطات المراقبة. ووضع قانون السلوك كتابياً والموافقة عليها عند توقيع العقد قد اعتبرت على أنها ممارسة ضرورية فعلياً في كافة المواقف. وهناك عينة من قانون السلوك في الملحق 1 أ A 1.

بالنسبة لتطوير قانون السلوك، ممكن تشجيع مدراء المشروع عن طريق الجهود الاخيرة على المستوى الدولي لتطوير مجموعة نموذجية من الالتزامات الاخلاقية للمختصين في حقوق الانسان،[6] ومن الممكن مناقشة هذه التوجيهات الاخلاقية أيضا مع اعضاء الفريق ومن الممكن التشاور معهم عندما تنشأ احاديث أو مواقف معقدة وتتشكل دوامات امام خيارات صعبة وحسب المسار الملائم للاجراء.

المبادئ الاساسية التي تنص عليها معظم قوانين السلوك المطورة لمشاريع مراقبة المحاكمات هي من بين واجبات عدم التدخل من النزاهة والمهنة والسرية. وهذه تتضح بشكل مدروس في أدناه:

[6] انظر إلى "مبادئ التوجيه للمسؤولين العاملين في مجال حقوق الانسان المتواجدين في بيئة الصراع وما بعد الصراع"، نشرت في 2008 في باليس دي نيشنس، جنيف من قبل مندوب دائم من ايرلندا إلى الامم المتحدة باشتراك دبلوماسيين ومنظمات غير حكومية وممثلي حقوق الانسان الرئيسيين المنسبين داخل المؤسسات الحكومية.

1-2-10 واجب عدم التدخل

لقد تم تحليل جوهر مبدأ عدم التدخل في الفصل 2-1 اعلاه. وفي هذه المرحلة لابد من ذكر من أن معظم مشاريع المراقبة توافق على أن المراقبين ومن خلال التشابه الجزئي والمحللين القانونين ومدراء المشروع على:

- عدم ايقاف مرافعات المحاكم أو الاتصال مع العاملين في شؤون القانون أو المشاركين خلال المحاكمة.
- يجب عدم التدخل في محاكمة أو محاولة التأثير على ما يصدر من اجراء المحاكمة التي قد يتخذونها أو لا يتخذونها
- عندما يوجه سؤال إلى العاملين الخارجيين في مجال القانون حول العملية القضائية أو أذا دعى الامر لتقديم رأي، يجب عليهم توضيح دورهم بصفتهم مراقبين ومبدأ عدم التدخل والغرض من المراقبة ورفض التعليق. قد يوجهون أي سؤال إلى مشرفي المشروع حسب ما تقتضيه توجيهات المراقبة. أذا سؤلوا حول دورهم، عليهم أن يشرحوا حسب الاصول كما ذكر سلفاً.

لقد ادخلت مشاريع معينة شرط الاستثناء من حالة عدم التدخل يشهد المراقبين على انتهاكات حقوق الانسان الفاضحة من خلال واجباتهم أو عندما يتلقون معلومات موثوقة حول انتهاكات حقوق الانسان المستمرة. على سبيل المثال، أذا شهدوا على سوء معاملة المدعى عليه من منظور حقوق الانسان، سيكون من الجوهري اتخاذ الاجراء للحد من الانتهاك، على الرغم من أن هذا من شأنه أن يكون مناقضاً لواجب عدم التدخل. ففي مثل هذه الحالات، يجب على المراقبين وعلى الفور إشعار مشرفيهم الذين سينظرون في كيفية معالجة القضية بأفضل

2-2-10 واجب الموضوعية

يتجلى مبدأ موضوعية النزاهة في البند 2-2 اعلاه. من الناحية العملياتية، قد يذكر من أن هذا الواجب من شأنه أن يتطلب في قاعة المحكمة بأن يجلس المراقبين على حدة من الادعاء والدفاع. أذا سمح منهج المراقبة للمراقبين بالتداخل ضمن الحدود مع العاملين في مجال القانون، فأن هذا الواجب من شأنه أن يشير إلى أنه يجب على المراقبين الاتصال ليس فقط بالادعاء بل أيضاً بالدفاع، حول امور المصلحة دون تمرير المعلومات التي يتم جمعها من الطرف الآخر. وهذا سيكون أكثر اهمية بالنسبة لحالات حيث توجد هناك أفضلية عامة قوية لاحد الاطراف تجاه المرافعات على الطرف الاخر .

3-2-10 واجب المهنية

خاصة كون أن فرق المراقبة تعمل مع قطاع قضائي رسمي بدرجة عالية، فمن المتوقع لهم العمل بأعلى معايير المهنية عند تنفيذ واجباتهم. ومعايير السلوك حول قضية المهنية قد ركزت على ظهور المراقبين وسلوكهم وموقفهم تجاه عملهم. على سبيل المثال من المتوقع وصول المراقبين إلى قاعات المحكمة قبل موعد جلسة الاستماع المقررة وارتداء الملابس المخصصة ويحملون بشكل مرئي بطاقة هوية تعريف مراقبهم عندما يتوقع لهم أن يكونوا بديلاً إلى المرافعات ويأخذ الملاحظات الدقيقة والشاملة والتصرف بوقار وبهيبة حتى على سبيل المثال عندما يتم رفض اطلاعهم على المرافعات بدون عذر جيد- الخ. ويجب عليهم أيضاً أن يفهموا ويستوعبوا توجيهات المراقبة والتمسك بمبادئ المراقبة واتخاذ كافة الاجراءات الضرورية لتعويد انفسهم مع التطورات في القانون ومادة المشروع. وفي الغالب المشاريع تتوقع أيضا من أن اخصائييهم يتصرفون بشكل اخلاقي في جميع الاوقات، حتى بعد ساعات الدوام الرسمي ولن ينشغلوا في سلوك جنائي أو لااخلاقي الذي من الممكن أن يعرضهم أو يعرض المشروع إلى الانتقاد، كزيارة الاماكن المعروف بوجود تهريب البشر فيها.

4-2-10 واجب السرية والكتمان

يضمن واجب السرية والكتمان من أن مشروع مراقبة المحاكمات موثوق منه. فمن جهة يمنع التصريح بمعلومات غير عامة حيث قد يم جمعها من قبل المشروع، فمثلاً، المعلومات الحساسة المقدمة في جلسات الاستماع المغلقة. ومن جهة اخرى تحمي المصالح الاستراتيجية للمشروع بضمان أن حتى المعلومات العامة وحسب ما يحصل في جلسة استماع في محكمة عامة، لن يتم التصريح بها قبل أن تصبح جاهزة من قبل المراقبين، اي قبل التاكد الضروري من صحتها وتحليلها والقرار الذي يتم تقاسمه مع العاملين الخارجيين في ذلك المجال. ولذلك وبدون اذن، لا يجب تقاسم التقارير الداخلية بشأن القضايا أو الروايات المأخوذة من جلسات الاستماع الخاضعة للمراقبة خارج المشروع، حتى وأن كانت تتعلق بجلسات الاستماع العلنية.

وكمثال على ذلك، الآئتلاف سالف الذكر " كل شئ من آجل محاكمات عادلة" تشمل في قانونها الخاص بالسلوك من أن " لن يسمح للمراقبين الأدلاء بأي تصريح أو اي نوع من المعلومات ذات الصلة بقضايا معينة إلى وسائل الاعلام...[و] اذا طلبت مثل هذه المعلومات منهم ، يجب أن يعودوا إلى ممثل وسائل الاعلام إلى منسق المشروع الذي يقوم بدوره بتوجيههم إلى ناطق بأسم الآئتلاف " .

2-10 توجيهات المراقبة

تختلف عن قانون السلوك والتي تحكم كافة نشاطات المراقبة، وتوجيهات المراقبة تصدر تعليمات إلى أعضاء الفريق حول كيفية تنفيذ مسؤوليات العمل الاساسي كالمراقبة وإعداد التقارير. ويمكن لمدراء المشروع تطوير

توجيهات المراقبة مع النظر إلى الاخذ بفهم واضح لتقسيم العمل والممارسات المنسجمة من قبل أعضاء فريق مختلفين. الملحق 1- 13 يشمل عينة من هذا المستند. ويمكن لتوجيهات المراقبة أن تتعلق :

- *بمنهج التعريف بالقضية ومعايير أختيار القضية* .

ويمكن للتوجيهات ذات العلاقة المسؤولة عن التعريف بالقضايا إلى المراقب. ويمكنها ايضاً أن تدرج معايير مختلفة لاختيار القضايا، مثلاً متى تراقب المدعى عليهم المتهمين بانتهاكات حقوق الانسان.

- *منهج مراقبة القضايا*

يمكن لهذه أن تشمل الطرق التي من خلالها يمكن الاطلاع والوصول إلى التوجيهات حول كيفية مراقبة العاملين في مجال القانون أو مقابلتهم

- *منهج إعداد التقارير*

ترتبط هذه التعليمات بجوهر ومضمون إعداد التقارير بالاضافة إلى كيفية وجوب استكمال ورقة إعداد التقارير

- *منهج التآييد*

يمكن لهذه أن تحدد من هو المسؤول عن التآييد مع المعنيين الخارجيين والتعرف على هؤلاء المسؤولين مع غايات التآييد والاساليب.

- *الحد الأدنى من التزامات المراقبة*

قد تقوم المشاريع مع المراقبين المتعاقدين بتوضيح كم عدد القضايا التي تحتاج إلى مراقبة اسبوعياً ومتى يجب تقديم التقارير الداخلية ومتى يتم تقديم التعويض. على سبيل المثال قد يتطلب من المراقبين تسليم تقارير داخلية خلال 3 ايام من جلسة الاستماع الخاضعة للمراقبة، بينما يتم تقديم التعويض فقط عند استلام التقرير.

- *انواع اخرى من التوجيهات*

قد تتعلق هذه ببروتوكول لتقاسم المعلومات والطرق لمواجهة تضارب الواجبات وكيفية التعامل مع القلق الامني، الخ ..

11) بناء قدرات لفريق المراقبة وآليات الدعم الاخرى

بناء قدرات فريق المراقبة على كافة الاصعدة اصبح امراً حساساً ومهما و حتى اكثر عندما يكون هيكل مراقبة المحاكمات جديداً في بلد ما، فأن الفريق يتكون من مختصين محليين ، وليس هناك خبرة عملية وطيدة في عمليات المراقبة في الظروف المحلية. وبالتأكيد، خبرات مشاريع مراقبة المحاكمات الفعالة في الخارج من الممكن أن تكون مصدراً لتحفيز مدراء المشروع. وهذا الجزء من كتاب الدليل يبين عدة ممارسات جيدة تبنتها مشاريع مراقبة المحاكمات وقامت بتقييم الفرق لتعزيز معرفتها ومهاراتها بالاضافة إلى تنسيق وزيادة فاعلية عملهم.

1-11 مواد المرجع القانوني

تحيط مواد المرجع القانوني التشريع المحلي والدولي النافذ وفقه العلامة الدالة والمباشرة الرسمية المحتملة في النصوص القانونية والقراءات القانونية ذات المساس من قبل هيئة محلفين معتمدين. ومن الجوهري أن تضمن أن فريق مراقبة المحاكمات لديه تلك المستندات وتحت تصرفه في أولى مراحل عمليات المشروع، حيث لا يمكن دائماً القيام بها وحيث أن كافة المختصين سيمتلكونها في جعبتهم أو حتى القوانين التي هي بحوزتهم هي في الحقيقة اكثر النسخ الخاضعة للتحديث.

مواد المرجع القانوني تشمل بشكل اجمالي مايلي:

- الدستور والقوانين الوطنية الآجرائية والتطبيعية (والقانون الجنائي والقانون الآجرائي الجنائي) المطبقة على القضية التي سيتم مراقبتها وتشمل الظروف الموثوق منها المسلطة عليها، إن وجدت .
المستندات الدولية حول حقوق الانسان ومعايير المحاكمات العادلة كنصوص ICCPR والمعاهدات الاقليمية النافذة اي ACHPR. قانون القضية ذات العلاقة وكتب الدليل وتجميع القراءات هي ايضاً سوف تكون ذات استخدام لهؤلاء الذين ينفذون نتائج المراقبة .[7]
- قراءات العلامة الدالة من قبل المحاكم الوطنية العليا.
- نسخ من القوانين الادارية التي تتعلق بالمراقبة وتشمل قوانين تنظيم ارسال جداول المحاكمات واللوائح الخاصة بآداء المحاكم وقوانين الاخلاق للقضاة والادعاء العام والمحامين.
- تقارير المنظمات الوطنية والدولية حول نظام العدالة والدوريات القانونية المحلية إن وجدت.
- قائمة بالمواقع الالكترونية تضم المستندات القانونية وقانون القضايا وكتيبات المحاكمة العادلة من الممكن الوصول اليها الكترونياً كقانون القضية الخاص بلجنة حقوق الانسان الخاص بالامم المتحدة.
- المعلومات حول هيكل نظام العدالة المحلي كالهياكل التنظيمية التي ستكون لها علاقة خاصة بالمراقبين من غير المحامين .

في اوضاع مابعد الصراع والمراحل الانتقالية، من الممكن ايضاً من أن حتى العاملين في مجال القضاء ليسوا على علم باخر التطورات في التشريع الذي يطبقونه حيث أنه ليس من النادر من أن التعديلات المرتبطة بالقوانين ليست مميزة حسب الاصول. وفي الحقيقة قد يكون هذا ايضاً قلقاً يلاحظه المراقبون. ولذلك ، يجب على مدراء المشروع أن يبذلوا جهداً جدياً للبحث وتوفيرها لكامل فريق المراقبة كي يمكنه تنفيذ واجباته على اساس القانون النافذ الفعلي. وعندما النصوص القانونية أو المستندات ترتبط بعمل المراقبة الأ أنها لم تترجم باللغة المحلية التي يتكلم بها القائمين بالمراقبة، يجب اتخاذ الخطوات الكفيلة لترتيب الترجمة المناسبة، على الاقل للاجزاء ذات العلاقة حسب ماتقتضيه الاحتياجات.

ويمكن لمدراء المشروع ايضاً أن يشجعوا الجميع على تقاسم القراءات ذات الاهمية أو التعديلات التي تآتي امامهم. وقد تم التكليف بمشاريع معينة فعلياً في نقاط التجمع للتركيز على هذه الوظيفة. المادة المرجعية القانونية الموجودة على المواقع اللكترونية من الممكن ايضاً تخزينها مركزياً لكي يتم استرداد معلوماتها بسهولة وحسب ماتقتضيه الحاجة.

الاطلاع على المواد المرجعية القانونية قد يكون لها تكاليف اضافية اذا تم شرائها. والقيام بالاتصال عبر الانترنيت أو بواسطة معدات الكترونية اخرى متوفرة لدى فريق المراقبة قد ترتب ايضاً التكاليف. وإلى الحد الضروري، يجب على مدراء المشروع أن ينظروا ومنها التكاليف ذات العلاقة المعقولة في مقترحات الموازنة إلى المتبرعين.

2-11 المادة المرجعية القانونية

اذا توافرت الموارد يجب على المشاريع أن تنظر بجدية في تطوير المادة المرجعية القانونية، التي يمكن أن تشرح المحاكمة العادلة المعمول بها والمعايير الانسانية ذات الصلة بتركيز المشروع وتشمل تحت كل معيار الاحكام ذات العلاقة من التشريع الوطني.

مشاريع مراقبة المحاكمات معرضة لتطور هذا الكتيب لمختلف الاسباب الاخرى منها أن تكفل بشكل فعال من أن المراقبين يعودون انفسهم على المواد القانونية بالخصوص اكثر مما لو أن اكداس المستندات تعود اليهم. ويمكن ايضاً لكتيب المراجع القانونية أن يتتبع هيكل التقرير الداخلي الذي يستخدمه فريق المراقبة لتسجيل مراقباته من مراقبة المحاكمات. ولذلك يمكن استخدامها على أنها مرجعية يمكن للمراقبين الرجوع اليها عند إعداد تقاريرهم الداخلية. وإعداد هذا الكتيب في اللغة المحلية ممكن ايضاً أن يتغلب على حاجز اللغة، وكما للعديد من المراجع القانونية الدولية والتي قد لا تكون متاحة في اللغة التي يتم التحدث بها بشكل رئيسي من قبل فريق المراقبة . وفي الحقيقة من الممكن استخدام هذا المستند ايضاً لبناء قدرات رجال القانون في الوسط المحلي فيما يتعلق بمعايير حقوق الانسان الدولية اذا تم اختيار هذا النوع من الدعم والتاييد من قبل مدراء المشروع أو قد يتم تقاسمها في النهاية بشكل اوسع مع منظمات المراقبة الاخرى.

[7] ذات علاقة خاصة من الممكن أن تكون نشرة ODHIR، " المؤشر القانوني لحقوق المحاكمة العادلة الدولية" توجد باللغة الانكليزية على الموقع الالكتروني "www.osce.org/oxdihr/94214"، بين عدد من ماتم تجميعه متوفة ايضاً الكترونياً

مشاريع مراقبة المحاكمات معرضة لتطور هذا الكتيب لمختلف الاسباب الاخرى منها أن تكفل بشكل فعال من أن المراقبين يعودون انفسهم على المواد القانونية بالخصوص اكثر مما لو أن اكداس المستندات تعود اليهم. ويمكن ايضاً لكتيب المراجع القانونية أن يتتبع هيكل التقرير الداخلي الذي يستخدمه فريق المراقبة لتسجيل مراقباته من مراقبة المحاكمات. ولذلك يمكن استخدامها على أنها مرجعية يمكن للمراقبين الرجوع اليها عند إعداد تقاريرهم الداخلية. وإعداد هذا الكتيب في اللغة المحلية ممكن ايضاً أن يتغلب على حاجز اللغة، وكما للعديد من المراجع القانونية الدولية والتي قد لا تكون متاحة في اللغة التي يتم التحدث بها بشكل رئيسي من قبل فريق المراقبة . وفي الحقيقة من الممكن استخدام هذا المستند ايضاً لبناء قدرات رجال القانون في الوسط المحلي فيما يتعلق بمعايير حقوق الانسان الدولية اذا تم اختيار هذا النوع من الدعم والتاييد من قبل مدراء المشروع أو قد يتم تقاسمها في النهاية بشكل اوسع مع منظمات المراقبة الاخرى.

3-11 التدريب

ومن المفضل أن التدريب الشامل يتم تنظيمه عند المباشرة بتنفيذ المشروع لكي يكتسب فريق المراقبة الدراية القانونية والمهارة اللازمة. الدورات التدريبية من الممكن أن تكون بشكل اضافي تنظم في مراحل لاحقة للمراقبين الذين بدأوا عملهم حديثاً واذا تغير تركيز المشروع أو اذا دعت الحاجة لخبرة متخصصة.فيجب على التدريب الاساسي على الاقل أن يعالج:

- *المعرفة القانونية الجوهرية*

المعايير الدولية لحقوق الانسان والمحاكمات العادلة والقوانين الوطنية يجب تقديمها على اساس امثلة عملية اذا كانت تتعلق بشكل وثيق بالسياق المحلي.

- *منهج المراقبة والمسؤوليات*

يجب على المدربين شرح منهج المشروع وأن يقدموا أن استطاعوا افضل الممارسات والدروس المستقاة من تجارب الاخرين في المراقبة والمقابلة وجمع معلومات اخرى وإعداد التقارير والتأييد والتنفيذ وهلم جرا. الامثلة العملية وتمارين المحاكاة من الممكن أن تزيد بدرجة كبيرة في كيفية استيعاب المعلومات من قبل المشاركين.بالاضافة إلى ذلك فأن تدريب مدراء المشروع قد يتلخص في بناء قدراتهم في مجال تطوير المشروع وجمع الاموال ايضا .

يجب على منظمي المشروع أن يقرروا فيما اذا بالامكان انجاز التدريب بالقدرات المحلية الموجودة حالياً أو فيما اذا طلب من المدربين الخارجيين لبعض أو لجميع الميادين.وقد يكون الخبراء الدوليين مفيدين بشكل خاص من اجل التدريب على معايير محاكمة عادلة دولية ومهارات المراقبة كمراقبة جلسات الاستماع في المحكمة أو الكتابة القانونية أو مهارات المفاوضات. ويجب تهيئة النقاط المهمة مسبقاً مع المدربين الخارجيين كي تكون الأجندة / جدول الاعمال ومادة التدريب قريبة ومستهدفة من الاحتياجات الواقعية قدر المستطاع.

وقد يطلب ايضا من الخبراء الوطنيين كالقضاة المعروفين والادعاء العام والمحامين واخصائي القانون آرائهم وافكارهم ومشورتهم والذين كانوا في الحقيقة ذوي قيمة اضافية كبيرة إلى الدورات التدريبية. ويمكن ايضا منح فرصةللاشخاص المشتركين من قطاع العدل في التدريب لتعزيز اتصالات المشروع مع المجتمع القانوني المحلي.

يجب على المشروع ايضاً تغيير التدريبات ذات العلاقة وانواع اخرى من الاجتماعات المعلوماتية التي يتم تنظيمها داخل البلد. المشاركة في مثل هذه المناسبات قد لا تشكل فرصة تعليمية فقط بل ايضاً فرصة لتقاسم نتائج المراقبة بدرجة اوسع . وعلى نفس النحو، اذا توفرت الاموال، من الممكن لمدراء المشروع أن ينظروا في مشاركة اعضاء الفريق بالفعاليات التي يتم تنظيمها خارج البلد.

11-4 آليات الدعم والتنسيق

يجب على مدراء المشروع أن ينظروا حسب الاصول بطرق زيادة التنسيق والتعاون بين مدراء الفريق بينما يجب على كافة المختصين أن يستجيبوا لهذه المبادرات. تصف الفقرات التالية طرق معينة تم استخدامها في المشاريع لزيادة تأثير عمل الفرق.

- *التقييم المنتظم على المراقبة وإعداد التقاريير*

القيام بالتقييم المنتظم للمراقبين على تقارير القضايا الداخلية التي يسلمونها من الممكن أن تحسن فوراً جودة إعداد التقارير والتطور المهني للمراقبين. وايضاً تضمن من أن المحللين القانونيين الذين يتلقون التقارير الداخلية لديهم المقدرة على التوضيح مع المراقبين آية قضايا مشكوك فيها بسرعة بينما لاتزال الذاكرة متجددة حول الاحداث التي حصلت في قاعة المحكمة.والاتصال بالمراقبين امر هام لاسيما في المراحل الاولى للمشروع عندما قد لايكون المنهج واضحاً للجميع. ويجب أن يشمل التقييم المديح على الممارسات الجيدة والنقد البناء حول القضايا التي يمكن تحسينها.

- *اجتماعات الفريق المنتظمة*

عقد اجتماعات الفريق خلال فترات زمنية منفصلة منتظمة أو لهذا الغرض عندما تدعو الحاجة تسمح لفريق المراقبة بتبادل المعلومات واستكمالها وتبادل الاراء والمقترحات والموافقة على المبادرات.الاجتماعات المنتظمة بين الافراد في اماكن جغرافية مختلفة وبين مختلف مستويات هيكل المراقبة من الممكن ايضاً أن يحسن من إدارة وتنسيق العمل. ومع ذلك يجب التخطيط الجيد للمراقبة ويجب على مراقبي الفريق التشاور مسبقاً في حالة رغبتهم باضافة نقطة إلى جدول الاعمال/ الاجندة لذلك هنالك استعداد كافي لها.

- *تقاسم التقارير الداخلية*

انه لمن الملزم أن تتلقى مستويات الادارة تقارير داخلية من المراقبين، فقد وجدت مشاريع المراقبة من المفيد اتباع الممارسة والتي من خلالها يتقاسم المراقبون ايضاً تقاريرهم الداخلية مع زملائهم. ولكونهم على علم في كيفية قيام المراقبين الاخرين بصياغة تقاريرهم وتكون ممارساتهم هي السائدة في المحاكم

الخاضعة للمراقبة وبخلاف ذلك مهارات المراقبة وإعداد التقارير لدى المراقبين الافراد. آلا أن المدراء يجب أن يتوقعوا آية تعقيدات مع تقاسم المعلومات في حالة التعاقد مع المراقبين لهذا الغرض من اجل جلسة استماع معينة فقط. وعليهم ايضاً القيام بكافة الترتيبات الضرورية كي لا يتم المشاركة في المعلومات السرية وتقاسمها بشكل واسع يفوق مما هو ضروري .

- *ازدواجية ومناوبة المراقب*

تكليف المراقبين بالعمل على شكل ازواج هو الطريقة المتبعة من قبل المشاريع من اجل تقوية عملية استيعاب المراقبين الجدد. والتقليل من احتمالية الضغط الخارجي المسلط على المراقبين الافراد ولتعزيز موضوعية نتائج المراقبة. العمل على شكل ازواج من المراقبين هو الاخر قد تم اتباعه في جلسات استماع حساسة وحاسمة والتي قد تستمر مدة اطول وليس هناك منفذ من اجل الاطلاع على سجل المحكمة الرسمي نظراً لوجود مراقبين اثنين قد يكونان مجهزين بشكل افضل ممالوكان واحداً يقوم بمراقبة كافة جوانب المرافعات ومن ثم يحلل نتائجها من خلال المناقشات. وفضلاً على ذلك وبينما يصبح المراقب بخبرة اكبر أو حيث يمكن تغطية مراقبة المحكمة بشكل كافي من قبل شخص واحد. العمل على شكل ازواج اقل ترابطاً حيث أنه بشكل حتمي يطالب بالمراجعة الانسانية والمالية وعلى نفقة غطاء مراقبة اوسع.

بينما هناك العديد من المنافع من اخذ مراقب معين يقوم بتغطية محكمة واحدة او اكثر لمدة اطول، قد يتم الاستعانة بمناوبة مراقب من قبل المشاريع لمجابهة آية مخاطر من المراقبين الذين هم على صلة وثيقة مع المعنيين المحليين بشؤون القضاء وبصورة عامة الذين يشكلون استقلاليتهم. المناوبة حتى بشكل وقتي من الممكن أن يتم استخدامها بشكل متساوي في قضايا حيث يكون هناك محاولة لمزاولة نفوذ غير مستحق أو ضغطاً على مراقب يعيش أو يستقر في منطقة لمحكمة معينة .

- *هياكل ضمان امن المراقبين*

يعتبر امن المراقبين امراً تأخذه جميع مشاريع مراقبة المحاكمات على محمل الجد، لاسيما عندما تعمل في مجتمعات مابعد الصراع *ووضعهم الجيد وتقوم بتوظيف طاقم محلي* أو مراقبة المرافعات الحساسة بمضامين امنية اوسع كتلك في الجريمة المنظمة. يفهم من أن الامن الشخصي سوف يزيد الحاجة لجمع المعلومات في المرافعات. بينما لايمكن التقليل من اهمية القلق الامني. لابد من ملاحظة من أن الحوادث الفعلية ضد المراقبين نادرة. ولربما كون أن دور المراقبين هو عدم التدخل في نتيجة المرافعات الرصينة بل بدلاً عن ذلك هو الاسهام في اصلاحات قضائية اوسع.

وعلى طول الخطوات التي يتخذها مدراء المشروع للتقليل من المخاطر الامنية: ابلاغ المرشحين مسبقاً عن مناصب المراقبة حول انواع المرافعات التي قد تكون مطلوبة لاتباعها وتغييرهم نحو احتمالية بعيدة من المخاطر ؛ اصدار بطاقات تعريف إلى المراقبين كوسيلة لتعزيز امنهم وتوزيع المعلومات حول مبدأ عدم التدخل التي تتقيد بها مشاريع المراقبة لاستبعاد سوء الفهم المحتمل.

يجب على مدراء المشروع ايضاً تطوير توجيهات رصينة حول كيفية الرد على التهديدات. وكمثال، توجيهات المراقبين لبعثة OSCE إلى ملدوفا قد بينت من أن: " من الجوهري أن لايتخذ المراقبين اجراءاً من شأنه أن يعرض سلامتهم وامنهم للخطر بآية طريقة. وفي هذا الخصوص، يجب على المراقبين:

1) عد م الاستمرار بالمراقبة وأن يغادروا فوراً المحكمة اذا شعروا بالتدخل في آية مرحلة لاي سبب أو اذا حصل اي تهديد ضدهم وأن يبلغوا المنسق الوطني [.....] . الابلاغ عن كافة الحوادث الامنية إلى المنسق الوطني فوراً، حتى هؤلاء الذين قد يحضرون للمراقبة " .[8] بينما التفكير ملياً في النتائج قصيرة الأجل وطويلة الآجل لعمليات المراقبة، يجب على مدراء المشروع أن ينظروا في قضاياهم القضائية. يمكنهم أن يستخدموا مناوبة المراقب أو اسلوب الازدواج التي تواجهها السلطات واتخاذ كافة التحوطات الضرورية المبنية على جدية التهديد.

بالاضافة إلى ذلك مشاريع مراقبة محاكمات معينة التي تركز نشاطاتها على قضايا التي من الممكن أن تكون مصدر لهؤلاء الذين يحضرونها بأنتظام قد اعاروا انتباهاً إلى ايجاد محتمل لاضطراب ثانوي لدى المراقبين ولديهم نشاطات منظمة وهياكل لمجابهة تلك التأثيرات السلبية. يتوجب على مدراء المشروع أن يكونونا متآهبين لحصول هذه الاحتمالية ويتخذوا الخطوات المناسبة للتعامل معها بشكل فعال .

12) اتخاذ القرار بشأن التقارير الداخلية

قبل البدء بتنفيذ المشروع يجب على مدراء المشروع النظر بجدية بنوع التقارير الداخلية التي يجب اتباعها من اجل إعداد التقارير الداخلية للمشروع وهي المسلك الذي يتصل فيه المراقبون ببقية فريق المراقبة ومراقباتهم من المحاكمات وتقييمهم للمرافعات. وضع اليه رصينه لاعداد التقارير الداخلية من الممكن أن يضمن الدقة والتماسك ومعايرة الاتصال الداخلي. عملية إعداد التقارير الداخلية من الممكن ايضاً أن توضع من اجل تقارير داخلية لاجراء التحليل القانوني. مع ذلك هذه هي ممارسة متبعة بشكل عام في مشاريع على نطاق اوسع وهي بذلك لم تعد تتعرض للتفحص والامعان في هذا الكتاب الدليل.

وبوجه اكثر تحديداً، ونظراً إلى أن مصداقية المشروع قد تشكلت على دقة المعلومات، فأن اشكال التقارير الداخلية يجب أن توضع بتلك الطريقة بحيث أن بيانات الهوية الضرورية وحقائق جلسة الاجتماع والتحليل القانوني التمهيدي بشأن القضية من الممكن تسجيله. وهذا بدوره يسمح للتأكد من صحة ذلك وايضاً تحليل المعلومات. وعلى ضوء الدقة ، يجب مراقبتها اذا لم تتبثق قطعة من المعلومات من مراقبة قاعة المحكمة بل من مقابلة أو مراقبة الاحداث التي وقعت خارج قاعة المحكمة. وأشكال إعداد التقارير الداخلية يجب أن تعطي فكرة عن الفراغ كي يمكن للمراقبين أن يضموا هذه المعلومات ومصدرها فيها. الانسجام والمعايرة في إعداد التقارير الداخلية يمنع التحليل القانوني من اهمال امور هامة ومساعدة المحللين في استرداد المعلومات ومساعدة الضامن من أن جميع المراقبين سوف ينظرون بكافة القضايا ذات الاهمية تجاه المشروع. ولذلك اشكال إعداد التقارير يجب أن تنص على القضايا ذات الاهمية الاولى وتحث المراقبين على استخدام إطار مطابق الآ أنه وافي وقانوني لمحلليهم. ومع ذلك، اذا رآى المراقبون ذلك مهماً للتبليغ عن المغزى الاضافي أو اللجوء إلى مصادر قانونية اخرى، وهذا من الممكن أن يتم التشجيع عليه إلى الحد الذي تلبي فيه متطلبات المشروع.

التقارير الداخلية التي يضع مسودتها المراقبون قد تكون أما تقارير حول قضية أو تقارير حول جلسة استماع. تقارير القضايا يتم جمعها عندما يعتزم المشروع مراقبة قضايا معينة من خلال نهايتها. مرافعات الاستئناف وحتى مرافعات المحكمة العليا في قضية معينة قد تكون من صميم مشاريع المراقبة لتكون فكرة شاملة عن مرافعات معينة. ويتم جمع تقارير جلسات الاستماع عندما تتم مراقبة جلسات استماع معينة ليست بالضرورة تتبع قضية لحين استكمالها. على سبيل المثال قد يختار مشروع لمراقبة جلسات استماع عشوائياً في قضايا مختلفة من اجل رؤية فيما اذا أن القضاة يصدرون التعليمات بالشكل الصائب إلى الشهود لحقوقهم والتزاماتهم. ومع ذلك، ونظراً إلى أن معظم مشاريع المراقبة تختار مراقبة قضايا تقع ضمن تركيز ذو مغزى له الاولوية. وهذا الدليل يركز على مميزات تقارير القضايا. بالاضافة إلى ذلك هناك احتمال قوي من أن مراقبة جلسات الاستماع من الممكن تغطيتها بنفس اسلوب إعداد تقرير القضية أو يشابهه.

[8] - *انظر إلى " امن المراقبين" في " عينة توجيهات مراقبي المحاكمة " المعدة لبعثة OSCE إلى برنامج مراقبة محاكمة ملدوفا*

12-1-1 المكونات الاساسية لتقرير القضية
يجب أن يضم تقرير القضية ثلاث مكونات اساسية : معلومات حول القضية وتقرير عن الحقائق وتحليل قانوني والنتائج. على وجه التحديد

تسجيل المعلومات الاساسية بشأن قضية يساعد المشروع في التعرف على المرافعات وامتلاك بيانات ادارية كافية حولها. هذه البيانات من الممكن الحصول عليها من ملف القضية، ومن خلال إدارة المحكمة أو المقابلات واذا لم تكن هناك وسيلة للوصول اليها فمن الممكن الحصول عليها من جلسة الاستماع. ويجب على المشاريع أن تراجع وتنظر في نوع معلومات القضية هل هي حقاً مطلوبة، كي تتجنب العبء غير الضروري على المراقب وتجعل من تقرير القضية من الصعب قرائته.

عادة ماتشمل تقارير القضية بند حيث يقوم المراقب بالتلخيص أو عندما يكون ضرورياً بالسجل بالتفصيل عن ما حصل اثناء المرافعات التي تم مراقبتها. يجب أن يسرد كافة النشاطات الرئيسية للمحكمة والاطراف فيما يخص المراقبين وعن ما اثاره الاطراف اثناء جلسة الاستماع وقرار القاضي والنقاط الرئيسية لشهادة الشاهد ، الخ.

وماهي التفاصيل المطابقة إلى الحقيقة المبينة في التقرير سوف تحتاج إلى البت فيها من قبل مدراء المشروع. ويجوز للمراقبون ايضاً أن يمارسوا اصدار قرار حكم جيد والتنسيق مع المدراء أو عن ماهو فعلاً مهم للتسجيل في هذا البند.

واخيراً التحليل القانوني والنتائج هي في صلب معظم تقارير القضية حيث انها تسلط الضوء على نتائج المراقبات حول قضايا معينة ذات اهمية للمشروع. الالتزام بمعايير المحاكمة العادلة والقوانين المحلية دائماً في المقدمة وفي محور هذا البند بينما تعلق مشاريع معينة ايضاً حول افضل الممارسات أو السلوك غير السليم من قبل المعنيين في شؤون القانون .

وكما سيلاحظ ادناه، انواع معينة من التقارير الداخلية قد لا تحيط دائماً بكافة المكونات الموصوفة اعلاه، لاسيما التقارير القائمة على الاستبيان قد لاتشمل فراغاً يتعلق بإعداد تقارير عن الحقائق أو محللين اخرين. وبينما قد يكون هذا من اختيار مدراء المشروع، ويجب أن نذكر من أن ايجاد صيغة لإعداد التقارير الداخلية التي ينقصها عنصر اساسي من الممكن أن تعرقل وبشكل جاد تحليل اخر وإعداد التقارير حول نتائج المراقبة.

12-1-2 أختيار نظام إعداد تقارير القضية
معظم مشاريع مراقبة المحاكمات قد اعتمد على نوعين اساسيين من تقارير القضايا الخاضعة للمراقبة وهي نوع ذات طابع سردي ونوع الاستبيان. وثمة نوع ثالث على شكل خاضع للمعايرة مطور في وقت اضافي يتكون من مزيج من النوعين كي يمزج افضل مميزاته. ايهما يتم اختياره لمشروع جديد سيكون مبنياً على عدد من العوامل كعمق التحليل في القضايا الفردية وخبرة المراقبين والحاجة لتحديد حجم المشاكل التي يتم مراقبتها وحدود الاطلاع ومدة مشروع المراقبة، الخ.

12-1-2-1 تقارير القضايا الداخلية على شكل سرد
في التقارير الداخلية التي تتخذ شكل سرد، للاطار هيكل محدود، بصورة عامة يلي مراحل المرافعات، ويتطلب من المراقب أن يستخدم سرد لتقديم الحقائق والمحللين. عينة من الاطار ذات طابع السرد يمكن الاطلاع عليها في الملحق 2-أ . هذا الشكل من الاطار يعطي اكبر درجة من حرية التصرف إلى المراقبين. وعند الاقرار بالمشاكل، يتطلب من المراقبين أن يصفوا بالتفصيل القلق والاهتمام وتقديم خلاصة عن الحقائق تشمل المراجع القانونية الملائمة والتوصل إلى نتائج لتطبيق القانون المحلي والمعايير القانونية. ويسمح هذا الاطار بالتحليل العميق الا أن هيكله لن يركز على فئات وانواع الاهتمامات مالم يشكل المراقب هيكل في إعداد تقرير ليعكسها.

في المشاريع التي تستخدم اطار سردي في إعداد التقارير، عادة مايزود المراقبين قائمة تفتيش بالقضايا التي يتم مراقبتها وتوجيهها حسب ملاحظاتهم ومراقباتهم وتحليلهم (أنظر إلى الملحق 3). من الممكن أن تتكون قوائم التفتيش من أسئلة لتنبيه المراقبين فيما اذا يتم تلبية معايير المحاكمة العادلة لكل مرحلة من مراحل المرافعات التي يتم مراقبتها. وايضاً يطلب من المراقبين أن يعدوا تقارير في نفس الاطار لكل جلسة استماع مختلفة كي

يعكس تقرير القضية في النهاية تاريخ القضية برمته. ومن اجل سهولة تمييز الاضافات الجديدة عن المداخل الاقدم، قد يسلطون الضوء على اجزاء مضافة.

12-1-2-2 نظم إعداد التقارير من النوع الاستبياني

تتوقع منظومة إعداد التقارير من النوع الاستبياني بأن يجيب المراقبون على مجموعة من الاسئلة ذات المعيار بشأن القضية الخاضعة للمراقبة. والاستبيانات عادة مايتم استخدامها لمراقبين أقل خبرة. وهم ايضاً يسمحوا للنتائج أن تتم تجميعها بطريقة اسهل وتحديدها في احصائيات ترتبط بممارسات معينة والتي قد تكشف عن أن جوانب معينة من معايير المحاكمة العادلة قد تم تجميعها. اطارات الاستبيانات يتم هيكلتها بشكل عالي، بتهيئة أسئلة مفصلة في الغالب الترقيم الزمني على اكثر من 100 – حيث يطلب من المراقبين الاجابة عليها بشكل رئيسي " بنعم " أو " لا" أو " غير معمول به" . لذلك مالم يكن ضمن مربع للمزيد من الملاحظات، لن يعطوا توجيهاً بتسليط الضوء على اهتمامات اخرى يتم ملاحظتها في قضية. وفي الحقيقة على الاغلب القضية من أن لايهم مدى شمولية الاستبيانات التي تحاول أن تكون شاملة، لايمكن أن تغطي كافة الجوانب المحتملة للاهتمامات التي يتم ملاحظتها في المرافعات. وأي نوع من المحللين عادة مايتم تركهم إلى اشخاص يتلقون الاستبيانات. ومع ذلك، ونظراً إلى حاجة الاستبيان المنفصل بأن يتم تجميعه لكل جلسة استماع في قضية واحدة، فأنها قد تكون احياناً من الصعب أن تكون لها صورة فورية للقضايا التي نشأت في القضية القانونية موضوع النقاش. بالاضافة إلى ذلك قد تستغرق من المراقبين عدة ساعات لاستكمال الاستبيان ومدة التسليم للاطلاع عليها، حتى عندما لم يتم ملاحظة اهتمامات. بالاضافة إلى ذلك نادراً ما تشمل الاستبيانات مربع لوصف حقائق قضية قانونية أو أمثلة ذات طابع السرد لتدخل في صميم الاهتمام، والذي بعد ذلك يترك المحللين القانونيين اشبه بالمعوقين في حالة احتياجهم لاستخدام الحقائق من قضية قانونية لتأسيس اهتمامات في تقارير خارجية. بأستثناء عينة تم شمول الاستبيان في الملحق 2- ب.

12-1-2-3 اطارات إعداد التقارير المزدوجة

لقد سعت مشاريع مراقبة معينة على مزج مميزات السرد والاستبيان في التقارير، مكونةً إطار مزدوج. وهذه التقارير الداخلية المزدوجة لها هيكل ثابت يغطي أكثر حقوق الانسان والمحاكم العادلة شيوعاً، وهذا يضمن تغطية القضايا بشكل أكثر انسجاماً وجمع اسهل للنتائج بل ايضاً يتطلب محللين ذ وي طابع سردي من جانب المراقب، وفق حق مشابه. الاطارات المزدوجة تشمل ايضاً فراغاً حيث يمكن للمراقبين أن يثيروا قضايا اضافية لو رغبوا. وقد يختار مدراء المشروع هذا النمط الذين يسعون إلى الاحتفاظ بأختيار تحليل قضية قانونية من حيث العمق بل ايضاً في غايتهم التوصل إلى نتائج منتظمة بأتباع اساليب كمية. ومثال على هذا الاطار المزدوج يتم استخدامه من قبل بعثة OSCE إلى البوسنة والهرسك ويمكن مشاهدتها في الملحق 2-ج .

13) صياغة نظام المعلومات – الادارة

سوف يحتاج مدراء المشروع أن ينظروا في كيفية تنظيم التقارير الداخلية مع المعلومات على المستوى المركزي مع القاء نظرة على جمع وتنظيم وسهولة استرداد المعلومات التي يتم جمعها دون تأخير غير مستحق.ولاتخاذ قرار معلوم وواضح حول أي نوع من نظام المعلومات-الادارة هو المناسب أكثر، يجب عليهم أن يقيموا نوع وحجم المعلومات التي يتم جمعها طوال مدة المشروع . في آية حالة، يجب على مدراء المشروع أن يتخذوا كافة الخطوات الملائمة ليضمنوا من أن نظم إعداد ملفاتهم ايضاً لها القدرة على تقاسم وتخزين المعلومات السرية الامنية التي قد يتم جمعها اثناء نشاطات المراقبة. والقضايا المتعلقة بالمعلومات المشروطة يجب تطويرها في توجيهات المراقبة ويمكن للطرق أن تشمل جعل المستندات "سرية" أو " حساسة " وتقيد من مداولتها لحماية المستندات الالكترونية من خلال وضع كلمات سر (مرور) أو تسليم تقارير سرية إلى المشرفين شخصياً وفصلها في وسيلة آمنة .

- مخططات تسجيل القضية القانونية

بالنسبة لمشاريع ذات نطاق أكثر محدودية، فأن نظام معلومات- إدارة بسيط الذي يحتفظ بسجل القضايا القانونية ونظام إعداد ملفات مشابهة قد يكون كافياً وهذا من المفضل أن يتم تنظيمه الكترونياً بدلاً من إعداده على الورق. ولذلك فأن نظم إعداد الملفات ذات التنظيم الجيد وجدول حسابي قد يكون كافياً لمتابعة واستكمال المعلومات والتحليل بخصوص الموضوع.

- *نظم معلومات-إدارة متقدمة أخرى*

بالنسبة لبرامج واسعة النطاق ومعقدة، من الملائم اكثر لتطوير نظام معلومات- إدارة متقدم من استخدام مخطط تسجيل قضية قانونية بسيطة. هذه النظم ايضاً تمكن من تجميع وتنظيم وتحليل مقارن للعديد من الممارسات المختلفة مع النظر إلى رسم نتائج مذهلة حول قضايا منتظمة وتحديات من خلال العديد من القضايا القانونية. وهذه النظم هي في الغالب يتم ادراكها فنياً كقواعد بيانات الكترونية.

- *النظم لتسجيل انواع اخرى من المعلومات*

بالاضافة إلى المعلومات والبيانات التي يتم الحصول عليها من جلسات الاستماع والمحاكم فأن عمليات مراقبة المحاكمات حتماً تجمع ايضاً انواع اخرى من المعلومات والتي قد ترتبط أو لاترتبط بقضايا قانونية محددة خاضعة لهذه الانواع من المعلومات تشمل المعلومات التي تتعلق بقضايا قانونية لم يتم مراقبتها والتي من الممكن أن تقدم ممارسات جيدة أو تشير إلى اهتمامات اخرى ومعلومات يتم جمعها من خلال المقابلات مع الناشطين القانونيين وغيرهم من المعنيين وتقارير وسائل الاعلام بشأن القضايا التي يتم مراقبتها ومحاضر الحلقات الدراسية التي يتم حضورها، الخ. بينما هذه المعلومات قد يتم تبادلها عبر البريد الالكتروني أو الملاحظات بشأن الملف، فقد يكون من الصعب الاسترداد في مرحلة لاحقة. ولذلك قد يجد مدراء المشروع ايضاً طرق لتنظيم هذه الانواع من المعلومات مركزياً.

الجزء 3 : تنفيذ المشروع

14) مراقبة المحاكمة وجمع معلومات أخرى والتأكد من صحتها

النشاط الاساسي من مراقبة المحاكمة هو مراقبة مرافعات المحكمة لجمع المعلومات حول كيفية أداء النظام لعمله. وهذا النشاط ايضاً يميز مشاريع المراقبة عن المبادرات الاخرى التي تجمع المعلومات حول نظام العدالة بشكل رئيسي على اساس مراجعة قرارات المحكمة أو أجراء المقابلات مع العاملين في شؤون العدالة. ومع ذلك، يجب على مشاريع مراقبة المحاكمات أن تقلل من اهمية مصادر اخرى من المعلومات التي تخص القضايا القانونية المقدمة في محكمة أو التي تؤدي عمل نظام قانوني. ولذلك فأن المقابلات والاطلاع على المستندات من الممكن أن يكمل أو يتمم مراقبة المحاكمات وقد يتم تنفيذها حسب الحاجة ويجب على المراقبين أن يعيروا انتباهاً معيناً إلأى هذا الجزء من الدليل. يبين هذا الفصل افضل الممارسات المتعلقة بنشاطات جمع المعلومات التي تبدأ من التعرف على القضية القانونية.

14-1 تعريف القضايا القانونية إلى المراقب حسب اولويات المراقبة

يجب على توجيهات المراقبة أن توضح من وكيف يتم التعرف على القضايا القانونية التي تقع ضمن تركيز المشروع وأختيارها للمراقبة. وبينما قد يرغب مدراء المشروع بالاحتفاظ بهذا النمط بأقصى درجة لانفسهم، فقد يكون من الحكمة منح المراقبين والمحللين القانونيين الصلاحية لطرح مقترحات بالخصوص. وثمة معايير معينة يجب أن يكون منصوصاً عليها، مثل نوع الجريمة المتغير ومستوى المسؤولية الجنائية على المدعى عليه في انتهاكات حقوق الانسان الخطيرة، الانتماءات السياسية أو غيرها تخص المدعى عليهم، وسنهم أو جنسهم، الخ.. يجب على فريق المراقبة أن يتجنب القضايا التالية فقط التي يعالجها القضاة النموذجيين الذين قد يكونون ايضاً الاكثر تعاوناً في تقاسم جداولهم. وعند مراقبة القضايا ايضاً مع النظر إلى رسم نتائج اوسع تخص انظمة العدالة ومراقبة نوع معين من قضايا قانونية ذات اولوية قد تحتاج لاستكمالها من قبل ممثل أخر يقوم بالمراقبة للمرافعات.

أما بخصوص الاعتبارات العملية لكيفية التعريف بالقضايا القانونية من اجل المراقبة وكيفية الابلاغ عنها عند سماعها ، يجب التشاور بشأن اللوائح الادارية لمعرفة كيفية تقديم معلومات الاستماع ، اي من خلال الارسال العام لجداول المحاكمات أو وسائل اخرى. في الحقيقة، التزام المحاكم بالضوابط الادارية بعلنية المحاكمات كما لو أنها ترتبط بحق محاكمة عامة من الممكن أن تكون أولى القضايا التي يتم مراقبتها. يمكن لمدراء المشروع والمراقبين ايضاً أن يناقشوا ماذا يمكن لترتيب اخر أن يسهلها من اجل التعريف فوراً بالمحاكمات التي تقع ضمن نطاق المراقبة ولربما تضع اهتمامات منتظمة مع إدارة المحكمة أو مسؤولين آخرين على الصعيد الاقليمي أو المحلي لهذا الغرض إما من خلال زيارات ميدانية في موقع الحدث أو من خلال الاتصال الهاتفي / الفاكس. بالاضافة إلى ذلك من الممكن ايضاً أن يكون فريق المراقبة متآهباً لاعطاء بلاغ إلى الشرطة ونجاحات معلوماتية اخرى من المعلومات المتعلقة بالمحاكمات القادمة.

14-2 أفضل الممارسات من اجل الوصول إلى قاعات المحاكم

قضية الاطلاع والوصول قد تمت مناقشتها مسبقاً في هذا الدليل. وافتراض أن اتفاقاً رسمياً أو غير رسمي قد تم تحقيقه مع السلطات الوطنية التي تعمل على تسهيل الوصول إلى قاعات المحاكم والناشطين في هذا المجال من غير التابعين للدولة قد لا يزالون يواجهون سلسلة من المعوقات العملية. على سبيل المثال، قد يعمل الناشطين غير التابعين للدولة على عرقلة الوصول إلى جلسات الاستماع وتقوم الشرطة بالمراقبة في المحاكم والتي قد تكون مفرطة أو أن عدد أعضاء العامة الذين يرغبون الحضور إلى جلسة الاستماع قد يكون اكثر من المقاعد المتاحة. ولمجابهة المعوقات العملية للوصول علينا ان نأخذ النقاط التاليه بنظر الاعتبار:

- يجب على الاعضاء الوصول إلى المحكمة بشكل جيد قبل جلسة الاستماع كي يكون لهم الوقت الكافي لتحديد مكان قاعة المحكمة وأيجاد المقعد المناسب. عند أختيار مقعد، يجب عليهم أن يختاروا مكاناً بما يمكنهم سماع التصريحات الشفوية بوضوح ورؤية القاضي والاطراف بوضوح. عند توضيح هدفهم، عليهم أن يتجنبوا الجلوس بالقرب من الاطراف أو حيث هذا لم يكن ممكناً أن يداوروا جلوسهم في جلسات استماع مختلفة للقضية القانونية. ويجب عليهم ايضاً أن يأخذوا بالحسبان من أن عدداً معيناً من العامة الجالسين بقربهم أو خلفهم قد يكون مهماً في قراءة ملاحظات قاعة المحكمة التي يأخذها المراقب ويمكن للمراقبين بذلك أن يجلسوا بمكان بحيث يقلل من الاحتمالية لهذا السلوك. وفي كثير من الاحيان، من الممكن أن يكون افراد آمن المحكمة أن يكونوا متعاونيين في الاحتفاظ بمقعد للمراقب.
- يجب على المراقبين أن يتهيأوا لاظهار هوية المشروع ومستندات اخرى ذات علاقة، وأن يكونوا قادرين على أن يحددوا بوضوح الاساس القانوني (الحق إلى محاكمة العامة، مذكرة تفاهم)، واغراض واهداف المشروع تجاه هؤلاء الذين يسألون وخاصة تجاه هؤلاء الذين يرفضون الوصول والاطلاع.
- اذا لايزال انكار الاطلاع والوصول، يجب على المراقب أن يبلغ مدراء المشروع. ويجب عقد اجتماع مع القاضي لتوضيح الاساس القانوني وغرض واهداف المشروع ، اذا لم يحصل هذا الان. واذا استمر الانكار، يجب على المراقب أن يستفسر عن الاساس القانوني المحدد أو السبب لماذا الحق إلى محاكمة العامة في القضية القانونية محدوداً.
- يجب على المراقبين أن يبلغوا وأن يحللوا عن الاسباب لرفض الاطلاع على جلسة الاستماع القضائية في التقرير الداخلي.
- يجب على المراقبين عدم تهديد مسؤولي المحكمة على الاطلاق بل يجب البقاء مهنيين طوال الوقت في ممارسة مسؤولياتهم.

يجب ايضاً النظر إلى الممارسات الافضل اعلاه فيما يخص الوصول إلى جلسات الاستماع المغلقة، اذا اتفق المشروع مع السلطات الوطنية في هذا الخصوص.

14-3 مراقبة المحاكمات في قاعات المحكمة

في قاعة المحكمة، يجب على المراقبين دائماً التقيد بالتعليمات من اجل حفظ النظام في قاعة المحكمة حيث أن القانون والقاضي يفرضان ذلك، كمنع ادخال الهواتف النقالة. وبالاضافة إلى الامتناع عن أبداء آية ملاحظات ايجابية أو سلبية، يجب عليهم البقاء في موقف حيادي وتجنب اظهار اي عاطفة استجابة إلى مايحصل في قاعة المحكمة. ويطلب من المراقبين بصورة عامة الجلوس في جلسات الاستماع لحين فضها حتى ولو لم يتم تحديد آية اهتمامات. والمغادرة المبكرة لن تحرم المشروع من نيل فكرة كاملة حول القضية القانونية فقط بل ايضاً تشوش على المرافعات أو يتم تحسسها على انها عدم احترام صريح للمحكمة والقاضي .

تعليمات المراقبة في سياقات اخرى عادة ما تتطلب بأن يتخذ المراقبين أن يأخذوا ملاحظات مطولة عن المرافعات (ملاحظات قاعة المحكمة). وهذا يعني من أن المراقبين يستعملون اجهزة اللابتوب أو دفاتر ملاحظات بصفحات فارغة لتدوين إما حرفياً أو تلخيصاً مايتم تحديده في قاعة المحكمة وما الذي يحصل فيها. وننصح بأن يسلطوا الضوء في ملاحظاتهم على آية قضايا خاصة ذات اهتمام وأن يلاحظوا السبب للقلق إن أمكن، كي يمكن تمييزها بسهولة عند الاطلاع عليها لاحقاً لغرض إعداد التقارير الداخلية. وإلى الحد المسموح به، يجوز للمراقبين ايضاً أن يستخدموا اجهزة التسجيل السمعية/الصوتية لاستكمال ملاحظاتهم وخاصة اذا لن يسمح لسجل المحكمة الرسمي أو يتم تأجيلها. وبغض النظرعن فيما اذا محاضر

المحكمة الرسمية يمكن الحصول عليها لاحقاً ويجب اتباع هذا من قبل المشروع، ويجب على المراقبين عدم اهمال أخذ ملاحظاتهم كون أن السجل التحريري قد لا يكون دقيق بينما التسجيل الصوتي قد لا يكون موثوقاً منه على ضوء من قال ماذا.

عند الجواب على سؤال ما الذي يتوجب على المراقبين أن ينتبهوا اليه اثناء تواجدهم في قاعة المحكمة، الجواب البسيط هو " كل شي". توجيهات المراقبة ومدراء المشروع من الممكن أن تنصح المراقبين بشأن القضايا أو تنفيذ ما يجب عليهم أن يركزوا عليه. ومع ذلك، يتوجب على المراقبين في قاعة المحكمة توجيه انظارهم ومسامعهم إلى كل الذي يحصل ويحدث في قاعة المحكمة لذا يجب على المراقبين مراقبة سلوك القاضي والاطراف، والمدعى عليهم والشهود. وهذا يتوقف على الاصغاء إلى التسليمات بل ايضاً ملاحظة نبرة صوتهم وايمائات جسدهم وسلوكهم العام ومقاصدهم، كالوصول متاخرين إلى المرافعات أو خلدوا إلى النوم اثناء المحاكمة سواء أكان القاضي على علاقة ودية مع احد الاطراف أو يؤنب حسب الاصول العامة لمقاطعتهم النظام في قاعة المحكمة وهلم جرا. ويجب على المراقبين ايضاً أن يكونوا منتبهين إلى ردود افعال عامة امناء سر المحكمة وامن المحكمة: على سبيل المثال يجب عليهم أن يلاحظوا اذا اعضاء العامة تدخلوا لدى الشهود. يجب عليهم مراقبة وضع قاعة المحكمة وانواع اخرى من القضايا، اي : فيما اذا حجم قاعة المحكمة كان كبيراً بما يكفي لاستيعاب اعضاء العامة وفيما اذا كانت المايكروفونات تعمل دون عطل أو فيما اذا تم تكبيل ايدي المدعى عليهم اثناء المرافعات.

تقديم التوجيه الواضح حول ما الذي يجب مراقبته هوامر معقد ومع ذلك كلما زادت الدراية والاطلاع لدى المراقبون بشأن القانون المحلي ومعايير حقوق الانسان الدولية كلما ازدادت كفائتهم في التعرف على التحديات في مرافعات المحكمة. وتطوير الكتيب المرجع القانوني (أنظر إلى الفصل 11-2) من الممكن أن يكون ذو قيمة مضافة كبيرة في هذا الخصوص. ومع ذلك الملاحق 3-أ و3- ب تبين متابعة فرق المراقبة لقضايا معينة في حقوق الانسان كي يكونوا متآهبين حول ذلك اثناء المرافعات القانونية وقائمة تفتيش بالسلوك المحتمل التي من الممكن أن تشير إلى المشاكل المماثلة. والقوائم الاكثر شمولية للقضايا وقوائم التفتيش التفصيلية بخصوص حقوق المحاكمة العادلة من الممكن ايجادها في منشورات معينة. [9]

14-4 الاطلاع على ملفات القضية القانونية

عند الاطلاع على ملفات القضية القانونية أو مستندات القضية القانونية يكون من قبل المشروع فعندئذ النقاط التاليه تمثل ممارسات جيدة بهذا الشأن :

- مهما كان ممكناً،فأن حق الاطلاع على المستندات يجب أن يكون ضمن مذكرة التفاهم، وموجه إلى رؤساء المحكمة في بداية مشروع المراقبة. الاجراء من اجل الحصول على المستندات، يجب ايضاً تحديده قدر المستطاع .
- بالاعتماد على اتفاقية الوصول والاطلاع، من المفضل بصورة عامة بموجب مبدأ النزاهة للمراقبين بالاطلاع على ملف قضية المحكمة بدلاً عن ذلك الخاص بالادعاء العام. في احيانا كثيرة كان الدفاع على استعداد لتقديم نسخ من مستندات هامة، عند الاطلاع عليها من شأنه أن يكون مستحيلاً.
- بحسب ما يلائم المحكمة، يجب الحصول على المستندات باسلوب منظم، أي من خلال التعيين لدى سكرتير القاضي أو أستلامها الكترونياً.
- يجب مراجعة ملفات القضية بصورة اعتيادية قبل الجلسة ، وبخلاف ذلك وكنتيجة لذلك لابد من بذل الجهود لتجنب تعدد الطلبات.
- قد تشمل المفاوضات القدرة على استنساخ مستندات المحكمة وبخلاف ذلك القدرة على أخذ الملاحظات .
- قد يقوم المراقبون ايضاً بالترتيبات التي تمكنهم الاطلاع على ملفات القضية عند تحويلها إلى محاكم عليا لاصدار حكم قضائي .

[9] - اي ، اودير ، المؤشر القانوني لحقوق المحاكمة العادلة الدولية، ملاحظة 12

5-14 آجراء المقابلات لغرض جمع المعلومات

الاجتماع مع الناشطين في هذا1 المجال الذين هم بطريقة ما متدخلين في نظام العدالة يمكنه جمع المعلومات لمشاريع المراقبة لاستكمال النتائج من خلال مراقبة جلسات الاستماع أو الاطلاع على المستندات. وعند مراقبتها يحتاج مدراء المشروع أن يقرروا فيما اذا يسمحون للمراقبين أو أعضاء فريق اخرين بالاتصال مع مسؤولين قضائيين أو الاطرف. ومع ذلك، يمكن لهذه الفقرات أن تقوم بمثابة مذكرة استناداً عليها يمكن للعاملين في هذا المجال أن يكونوا مصادر ذات مساس بالمعلومات لمشروع المراقبة ، والممارسات الجيدة مذكورة لدى مراقبي القضية القانونية أو اعضاء المشروع الاخرين يقومون بلقاء مسؤولين مندوبين أو المعنيين ، بالاضافة إلى ذلك، يقدم الملحق 4 قائمة من القضايا التي من الممكن مناقشتها مع المعنيين .

في سياقات اخرى وبالاعتماد على منهجية وتوجيهات المشروع المتبعة في كل قضية، فقد وجدت مشاريع القضية أنه من المفيد أجراء مقابلات مع :

- العاملين في مجال العدالة والمعنيين والقضاة والنيابة العامة والممثلين القانونيين
- نقابة المحاميين أو مجموعات الاغاثة القانونية أو العيادات القانونية
- المدعى عليهم وخاصة عند حرمانهم الحرية
- الاطراف المصابين والشهود والمنظمات المتدخلة في دعم الافراد المتطوعين
- الشرطة
- المسؤولين الحكوميين ومجالس القضاء والمرافعات وهيئات التدريب والانضباط.
- ممثلي الجمعية الدولية والمنظمات غير الحكومية المتواجدة في البلد.

وبالنظر في كافة المقابلات يمكن لمدراء المشروع أن يطلبوا بأن يتم جمع الملاحظات بعد الاجتماعات حول نقاط رئيسية كان قد تمت مناقشتها، واذا لم يتم تسجيلها بخلاف ذلك في تقارير القضايا الداخلية بينما يجب تقديم الآراء السرية حسب الاصول. وخلال المراقبات، يجب على اعضاء المشروع أن يتم إعدادهم بشكل جيد ويوافقوا مع مدراء المشروع على أي معلومات يمكن تقاسمها من قبل مشروع المراقبة . وحسب مايمكن توقعه، يجب جدولة الاجتماعات طبقاً لاي بروتوكول قد يوجد – أي قد يطلب من رؤساء المحكمة بأن يتم اعلامهم قبل الاتصال بقاضي بمفرده، يجب إعدادهم بشكل جيد مسبقاً وإلى الحد الممكن يجب على أعضاء الفريق أن يشرحوا السبب للدعوة لعقد اجتماع للسماح للمعنيين بالتهيؤ.

6-14 جمع المعلومات على اساس الاستبيانات

في احيان استخدمت مشاريع مراقبة محاكمة معينة استبيانات أو استطلاعات لجمع المعلومات من القضاة والادعاء العام ومجلس الدفاع ومعنيين آخرين بشأن قضايا ذات اهمية . وفي مناسبات معينة، أستعانوا باستطلاعات من مصادرخارجية إلى شركات مهنية .

بينما يمكن استخدام الاستبيانات لاستكمال المقابلات مع ناشطين معينين في مجال القانون، من الممكن ايضاً توظيفهم في مقابلات مباشرة تخص القضية ليس من الممكن في الظروف إما بسبب سياسة المشروع أو القيود الزمنية أو اذا أتخذ الفرد مكاناً في مكان بعيد، الخ. وهم ايضاً بدلاء جيدين عندما يحتاج المشروع إلى جمع معلومات على عدد كبير من القضايا من ناشطين متعددين في مجال القانون خلال وقت قصير. مع ذلك تحتاج الاستبيانات إلى وقت كي يتم تطويرها بشكل فعال، قد لاتكون قائمة على السرية كما يمكن للمقابلات، قد تكون معدلات الاستجابة واطئة أو الاجوبة غير واضحة.

عند صياغة الاستبيانات، وجدت الممارسات التالية مفيدة[10]

- الحصول على مفهوم واضح لهدف الاستبيان والمعلومات المتوقع الحصول عليها.
- الحصول على فكرة جيدة من خلال قائمة من المستلمين.
- تقديم تعليمات واضحة عند الكتابة حول غرض الاستبيان، والسرية المحتملة وشروط الاجماع وكيف يتم استكمالها والموعد النهائي لاستكمالها وعملية إعادتها ونقطة التجمع لتلقيها أو تقديم الايضاحات.
- الابقاء على الاستبيان وجيزاً قدر المستطاع .
- ضم أسئلة مغلقة ومفتوحة يتم صياغتها بوضوح وبصورة حيادية.

[10] -تبين عدد من الاوراق التوجيه حول صياغة الاستبيانات كذلك المبين من قبل جامعة لونكبورو، بريطانيا.

- وضع معظم الاسئلة المهمة اولاً والذهاب من الآسئلة الواقعية إلى المجردة ومن المغلقة إلى المفتوحة.
- واختبار الاستبيان مسبقاً إما بصورة داخلية باستخدامه في المقابلة أو ربما من خلال مرحلة توجيه. على سبيل المثال مع القليل من القائمين في مجال القانون أو محكمة منفردة.

7-14 مراجعة تقارير وسائل الاعلام حول المحاكمات وقضايا قانونية اخرى

يمكن ان تكون تقارير وسائل الاعلام مصدراً جيداً للمعلومات حول قضايا قانونية مستمرة أو حوادث جنائية ذات اهمية إلى العامة وآراء الخبراء حول التطورات القضائية وهلم جرا . لقد أخذت مشاريع المراقبة هذه التقارير بالحسبان التعريف بالقضايا القانونية للمراقبة لتعزيز النتائج أو لتحديد الاسباب الجذرية المحترمة الخاضعة للمراقبة. وقد تعكس وسائل الاعلام ايضاً التهديدات تجاه الاستقلال القضائي أو التصريحات من قبل المسؤولين التي تعطي حل وسط لافتراضات براءة المدعى عليه . واخيراً وليس أخراً يمكنهم مراقبة آراء العامة بشأن توظيف نظام العدالة.

ويجب أن تضم مشاريع المراقبة ايضاً التقارير الاعلامية في مصادرها للمعلومات ولذلك تتوقع وفق الاصول عملية جمع وتنظيم وتوزيع إلى أعضاء الفريق المعلومات المقصودة المنشورة في وسائل الاعلام.

15) تحليل نتائج مراقبة المحاكمات

يشكل هذا الفصل مرجعاً لمختلف الخطوات التي سيحتاجها المراقبون أو المحللون القانونيون للقيام بتحليل ملاحظات مراقبة المحاكمة من اجل وضع مسودة تقاريرها الداخلية والخارجية أو لنشاطات تأييد أخرى.

1-15 التعرف على المشكلة وتحديدها

المسؤولية الرئيسية للمراقبين هي أن تقرر فيما اذا أن المشاكل قائمة في نظام قانوني ولربما تحدد اي نوع من المشاكل هي. ولتنفيذ هذه المهمة، يجب أن يكون لدى المراقبين المعرفة المقنعة بالقانون ومعاييرحقوق الانسان. وعندما ينشغل المراقبين من ذوي الخبرة، فأن تحديد نوع المشاكل القانونية يقع على كاهل المحلليين القانونيين مستندين على التقارير الداخلية الوصفية للمراقبين.

احياناً الافعال المثيرة للمشاكل أو حالات السهو واضحة على الرغم من أنه في الغالب ليست عادلة ونزيهة. ولذلك فمن المهم أن يكون المراقبين والمحلليين القانونيين متآهبين ومستعدين ايضاً للتدقيق والفحص وفق الحقائق أو القانون عندما تراودهم اية شكوك وكما ذكر في الفصل حول بناء القدرات يجب على المراقبين والمحللين أن يكون تحت تصرفهم كافة المواد ذات العلاقة والتدريب لتعزيز قدرتهم على تحديد الاهتمامات والممارسات الجيدة، كلاهما في الممارسة القضائية والالتزام في القانون المحلي تجاه المعايير الدولية.

واخيراً يجب تسليط الضوء حتى لو وجد فريق المراقبة الدعوة القانونية تناقض معاييرحقوق الانسان، فأن هذا لن يتضمن تلقائياً بصوره كامله بأن تكون المحكمة عادلة أو أن المحكمة الاستئنافية من شأنها أن تجد انتهاكاً للمرافعات.تشابه نتائج المراقبة النقد الذي يزاوله الدارسون القانونيون في كتاباتهم بشأن الممارسات والقرارات القضائيه. قد يكون لمحكمة الاستئناف ايضاً تعزيزات مختلفة تأخذها بالحسبان كتلك التي تسلمها الاطراف في قضية قانونية معينة، لذا قد لاتجد انتهاك لمعايير المحاكمة عندما أثار المراقبون قلقاً وهذا لايعني تلقائياً من أن نتائج المشروع وماتوصل اليه ليس لها مساس أو خاطئة.

2-15 التأكد من صحة المشاكل

اذا لم تكن نتائج مشروع المراقبة قائمة بشكل سليم على دقة الحقائق والقانون ذات العلاقة، فأن مصداقيتها من الممكن أن تتعرض للفقدان. ولذلك التأكد من صحة الحقائق والقانون ويجب أن تتم قبل أي نشر للنتائج.

ويجب على المراقبين أن يتأكدوا من أن الحقائق التي ينقلونها ليست دقيقة ويقدم المحللون القانونيون مستوى ثاني من المراجعة. على سبيل المثال وسيلة التحقق من صحة الحقائق من الممكن أن تكون وثائق أو مقابلات تتعلق بالموضوع، بينما الاحكام القانونية الداخلة في المحكمة يجب على الدوام أن تخضع للتدقيق مع النص الاصلي للقانون. وعلى الرغم من حقيقة أن تقارير المراقبة العامة لن تذكر دائما كافة مصادر المعلومات، يجب على المشاريع أن تسجلها بشكل صحيح، اذا لم يطرح سؤال بشأن حقائقها أو نتائجها على الاطلاق. بالاضافة إلى ذلك فيما اذا أن الممارسة المثيرة للمشاكل منتظمة أو موقف معزول، عندها يجب على المشروع أن يجمع

بيانات مقارنة كافية على ضوء اعداد القضايا أو توزيعها الجغرافي. اذا أشارت التقارير إلى أنتهاك معزول أو مشكلة غير متكررة، وهذا يتطلب ذكره.

بالاضافة إلى تعزيز الحقائق، يجب أن تضمن مشاريع المراقبة ايضاً من أن القانون والفقه الذي يستشهدان به في تحليلاتهما ذات مساس وتخويل. واذا وجدت تفسيرات مختلفة لمعيار قانوني واذا لم تكن التحليلات المبرمجة قائمة على تلك الاكثر شيوعا، عندها يجب أن تكون مصحوبة بشرح مقنع لاختيار رأي آخر.

3-15 تحديد الاسباب الجذرية والعلاجات الملائمة

نظراً إلى أن هدف معظم مشاريع المراقبة هو دعم الاصلاحات في نظام العدالة لتقديم توصيات موثوق منها في هذا الخصوص، سوف تحتاج المشاريع إلى وضع الاسباب الجذرية للتحديات التي يتم ملاحظتها. وعند تفحص مكونات الممارسات المثيرة للمشاكل ووضعها في منظور مستقبلي، فمن الممكن تقدير فيما اذا تحصل بسبب الاخفاقات في القانون المحلي وفي هيكل النظام وفي الموارد البشرية والمالية المتاحة أو أن كانت تعود إلى عوامل منتظمة أو محتملة اخرى.

ونظراً إلى أن المراقبين هم عادة لاحظوا مشكلة، فهم في وضع مميزليعطي انطباعااوليا عن اسبابها المحتملة. وبالتالي يجب تشجيعهم ليشملوا في التقارير الداخلية واخذ رأيهم حول الاسباب المحتملة للخروقات المحددة لحقوق المحاكمة العادلة. وهذا يزود المحلليين القانونيين بفكرة رئيسية يمكنهم بموجبها بناء بحثهم اللاحق.

ويتخذ المحلليين القانونيين ومدراء المشروع ذوي الخبرة المكان الافضل بما يمكنهم الحصول على المزيد من الفهم الشامل للاسباب الجذرية المحتملة لنوع معين من الانتهاك نظراً لامتلاكهم نظرة شمولية حول القضايا القانونية الشائعة وهم على علم بتطورات سياسية اوسع والاخفاقات الدولية والتحديات في بناء الامكانيات. أن التحليلات الاحصائية أو الكمية مهما كانت ممكنة ولها علاقة يمكنها ايضاً أن تساعد في هذا الخصوص. وهكذا بصحبة مدراء المشروع، فهم لديهم القدرة على صياغة توصيات مستهدفة وحقيقية لحل المشاكل التي يحددها المشروع.

4-15 تطورات المراقبة بعد تحديد القضية وتكوين الملاحظات بشأنها

نظراً إلى أن مشاريع المراقبة تركز على كيفية عمل نظام العدالة، يجب أن تتفحص فيما اذا المنظمومة بنفسها يمكنها أن تحدد آية انتهاكات في حقوق الانسان والعلاج المناسب لها. وعلى سبيل المثال اذا لن تنطق محكمة ابتدائية بحكمها علناً ولن يشمل الدفاع هذا اللغط في استئنافها، فأن هذا من الممكن أن يشمل الضعف في تأثير محامي الدفاع. واذا الدفاع لن يذكر هذا الانتهاك في الاستئناف، فأن المحكمة من الدرجة الثانية ترفضها بدون مبرر، فأن هذا الاخفاق هو علامة أخرى للاختلال الوظيفي المنتظم.

وبعد أن نقل مشروع المراقبة إلى السلطات المشكلة التي تمت ملاحظتها، فقد منح المنفعة في مراقبة فيما اذا أن السلطات تقر بالمشكلة وتتخذ الخطوات لمعالجتها. واذا استمرت المشكلة، فأن مشروع المراقبة أو السلطات سوف تحتاج إلى تغيير مساراتها تبعاً لذلك. وضع سجل بالتطورات يمكن المشروع من تقييم مستوى التعاون من قبل السلطات واستعدادها للترويج للاصلاحات.

أن المراقبة سواء أكانت التوصيات يتم تنفيذها فهي تعرض ايضاً احدى وسائل انجازات المشروع. اذا لم تطبق العلاجات وفق ماهو مطبق أو اذا ً أشار التقييم إلى عيب ما في العملية التحليلية عندها قد يحتاج المشروع إلى مراجعة مساره وتنفيذ آية تعديلات ملائمة .

16) إعداد التقارير الداخلية

تتطلب مشاريع المراقبة عملية إعداد تقارير داخلية كي يوجد هناك تدفق من المعلومات وفرصة استخدام نتائج المراقبة مهما كان ملائماً. لقد توقعت المشاريع عملية إعداد تقارير داخلية كواجب اساسي للمراقبين، الا أن المحللين القانونيين قد يكونوا ايضاً ملزمين بإعداد تقرير بصورة داخلية إلى مدراء المشروع- أو إلى المشروع ككل على اساس تقارير المراقبة التي يتلقونها. وبالاعتماد على حجم المنظمة عندها قد يتطلب الامر تقارير داخلية اضافية. ومع ذلك، وبالنسبة لاغراض هذا الدليل وبناءاً على القدرة المتوقعة لمراقبة المحاكمات في ليبيا، تركز الفقرات الاتية على عملية إعداد التقارير الداخلية من قبل المراقبين. وأي إعداد لتقرير داخلي من قبل محللين قانونيين يمكنه إتباع ذات المبادى من قبل التناظر الوظيفي.

16-1 افضل الممارسات بشأن اعداد التقارير الداخلية من قبل المراقبين

بعد أن يعود المراقبين من مرافعات المحكمة إلى مكتبهم، يتوجب عليهم فوراً الرجوع إلى الملاحظات التي حصلوا عليها من قاعة المحكمة ويبدأون استكمال نموذج التقرير الخاص بالقضية القانونية والتي وافق عليها مدراء المشروع للمشروع (انظر إلى الفصل 12). وننصح بأن يضعوا مسودة التقارير الداخلية في نفس اليوم أو خلال أيام قليلة من المحاكمة الفعلية، بينما لاتزال جلسة الاستماع حاضرة في اذهانهم.

16-1-1 استخدام التعليمات لضمان منهج واضح لاعداد التقارير

تقديم تعليمات واضحة إلى المراقبين حول كيفية استكمال اعداد التقارير الداخلية الخاصة بالقضية القانونية من الممكن أن يضمن التناسق في اعداد التقارير وبشكل قراءة للتقرير من قبل اعضاء الفريق الآخرين ومن الممكن أن يؤدي إلى سهولة استرداد المعلومات مستقبلا. وأذا أنشأ مشروع المراقبة كتيبا لعملياته، عندها يجب أن يشمل الكتيب نموذج لاعداد التقارير والتعليمات حول كيفية استعماله. وبدون توجيهات لاعداد التقارير، فقد يتوسع المراقبون حول قضايا ذات علاقة بالموضوع أو يخفي معلومات حساسة. وقد توفر تعليمات اعداد التقارير هذه:

- فكرة عامة حول القضايا المقرر اعداد التقارير بشأنها
- تتابع العناصر كي تكون ضمن التحليل؛ مثلا: الحقائق أولاً والمعايير القانونية ثانياً.
- المعايير الدواية المعمول بها والقوانين المحلية التي يتم تطبيقها في التحليل.
- قائمة بالاسئلة ذات العلاقة والتي تساعد على تقديم التوجيهات في معالجة القضية.

وبينما تكون تعليمات اعداد التقارير مشابهة إلى قائمة المطابقة الخاصة بالقضايا المطلوب مراقبتها (انظر إلى الملحق 3)، تكون التعليمات أكثر تحديداً من حيث ارتباطها مباشرة في نموذج معين لاعداد التقارير. يشمل الملحق 5 مثال على تعليمات اعداد التقارير الداخلية.

16-1-2 تبسيط اعداد التقارير الخاصة بالحقائق

كلاهما للمشاريع التي تركزعلى الانتهاكات الاجرائية وللمشاريع التي تعتبر أيضا من المهم اعداد التقارير المبنية على الادلة والحقائق كمراقبة جرائم الحرب، ومن الممكن أن يكون من المفيد تحديد عملية اعداد التقرير حول الحقائق إلى ما هو ضروري للحصول على فكرة عامة جيدة حول مزايا القضية القانونية. وبخلاف ذلك، من الممكن أن تكون عملية اعداد تقارير حصرية ليست من الضرري أن تطيل من التقارير وتبعد الانتباه عن الانتهاكات الاجرائية التي تشكل بصورة طبيعية المحور الرئيسي لمشاريع مراقبة المحاكمات.

ومن هذا المنطلق، فقد اعطت المشاريع التعليمات إلى المراقبين لتعد التقرير حول تلك الحقائق والتي تساعد على توضيح كيفية تطبيق معايير المحاكمة العادلة. وعلى سبيل المثال، ما هو صواب هو مواجهة الشهود لتقديم الدليل وكي تتمثل بمحامي دفاع مؤثر وتطبيقه سيكون من الصعب وايضا التقييم بالشكل الصحيح بدون الرجوع إلى حقائق القضية القانونية. ومن هذا المنطلق، يمكن للمراقبين تلخيص المعاملات ذات العلاقة والقرارات المتخذة أو حتى حالة "كلمة بكلمة" التي يقولها محامي الدفاع التي أشارت إلى أنه لم يدرس بالشكل السليم قضية موكله. وعلى نفس الشاكلة، عند تقييم قضايا تقييم الشهود حيث يتم سحب التصريحات الاولى،و سوف يكون من المهم أن تنعكس في التقرير حيث تنطق وتقرأ النقاط الرئيسية للكشف التحقيقي في المحاكمة وكيف تناقض التصريح والكشف المقدم أثناء المحاكمة.

17) اعداد التقارير الخارجية

اعداد التقارير إلى المعنيين الخارجيين وإلى نطاق اوسع من العامة هي الوسيلة الرئيسية لمشاريع مراقبة المحاكم للقيام بملاحظاتهم والنتائج التي يتوصلون والتوصيات المعروفة كخطوة هامة تجاه الاصلاحات المؤثرة. والتقارير الخارجية لدى اغلبيتهم العامة على الرغم من أن مشاريع المراقبة تصدر أيضا في أوقات تقارير سرية أو شبه عامة إلى المعنين الخارجيين الذين يتم اختيارهم.عندئذ لا ينصح المشاريع باستخدام التقارير الداخلية للمراقبين حسب تقاريرهم العلنية ليست فقط قد يتم معالجتها على ضوء الدقة والتحليل، بل قد تحتوي على تقديرات شخصية للمراقب التي يكون قد قصد زملائه فقط.

وصف افضل الممارسات من حيث اعداد وتوزيع التقارير موضحة في الفقرات أدناه:

17-1 الجمهور المستهدف للتقارير العلنية

على الرغم من حقيقة أن معظم مشاريع مراقبة المحاكم الشائعة هي علنية بمعنى أنها متوفرة بحرية، تنص طبيعتها لقانونية من أن اعداد التقارير ليس عادة هو المقصود علناً بصورة عامة. بدلاً عن ذلك، اعداد التقارير من قبل مشاريع المراقبة هو المستهدف في المؤسسات والافراد مع المسؤوليات القانونية لتوظيف النظام القانوني وهؤلاء المهتمين والقادرين على التأثير في الاصلاحات في القطاع القانوني. ويمكن لهذه أن تتراوح من القائمين في مجال القانون إلى المسئولين الحكوميين والمتبرعين أو المجتمع المدني بينما قد تكون وسائل الاعلام أيضا هدف ثانوي لاعداد التقارير. والتوضيح مسبقا للمستلمين الرئيسيين للتقرير أمراً مهماً لثلاثة أسباب رئيسية:

- *التعريف بجوانب المشكلة التي سيتم دراستها في التقرير*

على سبيل المثال، فيما يخص قضايا حماية الشهود، اجراءات الحماية المعمول بها في قاعة المحكمة تشكل اهمية إلى المعنيين في القضايا القانونية والقضائية الجالسين في المحكمة بينما تحليل الحماية خارج المحكمة سوف يستدعي الشرطة وجهات أخرى أيضا.

- *تحدد مستوى التفاصيل المطلوبة في المرافعة*

من أجل اقناع العاملين في مجال القانون من أن ممارساتهما لا تطابق القانون المحلي أو المعايير الدولية وسوف يحتاج التقرير بأن يشمل التحليل القانوني والواقعي.

- *يؤثر على اللغة المستخدمة في النص*

عند مخاطبة الجمهور القانوني، يجب استخدام المصطلحات القانونية الدقيقة، بينما لن يوصى بهذا أذا قصد التقرير في اثارة الوعي بين العامة الطلقاء.

17-2 وظائف التقارير العلنية

من الممكن للتقارير العلنية أن تؤدي مهام مختلفة في عملية الاصلاح، كجوانب الاخلال الوظيفي في التوثيق بشكل دقيق لنظام العدالة ومخاطبة الحقوق بدلاً من الاعتماد على الدليل القصصي أو خبرات احادية الجانب مقدمة نقطة بداية جيدة للمزيد من التوثيق والتحليل لتحديد المشكلة وتثقيف العاملين في مجال القانون وغيرهم بشأن حقوق الانسان ومعايير المحاكمة العادلة.

وبينما يمكن لمراقبة المحاكمة أن تجني قدر كبير من المعلومات إلى المشروع بشأن الاخلال الوظيفي القائم ومدراء المشاريع واضعي التقارير يجب عليهم أن يختاروا بعناية واعطاء الاولوية للاهتمامات التي تميز اعداد التقارير في مرحلة محدودة. وعادة ما تجتذب اخطر الاهتمامات لاسيما للمشاريع الحديثة التي تسعى بأن تترك بصمتها مع نتائجها وتوصياتها.

17-3 أنواع التقارير العلنية

تتنوع تقارير مراقبة المحاكمات على ضوء المحور. وقد اصدرت تقارير مراقبة المحاكمات:

- *مراجعة نظام العدالة الشامل*

تنظر هذه التقارير الشاملة مختلف النقاط الجوهرية والمباحث المبنية على مراقبة نطاق واسع من انواع القضايا القانونية ومخاطبة عمل العديد من المعنيين في نظام العدالة. ويطلعون على كيفية سريان نظام العدالة على القانون المحلي وفيما أذا تلبي ممارساتهم وتشريعهم المحلي معايير المحاكمة العادلة الدولية وحقوق الانسان. وفي الغالب يتم اطلاقها من خلال البرامج الموضوعة حديثاً التي تسعى بأن يكون لها انشغال طويل الاجل في المراقبة. ومع ذلك، هذا النوع من التقارير هو على الاكثرمطالبة في منهجية مراقبتها بالاضافة إلى أنها معقد ومستنفذة للوقت عند وضع مسودتها.

- *التقارير ذات المغزى*

كما هو الحال بالنسبة للتقارير الشاملة، تصل أيضا التقارير التي تحمل مغزى إلى الاسلوب الذي يتم فيه تنفيذ القانون المحلي وفيما أذا طبق هذا على المعايير الدولية. وعلى الرغم من ذلك، فأنهم يفعلون ذلك بالتركيز على جوانب معينة من النظام القضائي. وهم ليسوا معنيون بقضية قانونية محددة بل بشكل أوسع مع الاجراءات المطبقة في قطاع النظام ، كمحكمة معينة أو في نوع من القضايا القانونية كجرائم الحرب.

- *التقارير حول قضايا قانونية فردية ذات اهتمام رئيسي علني عام أو حول مجموعة من هذه القضايا القانونية*

قد يشمل سياق محلي معين مشروعاً لاصدار تقرير حول مجموعة من القضايا القانونية أو حتى على قضية قانونية واحدة ذات اهمية خاصة، في مثل هذا التقرير، تطبيق القانون الجنائي أو حماية الشهود أو حقوق الضحية قد يخضع للمزيد من التفحص بشكل محدد. وعند مراجعة مجموعة من القضايا القانونية، قد يشابه التقرير تقريراً ذو مغزى إلا أنه بصورة عامة، تقر من النوع السابق أو قضية قانونية منفردة أو مجموعة من القضايا القانونية سوف يشمل أيضاً معلومات أخرى كالمرجع الاكثر تفصيلاً حول حقائق القضية القانونية أو حول ممارسات كالتهم واصدار الحكم بالاضافة إلى أو بدلاً عن تقييم مباشر على الالتزام بمعايير حقوق الانسان.

- *تقارير منتظمة حول قضايا معاصرة ذات اهتمام*

المشاريع ذات الطاقة الاستيعابية الملائمة في التحليل القانوني ووضع المسودة قد عملت أيضاً في مجال اعداد التقارير المنتظمة، باطلاق تحليلات قصيرة علنية لمشاكل معاصرة. على سبيل المثال، تقارير بما يقارب صفحتين قد تصدر شهرياً أو على أساس ربع سنوي. وقد سمح أيضا اعداد التقارير العامة بالمزيد من الاتصال المنتظم مع سلطات العدالة.

وهناك عناوين معينة من انواع مختلفة من التقارير توجد ضمن الملحق 6 للمزيد من المراجع.

4-17 التقارير السرية وشبه العلنية

على خلاف التقارير العلنية، تنص التقارير السرية على المعلومات السرية أو الحساسة والتي لا يمكن تقاسمها ما بعد عدد محدود من المستلمين المعروفين. لذلك فهي عادة ما تحتوي على تحذير معين بحيث يمكن التعامل معها على أنها سرية. وقد يكون اصدار هذه التقارير ضرورياً لاسباب قانونية أو سياسية أو استراتيجية. وقد تم استخدام التقارير السرية لتقاسم معلومات معينة مأخوذة من جلسات استماع مغلقة أو التي تم تقاسمها مع المشروع على شرط معاملتها بسرية. بالاضافة إلى ذلك، اتفقت المشاريع أحياناً مع جهات انضباطية للقضاة والاداء العام بأن يقدموا على أساس سري أية تقارير والتي توثق سلوك مشين من قبل قائمين معينين في شؤون القضاء.

التقارير شبه العلنية أو محدودة التوزيع هي تلك الموجهة إلى انواع معينة من المستلمين. ولهذه التقارير توزيع محدود تعزى إلى طبيعتها المتخصصة إلا أنها لا تحتوي على معلومات سرية. لذلك لو طلبوها قائمين في هذا المجال اضافيين أو أذا تم توزيعها مرة أخرى فليس هناك من منفعة حساسة يتم تسويتها بالتراضي.[11]

من الممكن أيضا استخدام التقارير السرية وشبه السرية في مستهل المشروع، أذا كان هناك قراراً استراتيجياً من قبل مدراء المشروع بالقيام أولاً ببناء جسور الثقة مع السلطات المتشككين بشأن اعداد التقارير العلنية. ومع ذلك، سيحتاج مدراء المشروع القيام بعناية لتعزيز المنافع العامة على نقيض إعداد التقارير الاكثر تقيداً.

قد يحتاج مدراء مشروع FV. BJ GJ RHSLUG- JP إلى تطوير إلى بروتوكولات لتقاسم المعلومات بالنسبة للمعلومات غير المشمولة في التقارير العلنية إلا أنها ذات اهمية للمعنيين الخارجيين. على سبيل المثال، قد تكون المنظمات الدولية مهتمة في الحصول على احصائيات ليحتفظ بها المشروع، أو قد يطلب آراء المشروع بشأن عدالة القرار في قضية قانونية تخص شخصية مهمة، على الرغم من أن المشروع لن ينوي نشر التقرير علنا فقط على ذلك. يجب على البروتوكولات ذات العلاقة أن تحدد من قد يقرر تقاسم المعلومات الداخلية ومتى ومع من وكيف تتوصل إلى نزاهة المشروع وقدرته على تحقيق اهدافه المنشودة.

[11] على سبيل المثال، التقارير الشهرية من أن بعثة OSCE في كوسوفو قد تقاسمت في السابق مع بعثة الامم المتحدة في كوسوفو UNAMIK المعلومات شبه العلنية. ومنذ عام 2005 وما تلاها، قرر البرنامج تقاسم هذه التقارير مع كافة العاملين في مجال القضاء المحلين وفي النهاية يتم نشرها على الموقع الالكتروني الخاص بـ OSCE.

5-17 تنظيم تقارير علنية تخص مراقبة المحاكمات

تقدم الفقرات الآتية ممارسات جيدة معينة والتي تنظم وضع مسودة التقرير كي يمكن لتقرير مراقبة المحاكمات أن يكون واضحاً ومقنعاً. ومن الممكن أن تكون هذه المشورة في توجيهات اعداد التقارير التي يطورها مدراء المشروع. ومن الممكن أيضا لتوجيهات اعداد التقارير أن تشمل الطرق التي تضمن وضع مسودة التقارير. بشكل فعال أولاً بأول.

1-5-17 هيكلية التحليل في التقارير

تتبع العديد من مشاريع مراقبة المحاكمات هيكل وضع الاسباب القضائية لهيكلية تقاريرها. وهذا يتضمن:

- *الافتتاح بكشف عن المشكلة*

تحديد المشكلة بوضوح وعواقبها في جملتين في بداية التحليل يسمح للقارئين بفهم محور التحليل فوراً وموقع المشروع.

- *تلخيص القانون النافذ*

في هذه الفقرة، كلا من القانون المحلي ومعايير حقوق الانسان الدولية وغيرها من معايير تسري على المشكلة يتم تكوينها بوضوح.

- *وصف وجيز للحقائق ذات العلاقة*

في هذه النقطة، تلخص النتائج الواقعية للمشكلة التي تمت ملاحظتها. ثمة مثال واحد أو أكثر من الامثلة الحية. قد تستخدم الاحصاءات أيضا كمكمل للمثال.

- *تطبيق القانون على الوقائع والتوصل إلى نتائج*

بموجب هذه الفقرة، لابد أن نوضح كيف لا تلبي الممارسة العلنية المعايير القانونية. وبالاضافة إلى التوصل إلى نتيجة، الجذر المحتمل لاسباب المشكلة قد يتم مخاطبته في هذا الكشف.

- *اصدار التوصيات*

في هذه الفقرة النهائية يجب أن يشمل التحليل توصيات معينة إلى السلطات المختصة حول كيف يمكنها أن تحل المشكلة بصورة عامة.

2-5-17 مكونات التقارير العامة

تتبع معظم تقارير مراقبة المحاكمات الهيلية التي تتمير بأدناه:

- *قضايا حقوق الطبع والنشر والمختصرات وجدول المحتويات*

يجب التفكير ملياً بعنوان التقرير بصورة وافية كي يعكس بشكل دقيق المضمون. تاريخ النشر وواضع المسودة- عادة المشروع- يجب أيضاً أن يترك انطباعاً على المشروع. واية حقوق طبع ونشر التي يراها المشروع من الضروري أن تفرض يجب أن تكون مشمولة في بداية المشروع. وعلى الرغم من ذلك، بينما تهدف مشاريع المراقبة بصورة طبيعية في أوسع توزيع محتمل يجب أن تفي بذكرها: "*كافة الحقوق محفوظة ويجوز استخدام محتويات هذه النشرة بحرية ويتم استنساخها* للاغراض *التعليمية ولاغراض أخرى غير تجارية على شرط أن اعادة نسخها يجب أن يرفق باقرار من [المشروع] كالمصدر* "[12]. قائمة بالمختصرات أو التعابير المختصرة المستخدمة في النص يجب أن تكون موجودة، ومن المفضل أن توضع في البداية. لاول مرة يتم استخدام مختصر أو تعبير مختصر في النص يجب أن يكون في علامة الحصر الهلالية تلي الاسم أو التعبير الكامل الذي تشير إليه. وأخيراً، يجب وضع جدول بالمحتويات في بداية التقرير، حتى بالنسبة للتقارير حيث تخدم قرائها عند تصفح المستند.

- *الخلاصة التنفيذية*

تنص الخلاصة التنفيذية على تلخيص للملاحظات الرئيسية. والتوصيات ضمن التقرير. انها تطلع القراء على جوهر وصلب التقرير. ومن هنا، حتى ولو لم يكن لهم الوقت الكافي لقرائته بالكامل، فأن الافكار الرئيسية سيتم نقلها.

- *المقدمة*

تنص المقدمة على نبذة والاساس لتقرير المراقبة. من الممكن أن تستخدم لعرض وصف وجيز للمشروع. ويجب أن تبين ما الذي يشمله التقرير وما الذي تسعى إلى تحقيقه. بالاضافة إلى القرارات إلى الكتاب الرئيسين أذا لم تكن الاهتمامات الامنية هي المشكلة، فقد تتم باسم في البداية أو بادخال مستند بالاضافة إلى القرارات إلى متبرعي المشروع.

[12] قد ينظر أيضاً في تراخيص العموم الابداعية. انظر إلى /http:creativecommons.org/licenses>

- *المنهجية*

المنهج المتبع في جمع المعلومات حيث يجب على التقرير إما في المقدمة أو في فصل منفصل يلي المقدمة حيث يمكن له أن يبين تفاصيل المشروع ويدعم دقة نتائجه. ويمكن لمنهجية المراقبة أن تشمل كيف يمكن اختيار ومراقبة القضايا القانونية ومراقبة عدد القضايا القانونية أو مؤهلات المراقب. ويمكن أيضاً أن توضح من أن تحليل التقرير لن يسعى إلى تخمين ثاني للقرارات القضائية حول المزايا. وأخيراً وليس آخراً، من الممكن أن توضح فيما أذا أن التقرير يركز فقط على الممارسات أو فيما أذا يشمل الممارسات الجيدة والمثيرة للمشاكل. وأذا لم يذكر سوى النقاط السلبية والمساوئ، عندها قد يدرك مسئولي العدل من أن برنامج المراقبة منحاز تجاه النقد بدلاً عن تقديم فكرة متوازنة عن التحديات العامة والانجازات. لذا قد يحاول المشروع مفاتحة السلطات بعكس الممارسات السلبية والايجابية في التقارير. وتفضل مشاريع أخرى أن تذكر في تقريرها متى يتم ملاحظة المشاكل وتقدم الحلول بدلاً عن الجهود غير المجدية في مديح القضاء للقيام بعمله، مهما تشمل المراجع التي تشير إلى الممارسات الجيدة بشكل خاص مع إلقاء نظرة إلى تشجيع الغير لاتباعها. قد تسلط التقارير الضوء أيضاً على التحسينات التي تم ادخالها بعد تقاريرها وتوصياتها. ويجب على كل مشروع أن يحدد أي مسار يجب اتباعه في الظروف السائدة.

- *تقديم النتائج والتحليل القانوني*

بموجب كل قضية قانونية مذكورة في التقرير، من الممكن استخدام المنهجية للنتائج طبقا إلى الفصل 17-5-1. الممارسات الجيدة الاضافية لتقديم النتائج والتحليل هي استخدام القليل من الامثلة المفصلة بشكل وافي والمتقدمة من المراقبة لتوضيح النقاش المطروح، لتجنب استخدام اسماء القضية القانونية- ما لم تشكل على وجه التحديد محور التقرير أو اسماء العاملين في شؤون القضاء الذين كان لهم ضلعاً في ذلك، بما يسمح للقراء التركيز على المشاكل التي يسلط عليها الضوء، بدلا عن ادراك التقرير كمحاولة لاحراج اشخاص معينين، لاستخدام احصاءات مفيدة فقط أو رسوم بيانية وتجنب زيادة العبء على التقرير بها.

- *النتائج*

يجب أن تكون النتائج واضحة وتنساب بشكل طبيعي من القضية القانونية التي يتم مراقبتها والتحليل القانوني المقدم. وبينما من الممكن أن تكون النتائج مشمولة في كل فصل منفصل في التقارير، فمن الممكن أيضا تلخيص نتائج رئيسية في النهاية و/ أو في خلاصة تنفيذية في بداية التقرير.

- *التوصيات*

التوصيات التي تحث السلطات باتخاذ الخطوات لحل المشاكل التي تلاحظ، تمثل احد أكثر الاجزاء المهمة لأي تقرير ويجب أن ينظر إليها باهتمام وفي النهاية من قبل ادارة المشروع. فهي مهمة على ضوء تزويد المشروع بفرصة طرح مقترحات رصينة للتغلب على المشاكل الخاضعة للمراقبة ولتنفيذ الاصلاحات القضائية. وهي من الممكن أن ترجح ايضاً نشاطات تأييد اضافية من قبل المشروع. ولصياغة التوصيات، يجب الاخذ باعتبار آراء اعضاء الفريق على كافة الاصعدة. وقبل النشر، قد يسعى المشروع أيضاً إلى آراء ممثلي المؤسسات الذين سوف يتلقون التوصيات حول كيفية تذليل الصعوبات فعلياً. وأخيراً، يجب أن تكون التوصيات محددة وموجهة إلى مؤسسة معينة أو ايه جهة رسميه.

- *الملاحق*

أذا كانت هناك معلومات ذات قيمة، لكن من شأنها أن تحمل زيادة عبء مفرط في طول التقرير، عندها من الممكن أن تذكر في ملاحق.

6-17 زيادة أثر اعداد التقارير العلنية

جزءاً من وضع التقرير على موقعهم الالكتروني وتقديم نسخ ورقية منه إلى المعنيين القانونيين، فقد وظفت مشاريع مراقبة المحاكمات عدداً من الطرق لزيادة التميز والقبول العام واثر التقارير العامة. وعند الحد الادنى، يجب أن يرفق خطاب عطاء من ممثلي المشروع بالتقرير عند تسليمه إلى السلطات والمعنيين المهتمين. يجب أن يدعو خطاب العطاء أيضاً المستلم لتقديم التقييم إلى المشروع.

بالاضافة إلى ذلك، أذا كان ممكناً، ننصح تقييم آراء وافكار السلطات حول قضايا يتم تحريرها في تقرير وعلى أساس التوصيات بينما يتم وضع مسودة التقرير. وهذا يسمح لشفافية معينة حول عملية اعداد التقارير وتعطي السلطات احساساً بالتدخل في التقرير ويمكنها أن تتبع تعاوناً جيداً بعد نشره. وتذهب مشاريع معينة إلى ابعد في تعاونها مع السلطات، يرسلون نسخة من مسودة نهائية إلى السلطات المختارة لابداء الملاحظات والتصحيحات على الحقائق، موضحين من أن أي تقييم لن يلزم المشروع تغيير مضمون التقرير.

لقد أجرى ايضاً عدداً من المشاريع مباحثات الطاولة المستديرة حول البلد مع العاملين في قطاع العدل لمناقشة التقرير المنشور. واخيراً، سوف تعقد معظم التقارير مؤتمراً صحفياً وتصدر تصريحات صحفية بعد اصدار التقرير. وفي هذه التصريحات الصحفية، من الشائع من أن الممثلين من المؤسسات المؤيدين للمشروع والذين قد يتلقون التوصيات مدعوون أن يكونوا في لجنة والتي تقوم بمناقشة اهمية التقرير.

18) نشاطات تأييد أخرى لمشاريع مراقبة المحاكم

بمعزل عن اصدار التقارير، يجب على مشاريع مراقبة المحاكمات أن تنظر بجدية القيام بنشاطات تأييد اضافية من أجل تمييز نتائجها والمساعدة في تنفيذ التوصيات. بينما قد يتولى مدراء المشروع المزيد من ادوار التأييد الناشطة، وهناك أيضاً مجالا للمحللين القانونيين المؤهلين وحتى المراقبين للمساعدة في هذا الخصوص.

على سبيل المثال، توجه الدعوة باستمرار إلى ممثلي المشروع للمساهمة في حلقات دراسية ومناقشات تركز على حالة النظام القضائي والتي يتم تنظيمها من قبل السلطات الوطنية أو المنظمات غير الحكومية أو المجتمع الدولي داخل البلد وفي خارجه. ومن الشائع أيضاً، من أن وسائل الاعلام تدعوا ممثلي المشروع لاجراء المقابلات مع وسائل الاعلام لكي تنشر. وقد يتم أيضاً توجيه الدعوة للمراقبة أو المساهمة بفاعلية في المجموعات العاملة من قبل السلطات من أجل التخطيط لاصلاحات النظام القانوني كما كان الحال مع العديد من البرامج في السابق. وفضلاً عن ذلك، وبسبب البصيرة التي تتمتع بها مراقبة المحاكمات فانها تستطيع الحصول على ممارسات قضائية، وتقوم بتوجيه الدعوة في الغالب إلى ممثلي المشروع لتقديم التدريب أو تقاسم نتائجهم والدراية بالمعايير الدولية في فعاليات تنظمها مراكز قضائية وتدريبية على المرافعات. من قبل نقابات المحاميين.

19) قياس تاثير نشاطات مراقبة المحاكمات

من خلال النتائج التي توصل إليها هذا الدليل يجب تسليط الضوء من أن نتائج مشاريع مراقبة المحاكمات من الممكن أن توفر خدمة متميزة دعما لاصلاح قطاع العدل في السياق المحلي. وعلى الرغم من ذلك ومنذ أن قاموا بمراقبة المرافعات على أساس الطموحات، الآن الاهداف الرصينة، يجب أن يسعون لقياس الاثر المتولد لدى نشاطاتهم. الآن وبينما يتم اعداد تنفيذ المشروع، يجب على مدراء المشروع أن ينظروا ما الذي سوف يسعون إليه لتحقيق وتطوير معايير معينة لقياس فيما أذا سيكونوا ناجحين في هدفهم. وتقييمات الاثر الرسمي قد تتاجل حتى نهاية مدة المشروع. ومع ذلك، اعتبارها فترات زمنية منفصلة معقولة من الممكن أن تزود مدراء المشروع بفكرة فيما أذا نشاطاتهم هي في الحقيقة مؤثرة وفيما أذا تحتاج إلى صبر واصرار أو فيما أذا يجب أن تتبنى عملياتها صوب حقيقة تختلف عما متوقع كي يكون المشروع ذو علاقة وتاثير.

الملاحق

الملحق 1- نموذج من قانون السلوك وتوجيهات المراقبة

1- أ نموذج قانون السلوك

قانون سلوك مراقبي المحاكمات

المهنية

على المراقبين:

- تعويد انفسهم مسبقاً على المحاكمة بكافة المعلومات المتوفرة المتعلقة بالقضية القانونية، منها تاريخ ووقت جلسة الاستماع المقرر مراقبتها ومكان مبنى المحكمة وهويات تعريف المدعى عليهم وممثليهم القانونيون والادعاء العام والقضاة والتهم القانونية.
- الوصول إلى المحكمة في وقت مبكر بما يكفي كي يطلعوا عليها.
- أذا تطلب الموضوع استدعاء مترجم فوري يجلس ليقوم بالترجمة أثناء المحاكمة دون أن يعيق المرافعة.
- الانتباه الكامل إلى المرافعات واخذ الملاحظات باجتهاد.
- التقيد التام بضوابط المحكمة

- اظهار الاحترام للممثلين الرسميين للدولة المضيفة طوال الوقت
- حمل مستندات هوية التعريف

عدم التدخل (عدم التدخل)

- عدم التأثير على المرافعة بأية طريقة حتى في مصالح نتائج أكثر عدلاً.
- عند استدعاء طرف ثالث، اشرح الغرض من مراقبة المحاكمة والتي تشمل مبدأ عدم التدخل، و
- عندما توجه الاسئلة أو توجه الدعوة للعمل بنشاط في العملية القضائية، اشرح دورهم كمراقبين ومبادئ عدم التدخل ورفض التعليق أو التصرف.

الموضوعية والنزاهة

على المراقب:

- دون تحديد وقت في المراقبة أو اعداد تقرير التعبير عن الانحياز
  - عدم الادلاء بأي تصريح إلى مسؤولي المحكمة أو أطراف القضية القانونية أو أي طرف ثالث آخر والتي تشمل وسائل الاعلام على المرافعات.
- قي قاعة المحكمة، إلى الحد الممكن، الجلوس على انفراد من الادعاء العام والدفاع ومشاركين آخرين في المرافعات والمؤيدين الظاهرين لطرف واخذ الملاحظات بصورة مرئية ومعاصرة إلى المرافعات الخاضعة للمراقبة.
- عند جمع المعلومات الاضافية من خلال الاجتماعات ومحاولة الاتصال بالاطراف المتخاصمة وجمع مختلف انواع الاراء والافكار.
- عدم الدخول في محادثات بالطريقة التي قد تعطي انطباعاً باخذ الجوانب وخاصة تجنب المحادثات المطولة مع اطراف الدعوى القضائية، و
- عند اعداد التقرير، تشمل بوضوح بوجود قطعة من المعلومات اشاعة. وادعاء ورأي وما شابه ذلك.

السرية والكتمان

لن يفصح المراقبون إلى مسئولي المحكمة أو اطراف القضية القانونية أو أي طرف ثالث آخر منها وسائل الاعلام بالمراقبات أو نتائجها، و

- ضمان سلامة وسرية الملاحظات التحريرية المكتوبة على الورق والبيانات المحفوظة الكترونياً وغيرها من معلومات مراقبة- خاصة عندما تنص على بيانات شخصية أو مصادر سرية أو خاصة.

الوصول إلى المحكمة

أذا رفض الوصول أو تعرض أداء واجبهم للعرقلة من قبل مسئولي الدولة المضيفة، عندها يجب على المراقبين تعريف انفسهم وأن يشرحوا التزام OSCE للسماح للمراقبين في المحاكمات. يجب على المراقب أن لن يطالب ابداً بتمكينه بدخول المحكمة أو تهديد مسئولي المحكمة ويجب عليهم البقاء محترمين وودودين طوال الوقت. ويجب التبليغ عن أية عوائق تحول دون الوصول إلى المحكمة إلى رئيس الفريق.

الامن

يجب على المراقبين:

- أن يختاروا المكان الآمن لتعيين وضمان وسائل الاتصال.
- خاصة بمصادر خاصة.
- التبليغ عن الحوادث الامنية أو حالات القلق الخطيرة فوراً إلى رئيس الفريق وعدم مواصلة المراقبة فوراً أذا شعروا بعدم الامان في أية مرحلة لأي سبب
- عدم الاتصال بأي طرف ثالث أذا كانت هناك احتمالية من أن هذا من الممكن أن يؤثر على امن المراقبين.

انا _____ المولود في _____ احمل الجنسية _____
، قد تم اختياري كمراقب لـ _____ [نشاط المراقبة] في _____ اقراراً باستلام نسخة من قانون السلوك وافهم واقبل كافة الاحكام الخاصة بذلك واتولى تنفيذ واجباتي طبقاً إليها.

وأذا كان لدي أية شكوك أو استفسارات تخص القانون، سوف أذكرها فوراً إلى رئيس الفريق أو نقطة الاتصال المخصصة لذلك لدى [المؤسسة].

التوقيع التاريخ

1- ب نموذج من توجيهات المراقبين
وضعت مسودتها بعثة OSCE إلى ملدافيا

ا- المبادئ الاساسية لمراقبي المحاكمة
- حق المراقبة/ المراقب
لقد قطعت كافة الدول المشاركة في OSCE على نفسها عهداً بأن تسمح بوجود المراقبين في المحاكمات من أجل زيادة الشفافية وبناء اواصر الثقة العلنية في القضاء. وينشأ حق مراقبة المحاكمات من الحق بمحاكمة عادلة وعلنية والتي تحتفظ بقدسيتها في المعاهدة الدولية للحقوق السياسية والمدنية والمعاهدة الاوربية حول حقوق الانسان والقانون المحلي للدول المشاركة في OSCE

- الإشعار التمهيدي بالجهات التابعة للدولة
على بعثة OSCE/ODIHR و OSCE إلى ملدافيا أن تقوم بابلاغ رئيس المجلس الاعلى لقضاة جمهورية ملدافيا لبداية برنامج مراقبة المحاكمات.

وبموجب مذكرة تفاهم التي تم التوصل إليها مع المجلس الاعلى للقضاة، سوف يقوم الاخير بدعم مراقبي البرنامج في جهود المراقبة، وبصورة خاصة، رئيس المجلس الاعلى للقضاة يقوم بإبلاغ كافة رؤوساء المحكمة حول البرنامج المنطلق والطلب منهم مساعدة المراقبين بتمكينهم من الوصول إلى المحاكمات والاطلاع على الملفات الخاصة بالقضايا الجنائية والمحاضر من المحاكمات والجمل.

في بداية المراقبة في شباط 2006، سوف تقوم OSCE/ODIHR بتوزيع نسخ مذكرة التفاهم مع المجلس الاعلى للقضاة إلى المراقبين.

- المحور الاجرائي
أن محور برنامج مراقبة المحاكمة ينصب على قضايا اجرائية وليس على عدالة جوهرية أو مزايا القضايا القانونية المذكورة. وبناء على ذلك، يجب على مراقبي البرنامج البقاء منتبهين تجاه انتهاكات الحقوق الاجرائية.

ليس من مهمة المراقب تقييم البرهان أو بخلاف ذلك العمل في موازنة مختلف الاعتبارات التي تنشأ أثناء سير المحاكمة.

يجب على المراقب التركيز الالتزام بالاجراءات القانونية.

- دور مراقبي برنامج OSCE/ODIHR
تماشياً مع اهداف برنامج مراقبة المحاكمات وتوجيهات مراقبة المحاكمات المشار إليها هنا، دور المراقبين بموجب برنامج OSCE/ODIHR هو تقديم التقارير الدقيقة والوجيزة على المحاكمات التي يراقبونها. وليس للمراقبين اعضاء طاقم OSCE/ODIHR.

- الوصول إلى مبنى المحكمة وقاعات المحكمة
أذا كانت جلسة الاستماع علنية، واستناداً إلى التشريع الوطني، فأن وصول دون قيد إلى مبنى المحكمة وغرفة المحكمة حق مكفول دستورياً. ومراقبة هذا المعيار القانوني عملياً هي جزء من مزاولة المراقبة.

واستناداً إلى ذلك، فأن المراقبين أولاً وقبل كل شيء يجب أن يحاولوا الدخول إلى مبنى المحكمة وقاعة المحكمة أثناء عدم جذبهم للانتباه وعدم البروز بين العامة الرئيسيين. والعلامة الفرقية المرئية الوحيدة هي المراقبة عند هذه المرحلة سوف تكون شارة مميزة مع اسم البرنامج وعلامات مميزة لمنظمي البرنامج (انظر إلى فصل التعريف بالهوية على الصفحة [ ]).

وفي حالة المشاكل التي يسمح بالوصول إليها دون قيد، يجب على المراقب أن يتولى القيام بالاعمال التالية:

في حالة امتناع مسئولي المحكمة على منح الاذن بالوصول (رجل شرطة في مدخل مبنى المحكمة، وكاتب المحكمة في المدخل المؤدي إلى قاعة المحكمة والمسئول القضائي وغيره)، يجب على مراقب البرنامج أن يطلب عقد اجتماع مع القاضي مترأس المحمة كي يشرح الغرض من وجوده/ وجودها.

في حالة أنه وبعد المحادثة حيث أثنائها أن يدرج باختصار اهداف البرنامج والمهام ويشرح دوره/ دورها. وأذا استمر الرفض بعدم السماح بالوصول، يجب على مراقب البرنامج أن يطلب عقد لقاء مع رئيس المحكمة و/ أو ممثله.

أذا سمح بلقاء رئيس المحكمة، على المراقب أن يقدم شارة التعريف صادرة من قبل مقدمي البرنامج ونسخة من مذكرة التفاهم موقعة من قبل المجلس الاعلى للقضاة ومنظمي البرنامج. وتشير شارة التعريف إلى أن الشخص الممثل هو المراقب في برنامج مراقبة المحاكمة OSCE/ODIHR.

أذا رفض رئيس المحكمة بالوصول إلى جلسات الاستماع، فعلى المراقب أن يسجل الاسباب المبينة في نموذج اعداد التقارير ويبلغ المنسق الوطني بذلك.

يجب على المراقب أن لا يطالب أبداً بالوصول إلى المحاكمة ويجب عليه البقاء باحترام وبروح المجاملة طوال الوقت.

بصورة عامة، عند كتابة تقرير وصفي، يجب على المراقب أن يذكر تفاصيل كافة جوانب دخوله إلى المحكمة والاحداث الحاصلة في قاعة المحكمة.

- **عدم التدخل**

أنها مسألة مجاملة بأن يقوم المراقب بتعريف نفسه إلى رئيس المحكمة والقاضي رئيس المحكمة ويوضح من أن خططه لحضور المحاكمة. أذا كان اللقاء مع القاضي المترأس للمحكمة صعباً، عندها يجوز للمراقب أن ينظر في مسألة إشعار القاضي أو أي مسئولين آخرين في المحكمة مسبقاً(انه سوف يحضر).

يجب على المراقب أن يرتدي زي رسمي ويجلس في المكان الذي يمكنه الرؤية والسماع بوضوح قدر المستطاع. واذا تطلب الامر مترجم فوري، عندها يجب على المراقب الجلوس كي يمكن القيام بالترجمة الفورية أثناء المحاكمة بدون التسبب بما يعيق المرافعة. يجب اخذ الملاحظات التفصيلية، خاصة في طبيعة المرافعة. تذكر من أن دور مراقب المحاكمة هو تقييم مدى عدالة المحاكمة وليس ذنب أو براءة المتهم. لاحظ من أن ممارسة وسلوك المسئولين القضائيين ومعاملة المتهم أو الضحية أثناء المحاكمة.

لا تقاطع الاجراء ولا تتدخل أو تتحدث مع مسئولي المحكمة أو المتهم أو الشهود أو محامي الدفاع أثناء المحاكمة. ويجب على المراقب أن يكون حذراً وأن لا يعرف هويته إلى الدفاع أو النيابة العامة.

ملاحظات خاصة تركز بشكل خاص على فيما أذا كانت مرافعات المحكمة تظهر على أنها ملتزمة بـ OSCE ويجب أن يتم تدوين التزامات المحاكمة العادلة ويجب أن توضح مثل هذه الملاحظات أية قضايا تتعلق بالقلق في هذا الخصوص. ويجب أن تأخذ الملاحظات بالحسبان من أن المحاكمة هي جزء من العملية القضائية. ، ليس في مناسبة واحدة ويجب لذلك أن يتم كتابتها لتشمل سياق وظروف قانونية أوسع. على سبيل المثال، أذا تبين من أن مرافعات المحكمة صحيحة فنياً، إلا أن المدعى عليه لم يجبرعلى الاعتراف أثناء احتجازه، فأن هذا من شأنه أن يبقى انتهاكاً لحق المدعى عليه في نيل محاكمة عادلة أو بينما قد تكون المحاكمة عادلة، فقد تشمل الملاحظات التعريف بالهويات من أن الشخص كان ضحية لانتهاكات حقوق الانسان. ويجب ملاحظة أية ظروف كهذه. ويجب أن تشمل الملاحظات مراجع المحكمة الرسمية (ارقام القضايا القانونية والتهم واسماء الشهود، الخ). وهذا من الممكن أن يكون مهما بشكل خاص أذا اقتضى الامر المزيد من المتابعة. يجب توضيح كم هو حجم المحاكمة التي حضرها المراقب فعلياً. وقد لا يكون من الممكن أن تتوصل إلى نتائج عادلة حول محاكمة أذا حضر المراقب فقط جلسة واحدة. ومن جهة أخرى، في بعض المواقف قد تكون جلسة واحدة كافية لذلك كي يكون واضحاً من أن هناك قلقاً مستمراً بشأن عدالة المحكمة.

احدى المبادئ الاساسية التي تكمن وراء مراقبة المحاكمة هي احترام لاستقلالية العملية القضائية. وبناءاً على ذلك، يجب على مراقبي OSCE/ODIHR عدم التدخل على الاطلاق في مرافعات المحكمة او محاولة التأثير عليها بأية طريقة مهما كانت.

واستناداً إلى مبدأ عدم التدخل، يجب على المراقبين عدم مقاطعة المرافعات. وفي حالة اذا طلب من المراقب من قبل أي من الاطراف الاستجابة إلى السؤال، يجب على المراقب أن يشدد على دور عدم تدخله ويرفض التعليق. وبخلاف ذلك، فأن ذلك من شأنه أن ينتهك مبدأ عدم التدخل في المرافعات.

لا تتحدث أو تشير إلى القاضي أو اي اطراف اخرى ما هو الاجراء الذي يجب أن يتخذوه. أذا كان لدى المراقبين قلقاً على عمل القاضي الفردي أو أي طرف آخر، وترسل المعلومات ذات العلاقة إلى المنسق الوطني. ومهما كانت الظروف، يجب على المراقب مجابهة الفرد أو يطلب شرح السلوك موضوع النقاش.

عدم التعبير عن رأيهم بشأن القضية القانونية التي يتابعونها إما داخل أو خارج قاعة المحكمة.

ومهما كانت الظروف، عدم الدخول في حديث مع الاوساط الجماهيرية أو يبدي ملاحظات نيابة عن OSCE/ODIHR أو OSCE بصورة عامة.

أذا حاولت الاوساط الجماهيرية التاكيد على راي المراقب حول قضية قانونية معينة تحت المراقبة، عندها يجوز للمراقب أن يعلم فقط عن نيته بالمراقبة واهداف البرنامج. بالاضافة إلى ذلك، يجب على المراقب أن يشير إلى الصحفي إلى منسق البرنامج. وبعد التشاور مع OSCE/ODIHR، يقوم المنسق بتقديم الملاحظات ذات العلاقة في قضايا قانونية معينة.

- **السرية والكتمان**

يمكن لمراقبي OSCE/ODIHR تقديم معلومات عامة حول طبيعة واهداف برنامج مراقبة المحاكمة إلى مسؤولي المحكمة وأطراف القضية القانونية.

مع ذلك، يجب على مراقبي OSCE/ODIHR عدم التعليق على الطبيعة الاجرائية أو الجوهرية للقضية القانونية أو نظام العدالة الجنائية بصورة عامة بصورة عامة، إلى مسئولي المحكمة أو أطراف القضية القانونية أو اي طرف ثالث آخر.

- **أمن المراقب**

من المهم بوجه خاص أن لا يتخذ المراقبون أي اجراء والذي قد يكون المتحكم في أمنهم. وفي هذا الخصوص، يجب على مراقبي OSCE/ODIHR:

- التبليغ عن كافة الحوادث ذات العلاقة بالامن ولا يهم ما مدى عدم اهميتها التي قد تظهر عليها تجاه المنسق الوطني.

- التوقف فوراً عن مراقبتهم وابلاغ المنسق الوطني أذا حصل أي تهديد ضد مراقب.

- التوقف فورا عن مراقبتهم وابلاغ المنسق الوطني أذا شعر وجد تدخل في أية مرحلة مهما كان السبب

- عدم الاتصال بأي من اطراف القضية القانونية أذا كان هناك احتمال من أن هذا يؤثر على أمن المراقب سلبياً.

- **قانون السلوك**

يجب على مراقب المحاكمة:

قدر المستطاع، أن يعرف جيداً مسبقاً تاريخ ووقت ومكان المحاكمة. ومن الضروري الوصف التعليقات الخاصة فيما أذا كان من السهل الحصول على هذه المعلومات مسبقاً وفيما أذا كانت هذه المعلومات دقيقة. ومتما كان ممكنا، يجب عليهم أن يرفقوا معظم المستندات الاجرائية المهمة بالتقرير.

والوصول مبكراً بما يكفي لضمان أن لديهم الوقت الكافي للحصول على اذن بالوصول غلى المحكمة وتحديد مكان قاعة المحكمة وتحديد مكان جلوسهم. ومن الضروري أن تصف بوضوح هذا التحضير للمراقبة في التعليقات والملاحظات الخاصة.

التعريف بالهوية
يجب أن يكون للمراقبين هويتهم من OSCE/ODIHR والشارة لديهم طوال الوقت. ويجب على المراقبين عدم اساءة استعمال شارات OSCE/ODIHR الاستخدام الاول للشارة هو تسهيل مهمة الوصول إلى المحاكمة. ويجب أن لا تتآكل خارج قاعة المحكمة أو في أي وقت آخر.

السلوك في المحكمة
يجب على المراقبين طوال الوقت:
الالتزام بالادب والعلاقات المدنية المحترمة مع كافة مسئولي المحكمة واطراف القضية القانونية.

كن بهندام لائق وتصرف بوقار. من المهم للمراقبين بموجب مشروع OSCE معاملة كافة الاطراف ومسئولي المحكمة باحترام ولطف.

اظهر بأنك تأخذ ملاحظات مستفيضة حيث أن هذا يشير إلى جذب الانتباه عن كثب إلى المرافعات.

انتبه بأن لا تترك الملاحظات الخاصة بالمحاكمة متناثرة حيث قد تحتوي على معلومات حساسة.

ظهور الاستقلالية والنزاهة
يجب على المراقبين:
ايجاد مقعد بما يمكنهم من مراقبة وسماع واتباع كافة جوانب المرافعات. من اجل الحفاظ على مظهر الاستقلالية والنزاهة، يجب على المراقبين الجلوس بوضع حيادي. ومن المهم للمراقبين عدم الجلوس قرب الدفاع أو الادعاء العام.

عدم التعبير عن أي آراء حول المحاكمة سواء داخل أو خارج قاعة المحكمة.

عدم الدخول في نقاش مع أي من الشهود.

- **اعداد التقارير**

يجب على كافة المراقبين تنفيذ المراقبة بشكل مزدوج. ولن ينظرالتقرير المعد فقط من قبل مراقب واحد وغير مدعوم بتقرير مزدوج

يجب على كل واحد من المراقبين تطوير تقريره الخاص به المتكون من اجزاء وصفية ورسمية (قوائم المطابقة والتعليقات الخاصة).

عند اعداد التقرير، يجب على المراقبين:
وضع ملاحظات تفصيلية عن كل شيء يحصل في مبنى المحكمة منذ لحظة الدخول وخاصة في قاعة المحكمة.

نسخ مواد القضية القانونية ومحاضر المحاكمة وقرارات الحكم الصادرة (فقط أذا كان ممكناً لاصدار نسخ من هذه المستندات).

املأ قائمة المطابقة الموجودة.

أيضا قم بتسليم الجزء الوصفي من التقرير (الملاحظات والتعليقات الخاصة) عندما يتوجب أن يكون هناك سرد حر على الوقائع التي يشهد عليها والاجراءات حول يوم المراقبة أو أثناء جلسات الاستماع على القضية القانونية الواقعة تحت المراقبة.

اعداد التقارير فوراً المبنية على ملاحظاتهم ونتائجهم مع نسخ مرفقة من المستندات (إن وجدت).

التأكد من دقة وتوافق المعلومات الواردة في تقارير المحاكمة

يجب أن تكون اغلب المعلومات المنصوص عليها في تقرير المحاكمة قائمة على ما لاحظه المراقب بشكل مباشر. وحيث أن المعلومات المستقاة من مصادر أخرى تكون ضمنه، فمن المهم أن تشير بوضوح إلى هذه المصادر (الحديث مع محامي الدفاع والحديث مع الادعاء العام، الخ). بالاضافة إلى ذلك، يجب تمييز الحقائق بوضوح عن مزاعم وتقييمات شخص ثالث.

وضمن التقرير توجد توصياتهم حول كيفية إزالة الانتهاكات المنتظمة التيي يواجهها المراقبون أثناء سير عملية المراقبة.

ويتضمن التقرير استشهادات واقتباسات من الحوارات الدائرة مع القضاة والنيابة العامة ومحاميي الدفاع وغيرهم الذين يواجهون مشاكل منتظمة أو يقدمون أمثلة حول ظاهرة ومبادرات (يجب الاشارة إلى اسم ومنصب الشخص الذي تجرى معه المقابلة بدقة ويراجع مرتين).

قم لمرة واحدة بالشهر بـأختيار قضية قانونية واضحة فيها انتهاكات خاصة وتصيغها على أنها سرد والتي يجب بعد ذلك أن يتم تسليمها إلى المنسق الوطني.

وقدر المستطاع، أذكر أن يتضمن تقاريرهم معلومات تتعلق بالاوضاع والمعدات الفنية للمحاكم.

قم بتسليم التقرير عن طريق البريد الالكتروني خلال مدة لن تتجاوز يومين من بعد المراقبة بواسطة البريد الالكتروني.

يقوم المنسق الوطني، وبعد استلام التقارير بالاتصال بالمراقبين لأي ايضاح ضروري في التفاصيل. ويجب عدم تفسير هذه التصرفات على أنها تشكك في المعلومات التي يقدمها المراقبون. وتضمن توضيحات وتأكيدات اضافية مصداقية المعلومات التي تشكل أساس التقرير الشامل الذي يتم اعداده.

الملحق 2- نموذج من نماذج إعداد التقارير الداخلية

2-أ نموذج من تقرير سردي

فصل مراقبة النظم القانونية
مذكرة التعقب

إلى رئيس مراقبات النظم القانونية
صورة إلى: المحللين القانونيين لمراقبات النظم القانونية
من:
التاريخ:

الموضوع: اسم القضية القانونية

I- معلومات حول القضية القانونية

- المدعى عليهم وتاريخ الميلاد واصلهم العرقي
- المحكمة
- المدعي العام
- محامي الدفاع
- الطرف المجني عليه (عليهم) وتاريخ الميلاد، والاصل العرقي والممثل
- قاضي ما قبل المحاكمة
- قاضي التأكيد
- هيئة المحاكمة أو اعادة المحاكمة
- التهم
- تواريخ الاحتجاز والافراج
- الحكم

II- مراحل المرافعات

في كل مرة تذكر القضية القانونية بيوميا، يجب أن تنسخها وتلصقها بصورة منتظمة في هذا النموذج كي تتاح لك جميع المعلومات المتعلقة بالقضية القانونية في نفس المستند.

1- رهن الاحتجاز لدى الشرطة
2- الاحتجاز
3- التحقيق ما قبل الادانة
4- توجيه التهمة
   - خلاصة توجيه التهمة
   - تاريخ توجيه التهمة
5- جلسة استماع تأكيدية
6- المحاكمة
7- النطق بالحكم
   - تاريخ اصدار الحكم
   - تاريخ رفع الحكم التحريري
8- الاستئناف/ محكمة عليا
9- اعادة المحاكمة
10- أثناء تنفيذ الحكم الصادر

III- الاهتمامات/ الملاحظات

(للاستخدام أذا لم تتلائم المعلومات مع أي من المراحل المذكورة اعلاه)

2- ب نموذج من الاستبيان

	نعم	لا	لا تطبع	مصدر المعلومات
حقوق المحامي				
16- كان للمحامي الوقت الكافي لزيارة موكله المحتجز قبل جلسة الاستماع				
17- وجد المحامي كافة التسهيلات الضرورية لزيارة المتهم قبل جلسة الاستماع				
شرح				
18- قام القاضي بتعيين محامي للمتهم الذي ليس لديه من يمثله				
19- قام القاضي بتأجيل جلسة الاستماع بأن يطلب من مجلس المحامين تعيين المحامي لكل متهم ليس لديه من يمثله				
20- رفضت ادارة السجن بالسماح بالزيارة على الرغم من الاستقبال للزوار				
21- معاملة المتهم في زنزانة المحكمة				
22- تعرض المتهم إلى سوء معاملة بدنية أو بالالفاظ من قبل وكلاء الامن المسئولين عن الاشراف				
23- أذا نعم، صف ذلك				
24- تعرض المتهم إلى اساءة بدنة أو لفظية من قبل سجناء آخرين				
25- أذا نعم، صف ذلك				
26-قام القاضي بتوفير المعدات الخاصة ليسمح لاحد المتهمين والذين كان مريضاً بحضور جلسة الاستماع.				
27- أذا كان الجواب نعم، صف ذلك				

	نعم	لا	لا تطبع	مصدر المعلومات
28 - سلوك وكلاء الامن في المحكمة				
29- تعرض احد افراد عائلة واحد من القائمين برفع الدعوى إلى اساءة بدنية أو لفظي من وكلاء الامن				
30- تعرض احد افراد عائلة المتهم إلى اساءة جسدية/ أو بالتلفظ من وكلاء الامن				
31- محامي احد المدعين قد تعرض إلى اساءة بدنية/ أو شفوية من وكلاء الامن				
33- علنية جلسة الاستماع				
34- جلسة الاستماع علنية				
35- قام القاضي باخلاء غرفة جلسة الاستماع كلياً أو جزئياً				
36- كانت وسائل الاعلام المكتوبة حاضرة في جلسة الاستماع				
37- كانت الصحافة المكتوبة قادرة على اخذ الملاحظات				
38- سمح للمصورين بالحضور				
39- سمح للمصورين بالتقاط الصور				
40- سمح للاعلام التلفزيوني بالحضور				
41- سمح للاعلام التلفزيوني بتصوير فيديو				
42-الحق بالمحاكمة النزيهة				
43- يوجد للقاضي علاقة مع احد القائمين برفع الدعوى				

44- أذا نعم، الرجاء اشرح
45- للقاضي علاقة مع احد محاميي المدعين
46- أذا نعم اشرح ذلك
47- للقاضي علاقة مع احد المتهمين
48- أذا نعم اشرح ذلك
47- للقاضي علاقة مع احد محاميي المتهمين
47- للقاضي علاقة مع احد محاميي المتهمين

2-جـ- عينة من نموذج اعداد التقارير الداخلية

عينة من نموذج اعداد التقارير الداخلية	
I- معلومات عن القضية القانونية	
تاريخ جلسة الاستماع:	
طبيعة جلسة الاستماع:	
اسم المدعى عليه:	
اسم القضية:	
رقم ملف المحكمة:	
رقم الادانة بتهمة:	
التهمة:	
تاريخ التهمة المؤكد:	
الدعوى القضائية:	
تاريخ الدعوى القضائية:	
تاريخ الاحتجاز بأمر المحكمة:	
تاريخ أول استدعاء يقدم إلى المحكمة يقدم والنوع:	
سن/ اصل/ جنس/ جنسية المدعى عليه:	
سن/ اصل/ جنس/ جنسية المجني عليه:	
المحكمة:	
القاضي:	
المدعي العام:	
وكيل الدفاع (خاص/ بحكم منصب):	
تاريخ جلسة الاستماع القادمة:	
الحكم والعقوبة:	
II- معلومات عن المرافعة/ محضر جلسة الاستماع	
الخلاصة:	

III- تحليل مدى التقيد بمعايير حقوق الانسان	
1- الاحتجاز:	
2- استقلالية ونزاهة المحكمة:	
3- تعليمات بشأن الحقوق:	
4- حق المحاكمة العلنية:	
5- حق حرية الحصول على مساعدة من المترجم الفوري:	
6- حق المساعدة القانونية الفعالة:	
7- الوقت الكافي والوسائل الخدمية لتهيئة الدفاع:	
8- حق اختبار الشهود:	
9- المدة المعقولة للمرافعات:	
10- قرار الحكم: العلنية والحدود الزمنية للتسليم وذكر الاسباب	
11- حق الاستئناف:	
12- قضايا الشهود:	
13- عدم الاستيعاب الذهني:	
14- مبدأ المساواة بين الغرباء	
15- قضايا أخرى	
16- ممارسات ذات علاقة	

الملحق 3- مراقبة مرافعات المحكمة- القضايا وعينة نماذج

3-أ قضايا مشتركة يتم مراقبتها في المرافعات القانونية

(أ) القضايا الخاضعة للمراقبة في المرافعات القانونية

- حق جلسة الاستماع العلنية
- الحق بالمحكمة المستقلة المختصة النزيهة
- حق الحضور في محاكمة والدفاع عن شخص (تشمل الوقت الكافي والوسائل الخدمية لمراجعة الادلة وتهيئة الدفاع).
- الحق بالمحامي القانوني في المحاكمة (وتشمل التعليمات بشأن هذا الحق بحرية المساعدة القانونية في ظروف معينة وتأثير محامي الدفاع)
- المساواة بين الغرباء (تشمل حق تقديم الادلة واستدعاء واختبار الشهود وأن يكون الوقت الكافي لتحضير الدفاع).
- طلب الاستدلال بقرينة البراءة وعبء البرهان
- حق عدم الاجبار بالاعتراف وحق الصمت والسكوت في المحاكمة
- حق أن يحاكم بدون تأجيل دون مبرر ومشاكل أخرى تتعلق بتأجيل جلسات الاستماع.
- حق المترجم الفوري
- حق الامن والحرية (وايضا أن تتم محاكمته بدون تأخير غير مبرر أثناء الاحتجاز).
- حق الحكم العلني والمبرر
- قضايا حقوق المجني عليه وتشمل الحق بالمحامي والتعويض والحماية وآليات الدعم.
- طلب الاجراءات المحلية الاخرى والحماية والمحاكمات العادلة.
- قضايا المهنية والأداء المتعلقة بالممارسين القانونيين
- حقوق معينة للمجني عليه/ عليهم أو تنفيذ القوانين في جلسات استماع مفتوحة ومغلقة أو غير علنية (أذا تمت مراقبة جلسات المحاكمة المغلقة)

(ب) قضايا المراقبة الخاصة بالمرافعات ما قبل المحاكمة

- حق السلطة القضائية المختصة والمستقلة والنزيهة
- حق المراجعة القضائية الفورية عند القاء القبض والقضايا ذات العلاقة (الاساس القانوني للاحتجاز وفرصة المحتجز بأن يتم سماعه من قبل المسئول القضائي وانتظام مراجعة الاحتجاز).
- حق أن يطلع المشتبه به على حقوقه عند الاستجواب.
- حق المشتبه به بالمعلومات في وقت المراجعة القضائية للمحتجز (وتشمل حق اطلاعه على التهم).
- حق عدم تعرضه للتعذيب ومعاملة أخرى مهينة ولا انسانية.
- حق المحامي القانوني في مرحلة ما قبل المحاكمة وتشمل في جلسة الاستماع للمحتجز
- حق المحاكمة خلال مدة معقولة بعد الاحتجاز.
- حق المترجم
- حق السهود/ المجني عليه بالامن (حماية) والاسناد (أي: النفسية وغيرها).
- قضايا معينة أخرى للمجني عليهم والشهود والمشتبه بهم المعرضين للهجوم (تشمل احترام احترام موقفهم ووجود الآليات بهذا الخصوص).

(ت) قضايا اخرى قد يتم مراقبتها من خلال مصادر اضافية من المعلومات

- الحق عند القاء القيض (وتشمل حق إشعاره بحق القاء القبض والحق بالمحامي وحق عدم اجباره الاعتراف بالذنب وحق السكوت وحق المترجم).
- حق المحتجزين بالوصول إلى العالم الخارجي.
- حق الاوضاع الانسانية وعد التعرض للتعذيب.
- حق شرعية الطعن بالاحتجاز
- حق استئناف القرارات القضائية والاحكام الصادرة وقرارات الحكم
- حق الشاهد/ المجني عليهم بالامن (الحماية) والدعم (نفسي وغيره)
- شهور العامة بنظام العدالة.
- الحق بمحكمة مختصة ومستقلة ونزيهة (تشمل تلميحات بالتهديدات تجاه العاملين في العدل والفساد، الخ)
- تنفيذ ادارة المحكمة (توفر قاعات المحكمة ونظم ادارة القضايا والوسائل الخدمية وامكانية الاطلاع على السجلات الجنائية، الخ).

3- ب القضايا المحتملة للاختبار عند مراقبة مرافعات المحاكمة

التسلسل المتبع أدناه يلي القائمة في الملحق 3- أ

◄ الحق بجلسة الاستماع العلنية، تاكد فيما أذا:

- تجميع جدول المحاكمة و فيما أذا يصف بدقة كافة جلسات الاستماع وتوضع امام الرأي العام (مثلا: عند مجلس الاعلان) أو من السهولة الوصول إلى العامة
- هناك ثقافة بين قضاة القبول في قاعة المحكمة مراقبين من العامة بدون مصلحة مباشرة في المرافعات وفيما أذا أن الحضور إلى المرافعات مسموح به دون انحياز لوجود صلة قربى من بين العامة مع احد الاطراف أو غيره.
- قاعة المحكمة المخصصة لجلسة استماع معينة صغيرة جدا نسبة إلى العامة المتوقعين المعنيين وعلى الرغم من حقيقة امكانية تخصيص قاعة محكمة اكبر.
- تتم جلسة الاستماع في مكتب القاضي، بدون سبب مبرر.
- هناك قيود غير معقولة تفرض على دخول العامة إلى قاعة المحكمة بعد المرافعة في الجلسة.
- يسمح لوسائل الاعلام بدخول قاعة المحكمة وأذا رفض أي طلب بالاذن دون شرح.
- تضرب المحكمة ميزان كل قضية بقضية للمصالح في الاعلان عن محاكمة أو جلسة استماع مغلقة وفيما أذا تنظر في اجراءات أخرى أقل صرامة لحماية المصالح ذات العلاقة. ؛ و
- تلك الاجراءات الاخرى أقل تشديداً من الاعلان من أن جلسة الاستماع المغلقة موجودة في النظام القانوني (مثلا: تكليف اسماء مستعارة أو شهادة بواسطة اتصال بالفديو كاجراءات وقائية بديلة للشهود المعرضين للهجوم).

◄ الحق بمحكمة مختصة ومستقلة ونزيهة. تأكد فيما أذا:

- هناك اي هدف أو مؤشرات قائمة على الادراك والتي ليست للقضاة المكلفين بالقضية القانونية مؤهلات قانونية لمحاكمتهم (مثلا: قاضي المحكمة المكلف بلجنة مختصة بقضايا جرائم الحرب).
- التشجيع على تنوع القضاة المختصين، وهكذا تستطيع ان تدحض المفهوم السائد بأن الاشخاص المؤهلين من مختلف الاجناس أو من خلفيات عرقية أو دينية يتم استثنائهم عمدا من إدارة العدل في قضايا معينة.
- تعيين القضاة الملكفين بقضية قانونية معينة على اساس النظام الموضوعي- بالقرعة مثلا- وأذا الغي التعين العشوائي ف أن هذا يتم على أساس قرار مبني على سبب.
- تمكين القضاة من قبل بأن يصدر قرارا بصورة مستقلة حول موضوع أو فيما أذا يعتبرون انفسهم مرتبطين بعوامل خارجية (مثلا: القاضي الذي يرفض مراجعة تعليمات ادارية أو الذي يعتبر نفسه مقيدا بامر الاحتجازتفرضها محكمة خارجية الذي يعتبر نفسه غير قادر على مراجعة الاشتباه ذات الاساس الجيد لاستمرار الاحتجاز ما بعد المحاكمة).
- يتعامل القضاة بصورة مفضلة أو بشكل أكثر ودياً مع احد الاطراف فيما يخص الآخر في اتصالهم أو فيما أذا أن قضاة المحاكمة أو قضاة بمستوى اعلى أو يعبر بشكل أكثر علنية عن رأي والذي يعرض الاستدلال بقرين البراءة إلى الخطر في القضية القانونية.
- القضاة الذين يصدرون حكما قضائيا حول القضية القانونية يتواجدون بصورة مستمرة خلال المحاكمة والهيئة التي تتولى الفصل قضائياً بشكل سليم.
- كانت هناك تصريحات تهديدية موجهة ضد القضاء من قبل السياسيين أو أطراف هذه المرافعة فيما يتعلق بما توصلت إليه القضية القانونية.
- مزاعم الفساد أو التأثير غير الضروري على قضاة قضية قانونية يفعلها اطراف أو يوجد هناك ذلك الاحساس بالافتقار إلى النزاهة والاستقامة بين العامة
- تظهر المحكمة بعدم اخذها الإشعار المستحق بالجدل والنقاش أو المقترحات المطروحة من قبل الدفاع أو العرض أو يرفضها بدون القضاء المناسب.
- تنص القرارات وقرارات الحكم الصادرة من المحكمة على مبررات بخصوص الادلة أو القانون التي نظروا إليها كي يتوصلوا إليها.
- تؤخذ الادلة غير المتوفرة لدى المحكمة بالاعتبار عند التوصل إلى النطق بالحكم (أيضا فيما يخص حق المرافعات الشفوية والحق بمحاكمة علنية).
- يقوم النظام بتزويد القضاة بضمان تولي منصب وتعويض مقبول.

- يأخذ تقييم القضاة بالحسبان العوامل التي تحدد استقلاليتهم وله الاثر على سلوكهم (مثلا: منح التقييمات السلبية للقضاة الذين يعبرون عن آراء الاقلية).

◄ **حق التواجد في المحاكمة وحق الدفاع عن الشخص.** تأكد فيما أذا:

- قامت المحكمة باستدعاء المدعى عليه حسب الاصول وفيما أذا المدعى عليهم المحاكمين غيابياً لهم الفرصة الحقيقية للطعن بقرارات الحكم التي صدرت بحقهم عند غيابهم.
- يمثل المدعى عليه الذي تم ابعاده وقتيا عن المرافعة محامي ويتم تبليغه عما حصل أثناء غيابه.
- يتم منح المتهم فرصة حقيقية لتقديم الدليل لصالحه وفيما أذا لديه امكانية الاطلاع على البينة والافادة وخاصة عندما يطلب ذلك.
- هناك مطالب أو مؤشرات تشير إلى أن الادعاء العام قد كبح جماح الدليل المبرئ.
- استخرجت شهادة المدعى عليه بشكل مزعوم تحت الضغط، يطالب المدعى عليه بأنه قد تلقى تهديدات القصد منها منعه من احضار الدفاع أو يزعم من أن المدعى عليه قد تعرض إلى ضغط في التغطية والتستر على المتعاونين الآخرين وفيما أذا يتم التحقيق بمثل هذه المزاعم بالشكل السليم.
- للمدعى عليه الفرصة الحقيقية للاطلاع على ما تم الادلاء به بأية شهادة يقدمها ويوقعها.
- للمدعى عليه الوقت الكافي لتهيئة الدفاع ضد الادلة المقدمة من قبل المدعي العام أو التي تجمعها المحكمة، و
- هناك ضغط على الشهود الذين يتم استدعائهم من قبل الدفاع بعدم الادلاء بالشهادة.

◄ **الحق بمحامي قانوني في المحاكمة (يشمل التعليمات بشأن هذا الحق والحق بحرية تلقي المساعدة القانونية في ظروف معينة وتأثير محامي الدفاع).** تأكد فيما أذا:

- المدعى عليه فرصة استدعاء محامي باختياره حيث يكون مستعدا ومختصاً ومستقلاً.
- تصدر المحكمة أو الادعاء العام بوضوح وبشكل مفهوم تعليمات إلى المدعى عليه بهذه الحقوق في الوقت الملائم.
- المدعى عليه فرصة التشاور بصورة سرية مع محامي ويمنح الوقت المعقول لهذا قبل المرافعة.
- هنالك أية قيود مفروضة على محامي الدفاع للوصول إلى موكله رهن الاحتجاز (مثلا: مراكز الاحجاز التي تطلب من محامي الدفاع للحصول على تصريح كتابي من المحكمة من أجل زيارة المدعى عليه رهن الاحتجاز).
- المدعى عليه على وفاق مع المحامي المكلف، وفيما أذا المحكمة تتخذ اجراء لحماية حقوق المتهم وتكليف محامي المدعى عليه في حالة أن المحامي المعين غير متحيز بصورة ملامة أو غير مختص لتمثيل المتهم، و
- تواجد محامي الدفع أثناء المحاكمة في حالة أن المدعى عليه يرفض الحضور

◄ **مساواة الغرباء (تشمل حق تقديم الادلة لاستدعاء واختبار الشهود وبالوقت الكافي لتهيئة الدفاع).** تأكد فيما أذا:

- رفض استدعاء الدفاع أو الادعاء العام دون مبرر مستحق
- تفضل المحكمة بشكل واضح أوصريح الادعاء العام على الدفاع أو بالعكس أو فيما اذا منح كلا الطرفين الوقت الكافي والفرصة لجمع الادلة وتقديمها
- حضور المتهم لينال فرصة مكافئة إلى تلك الخاصة بالادعاء العام لتطلب تقديم ادلة الخبير.

◄ **طلب الاستدلال بالبراءة وعبء البرهان.** تاكد فيما أذا:

- ادلاء المحكمة بتصريحات أثناء المحاكمة التي توضح الانحياز ضد المتهم قبل انطق بالحكم..
- يمنح القضاة قيمة كبرى عند اصدارهم للحكم إلى الادلة المناقضة أو الظرفية بدون اسباب مستحقة وفيما أذا هذا يشير إلى التعسف بدلاً عن حرية التصرف القضائي.
- تطلب المحكمة من المتهم أن يثبت براءته بما يناقض القانون.
- تأخذ المحكمة بالحسبان التصريحات التحقيقية من قبل المتهم التي تم تقديمها بصفته كشاهد بدون تزويده بالمعلومات كشيء من حقوقه كمشتبه به.
- اهمال المحكمة والادعاء العام لادعاء المدعى عليه بتعرضه للتعذيب أو سوء المعاملة أثناء التحقيق وبدون التحقيق المستحق على ذلك.
- الشهادة من قبل شريك المدعى عليه أو شريك مرتكب الجريمة المتهم هو الدليل الوحيد الذي يؤدي إلى اتهام شريك المتهم.
- ادلاء مسئول العدل أو اي مسئولين حكوميين آخرين بتصريحات علنية والتي تعامل المتهم على أنه قد بات الآن مذنباً مرتكباً للجرائم، و
- المستندات التي تبين من أن المفاوضات الفاشلة قد حصلت في سياق جواب المتهم امام القاضي أو تؤخذ بالحسبان اتفاقية حصانة عند توجيه الذنب.

-

حق بعدم الاكراه على الاعتراف بالذنب

يفهم صمت المتهم كعلامه على ارتكاب الذنب .

وجود ايه اشارات بأن المتهم قد تلقى الرشوة أو هدد أو أغري ليقدم اعترافه بارتكابه للذنب.

احترام قواعد السلوك االاخلاقية في التوصل الى اتفاق في الدعوى القضائية.

يبلغ المتهم بحقه مرتين اثناء المرافعات عندما تحين الفرصه المناسبه.

◄ **الحق بأن تتم محاكمته بدون تأخير غير مبرر والفاعلية الشاملة لمرافعة المحاكمة (اسباب التأخيرات ومشاكل اخرى تتعلق بتأجيل وارجاء جلسات الاستماع)**. تأكد فيما أذا:

- تأجيلات المحكمة بدون عذر مقبول.
- تمديد الدفاع للمرافعة لغرض ما.
- احضار خبير أو ادلة اخرى يستغرق وقت طويل غير معقول و تسعى المحكمة بالاسراع في ذلك.
- من الواضح من أن المحكمة لن تدير المرافعة بشكل فعال (مثلا: اخفاق طاقم ادارة القضايا أو أي طاقم دعم آخر بشكل منسجم في توجيه الاستدعاء والمستندات القانونية في حدود المواعيد النهائية القانونية أو مطالبة المحكمة بصورة متكررة لعدد كبير من الشهود للادلاء بشهادتهم في اليوم المحدد).
- اتخاذ الهيئة الاجراءات المستحقة لضمان وجود الشهود غير المستعدين أو غير القادرين بالمجيء إلى المحكمة (مثلا: مراجعة خدمة الاستدعاء إلى المحكمة بتغريمهم أو حمايتهم أو حتى عدم محاولة المحكمة باستدعاء الشاهد الرئيسي الذي قد يكون في الخارج).
- قيام المحكمة بتأديب الاطراف أو المدعى عليهم أو الاعضاء من العامةغير المنضبطين استناداً إلى القانون.

◄ **الحق بالمترجم**. تأكد فيما أذا:

- يتم تزويد المدعى عليه بمترجم مهني ومستقل لمتابعة المرافعة اذا لم يفهم لغة المرافعة .
- يتم تقديم مستندات المحكمة إلى المتهم مترجمة إلى اللغة التي يفهمها محامي الدفاع سواء كان المدعى عليه يتحدث لغة المرافعة آلا أنه لايرغب بأستخدامها لاسباب ايدلوجية (عدم تزويد المترجم فأن ذلك لن يشكل أنتهاكاً حسب الظروف)

◄ **الحق بالأمن والحرية (ايضاً يتعلق بحق محاكمته بدون أي تأخير غير مبرر له أثناء الاحتجاز)**. تأكد فيما اذا:

- المرافعات الخاصة بالمدعى عليه المحتجز تعطى الاولوية على الغير وفيما اذا هناك تأخيرات غير مبررة تعزى إلى العدالة والمسؤولين الحكوميين.
- قرارات الحكم المفروضة متساوية بصورة متكررة تجاه المدعى عليهم الذين يبقون رهن الاحتجازا.
- الهيئات التي تراجع المحتجز ماقبل المحكمة تقوم وبصورة سليمة بمراجعة الوجود المستمر لكافة الاسباب التي دعت إلى الاحتجاز، والتي بصورة حتمية قد تستقر بمرور الزمن، وفيما اذا يبررون بشكل سليم قرارات احتجازهم مع الاشارة المستحقة إلى عدم كفاية الاجراءات البديلة إلى الاحتجاز، وفيما اذا اسباب استثنائية معينة للاحتجاز يتم استخدامها بصورة متكررة وتلمح بدلاً عن ذلك بأسباب اخرى لحرمان المدعى عليه من الحرية (مثلاً اسباب عقابية بدلاً عن منفذ مانع) .
- الاطار القانوني المحلي يتم دراسته بصورة كافية مقارنةً بمعايير الاحتجاز ماقبل المحاكمة وفيما اذا الاحصائيات توضح فرط أستعمال الاحتجاز ماقبل المحاكمة (على سبيل المثال فئة معينة من المدعى عليهم).

◄ **الحق بحكم علني ومبرر على الذنب والعقوبة**. تأكد فيما اذا:

- النطق بالحكم علناً .
- ينص الحكم على مناقشات كافية لدعم وتأييد ما توصل اليه على أساس القانون والحقائق المقدمة، الذي ينظرحسب الاصول بكافة التسليمات المهمة بما يكفي كي يكون لها آثر على الحكم .
- الحكم الذي ينطق به هو ضمن النطاق الذي ينص عليه القانون واي تظلم غير اعتيادي أو ظروف مخففة لها مبرر حسب الاصول .
- المعايير غير الاعتيادية لتخفيف حدة الظروف وزيادة شدتها نحو الاسوأ هي التي يتم العمل بها (أي : جعل الظروف أسوأ قد يحتاج الامر إلى برهنتها ما بعد شك معقول وتخفف تلك على اساس الاحتمالية .

◄ **قضايا حق المجني عليه (وتشمل حقوق التمثيل والتعويض والحماية وآليات الدعم)**. وتأكد فيما اذا:

- للشهود المعرضين امكانية الوصول والاستفادة الفعلية من الاجراءات الوقائية (الحماية الجسدية والدعم النفسي) من قبل آليات المحكمة أو مساعدة المجتمع المدني الاخرى.
- يسمح القانون والممارسات القانونية للمجني عليه بمتابعة مطالب التعويض الواضحة في المرافعات الجنائية أو فيما اذا هناك نظام وصول لمنحهم التعويض في المرافعات المدنية.
- يسأل احد الاطراف أسئلة غير مسموح بها (مثلاً: أسئلة حول السلوك الجنسي في قضايا الاغتصاب عندما لا يسمح بها القانون والمعايير الدولية) ، ويسمح القانون للمجني عليهم المعرضين للاساءة بأن يتم مساعدتهم من قبل مستشار قانوني حر أثناء المرافعات.

◄ **طلب اجراءات محلية اخرى وضوابط تتعلق بسلوك المحاكمات المؤثرة والعادلة**. تأكد فيما اذا:

- المواعيد النهائية التي يحددها القانون المحلي تكون طبقاً للمعايير الدولية وفيما اذا يتم التقيد بها حسب الاصول من قبل (مثلاً: إصدار المواعيد النهائية للمباشرة بالمرافعات بعد توجيه التهمة ، أقصى عدد ايام بين جلسات الاستماع في قضية واحدة) ، و
- مؤشرات أخرى للاداء الذي تقتضيه المعايير المحلية والذي ينفذ المعايير الدولية تكون طبقا إلى (على سبيل المثال: عدد التأجيلات التي يسمح للقاضي بمنحها في القضية القانونية).

◄ **قضايا المهنية والاداء المتعلقة بالممارسين القانونيين**. تأكد فيما اذا:

- القضاة والادعاء العام ومحامي الدفاع لديهم الخلفية القانونية الضرورية والمهارات لمناولة فئات معينة من القضايا القانونية (مثلاً: المعرفة بالقانون الانساني الدولي للتعامل مع قضايا جرائم الحرب أو معرفة بالحاسوب ذات العلاقة عند التعامل مع الجريمة المنظمة التي يتم ارتكابها من خلال استخدام الحواسيب والتدريب على استجواب ضحايا الاغتصاب أو الاحداث عندما يكون هؤلاء الاطراف المصابين في القضايا القانونية) ، وكما هو موضح من خلال سلوكهم في المرافعات والمعلومات الاضافية التي يتم جمعها.
-

قضايا حقوق الضحيه(حق التمثيل, التعويض, والحمايه واليات الدعم)

تأكد فيما اذا :

_ الشهود المعرضين للانتقاد بسبب ضعف اداءهم سوف يستفيدوا من اجراءات الحمايه(الحمايه الجسدية, الدعم النفسي) وذلك من خلال اليات تضعها المحكمة.

- القانون يسمح للضحيه بالمطالبه بالتعويض في المرافعات االجنائيه, اوايه اليات اخرى تضمن لهم التعويضات في المحاكم المدنيه ,

- لا يسمح لاحد الاطراف بأثارة ايه اسئله لايسمح بها القانون (مثلا :كيفيه العمليه الجنسيه في قضايا الاغتصاب) التي لايسمح بها القانون الدولي.

- يسمح القانون المستشارين القانونيين بمساعدة الشهود الضعاف لادلاء بشهادتهم امام المحاكم و يتم ذلك مجانا.

تطبيق لقواعد واجراءات محليه اخرى لها صله في اجراء محاكمه نزيهة وفعاله
وعلينا مراعاة مايلي :

- بأن المواعيد التي يحدده اتلقانون المحلي يتماشى مع المعايير الدولية , او فيما اذا كانت هذه المواعيد ملزمة ام لا(مثلا اخر موعد لاجراء المحاكمات بعد اصدار التهمة, او اقصى عدد ممكن من الايام بين جلسات الاستماع للقضيه الواحدة) .
- مؤشرات أداء اخرى يقتضيها المعايير المحلية والتي عند تطبيقها يجب ان تنسجم مع المعايير الدولية(مثلا عدد التاجيلات التي يسمح للقاضي القيام بها) .

- **قضايا المهنية والاداء التي يفترض ان يتسم بها الممارسون القانونيون**

يجب مراعاة مايلي :

يفترض ان يتمتع القضاة ووكلاء النيابه وهيئة الدفاع بمهارات وخلفية قانونية تمكنهم التعامل بمهنية مع القضايا التي تتطلب مهنية ومهارة محددة في انواع محددة من الدعاوى(مثلا المعرفة بالقانون الانساني الدولي للتعامل مع قضايا جرائم الحرب وكذلك التمتع بقدر كافي من الخبرة التقنية للتعامل مع الجريمة المنظمة التي ترتكب من خلال اجهزة الكومبيوتر ,و التدريب في اجراء التحقيق في ضحايا جرائم الاغتصاب او الاحداث) .

◄ **حقوق ضحية و/ أو ضحايا معينين أو عدالة الاحداث أو تنفيذ قوانين اخرى في جلسات استماع مفتوحة أو غير عملية (اذا تمت مراقبة جلسات استماع المحاكمة المغلقة).** تأكد فيما اذا:

- يمنح القانون والممارسة القانونية الحماية من خلال الوسائل القضائية أو الحماية القضائية الاضافية تجاه الشهود المعرضين أو الشهود الواقعين تحت التهديد.
- يتم معاملة ضحايا الاحداث وفق المعايير الدولية في المرافعة القضائية أو فيما اذا المدعى عليهم من الاحداث تتم محاكمتهم من قبل المحاكم أو القضاة للبالغين.
- يمكن لوسائل الاعلام أن تحصل على امكانية اطلاع على سجلات المحكمة العلنية طبقاً لاية تشريعات تتعلق بحرية المعلومات والحق بمحاكمة علنية .

الملحق 4- اجراء المقابلات: القضايا ذات المؤشرات كي تستكشف في مقابلات جمع المعلومات

◄ **رؤساء المحكمة والقضاة الافراد**

قد يرغب المراقبون بالاستفسار بشكل مباشر لدى رؤساء المحكمة والقضاة الفرديين حول القضايا الاتية من بين امور اخرى:

- كيف يتم توزيع القضايا القانونية إلى القضاة الفرديين في محكمة معينة .
- كيف يتعامل القضاة مع ما يدلي به الناشطين السياسيين الذين يحاولون تحديد استقلاليتهم وخاصة عندما يتم القيام بهذه الادلاءات في مكان عام .
- فيما اذا القضاة لديهم الموارد المادية والبشرية تحت تصرفهم لاستكمال الاعمال الاجرائية المطلوبة منهم.
- فيما اذا تلقى رئيس المحكمة أو القاضي تهديدات أو كان على علم بالتهديدات الموجه الى الزملاء من قبل اطراف المرافعة أو ناشطين خارجيين.
- فيما اذا أعتبرت انظمة فرض الاجراءات التأديبية ضد القضاة غير كافية أو منحازة.
- فيما اذا هناك آية مشاكل تتعلق بمكافآة القضاة وماهي المضامين التي قد تترتب على عملهم.
- فيما اذا القضاة لديهم التدريب الكافي على مزاولة انواع معينة من القضايا القانونية التي تسري عليها قوانين واجراءات خاصة أو التي من شأنها أن تثمن التدريب في مجال معين كجرائم الحرب أو جرائم اقتصادية .
- فيما اذا للقضاة امكانية سهلة تتيح لهم فرصة الاطلاع على سجل السوابق الجنائية للمدعى عليه .
- فيما اذا للقاضي امكانية الاطلاع على اجهزة الحاسوب والمعرفة في كيفية تشغيلها وفيما اذا كانوا يعتقدون بأن قواعد البيانات الالكترونية ستكون ذات جدوى في استعمالها في عملهم.
- فيما اذا للقضاة آية مشاكل في طلب الادلة أو الحصول عليها من اماكن اخرى من البلد أو من الخارج.
- فيما اذا القضاة على علم بخدمات افراد دعم الشهود أو المنظمات غير الحكومية واستخدامها والذين ينفذون هذه النشاطات.
- كيف يمكن للقضاة تنظيم مسودة لما يصدرونه من قرارات حكم في القضايا القانونية المعقدة.
- فيما اذا يعتقد القضاة بأن هناك آية طرق ناجعة في إدارة اعمالهم بشكل افضل كوضع المحاصصة أو نقل انواع معينة من الاعتداءات إلى محاكم دنيا إلى نظام العدالة الاداري، و
- كيف يتعامل القضاة مع قضايا قانونيه متورط فيها الفئات الضعيفة كالاحداث ومتعاطي المخدرات والمختلين عقلياً في حالة عدم وجود مؤسسات ملائمة في الدولة المضيفة التي تسجل فيها هكذا قضايا؟

◄ **رئيس الادعاء العام والادعاء العام المنفرد**

في المقابلات مع رؤساء الادعاء العام والادعاء العام الفردي، قد يشكل المراقبين نفس الاسئله المدرجة أعلاه آلا أنهم قد يكتشفوا ايضاً القضايا الاتية:

- فيما اذا الاتصال بين المدعي العام ومحقق الشرطة كان فعالاً .
- فيما اذا للادعاء العام آية صعوبات في الوصول المادي إلى المحاكم ضمن منطقة نفوذها القضائي.
- في حالات عندما يقوم الشهود بتغيير اقوالهم وشهاداتهم مابين التحقيقات والمحاكمات، فما هي الاسباب التي تقودهم إلى ذلك؟.
- فيما اذا كان هناك حالات حيث يقومون هم أو زملائهم بالتحقيق في التهديدات المزعومة إلى الشهود وما هي العوائق التي قد توجد في هذا الخصوص.
- وفيما اذا لدى الادعاء العام المعلومات الكافية التي تحت تصرفهم بشأن ممارسات اصدار الحكم والتي تمكنهم من التفاوض بشكل فعال على أتفاقيات قضية قانونية محتملة أو اتفاقيات حصانة مع الدفاع،اذ سمح بها في نظام العدالة.

◄ محامي الدفاع

بالاضافة إلى المسائل المبينة أعلاه بالنسبة للقضاة والمدعي العام، قد تكشف المقابلات مع محامي الدفاع عن معلومات ذات اهمية بشأن الامور التالية:

- عوائق تنفيذ مهمة التمثيل القانوني بشكل مستقل وطبقاً إلى المعايير المعتمدة دوليا ومحلياً .
- مستقلين عن الاتصالات الحرة التي تتم اولاً بأول وغير الخاضعة للاشراف مع موكليهم في مراكز الاحتجاز أو المحاكم أو مراكز الشرطة .
- عراقيل الحصول على امكانية وصول كاملة وأولاً بأول إلى ملفات المحكمة أو المدعي العام من أجل تهيئة دفاع فعال.
- حجب الادعاء العام عن الادلة المبرئة .
- نقص الموارد المادية أو عراقيل اخرى لجمع الادلة التي تؤيد الدفاع الذي يخالف مساواة الغرباء .
- منع غير المبرر لمحامي الدفاع من قبل المحكمة.
- المشاكل التي تخص تلقي التعويض عن خدمات الدفاع التي تقدمها عضو حاكم.
- الوسيلة إلى مواجهة سوء معاملة موكليهم أو أجبارهم على الاعتراف قسرياً أو قضايا مشابه.
- ومعلومات تعطي نبذة حول القضية القانونية التي لا تتميز في ملف القضية.

◄ نقابة المحامين

تشمل الحقائق ذات الاهمية والتي يمكن الحصول عليها من نقابة المحامين على مايلي:

- عملية الحصول على أعتراف إلى نقابة المحامين وفيما اذا كان هذا عادلاً وشفافا وغير بيروقراطياً.
- محاولات انتهاك حرمة أستقلال نقابة المحامين .
- الاموال والامكانيات المتاحة إلى نقابة المحامين لتنفيذ التدريب المستهدف للمحامين.
- التحديات التي يواجهها المحامون في عملهم .
- واستقلاليتهم وامكانيتهم واستعدادهم في فرض الاجراءات التأديبية على المحامين الذين ينتهكون قانون الاخلاق.

◄ المدعى عليهم وخاصة المحتجزين

قد تتشكل القضايا الاتية على المدعى عليهم وخاصة عند حرمانهم حريتهم:

- فيما اذا تم زيادة المحتجزين من قبل محامي الدفاع عنهم من اجل تهيئة الدفاع الفعال.
- فيما اذا كانت لدهم فرصة الاتصال بمحاميهم شخصياً أو عبر الهاتف أو بأية طريقة اخرى بدون اشراف أو تدخل.
- فيما اذا مستندات المحكمة والاستدعاءات يتم تقديمها إلى المدعى عليهم لاسيما عند الاحتجاز، اولاً بأول وفيما اذا ما يسلمه المدعى عليهم ترسل حسب الاصول إلى المحكمة أو سلطات قضائية اخرى.
- فيما اذا يتم منحهم التسهيلات الضرورية لتهيئة دفاعهم خاصة اذا كانوا رهن الاحتجاز ولن يمثلهم محامي.
- فيما اذا يتم الافراج عنهم من الاحتجاز فوراً في حالة ليس هناك أمر أحتجاز ساري المفعول.
- وفي حالة وجود معلومات حول سوء المعاملة في الاحتجاز، عندها يجوز للمراقبين أن يستفسروا فيما اذا أن الافراد على علم بالآليات القائمة للتبليغ عن مثل هذ المواقف أو فيما اذا قد نقلوا هذه المعلومات إلى محاميهم، أو مديرمركز الاحتجاز أو المحكمة أو الادعاء العام، أو المفتش الحكومي أو آية مؤسسة اخرى مسؤولة عن هذه الامور.

◄ الاطراف المتضررة والشهود والمؤسسات التي لها علاقة في اسناد الافراد المعرضين للهجوم

قد يوجه سؤال إلى الفرد والمجموعات حول هذه القضايا :

- التأخيرات الجارية في معاملة القضايا القانونية عند رفعهم شكوى والمواقف التي لم يتلقوا فيها معلومات بشأن سير اعمالهم.
- المدارك من أن السلطات لم تقم بالتحقيق اساساً في شكوى أو مطالبة.
- حالات القلق حول آمنهم .
- المواقف التي فيها المحكمة أو سلطات التحقيق لم تعالج الشهود المعرضين للهجوم بحساسية.
- الشك فيما اذا يتم تعويضهم عن الاضرار التي تكبدوها،
- وعدم القدرة على اشراك التمثيل القانوني، وعدم وجود آليات المساعدة القانونية للاشخاص المصابين ومشاكل مشابهة اخرى.

بالاضافة إلى القضايا سالفة الذكر، قد يفسر المراقبون مع ممثلي المؤسسات التي تدعم الاشخاص المعرضين للهجوم:

- فيما اذا لديهم الموارد الكافية لتقديم الخدمات لكافة هؤلاء المحتاجين.
- فيما اذا ان الافراد مؤهلين ومدربين بالشكل الكافي واذا كان تعليمهم المستمر ممكناً.
- فيما اذا يواجهون آية صعوبات في الوصول إلى الافراد المحتاجين .
- وفيما اذا كانت آرائهم تؤخذ بالاعتبار من قبل السلطات عند تقديمها.

◄ **الشرطة**

عند لقاء الشرطة، يجوز لمراقبي المحاكمة أن يستفسروا حول هذه المواقف:

- الاسلوب الذي من خلاله يقوم ضباط الشرطة بالتعامل مع قضايا العنف المحلي ونوع التدريب الذي تلقوه.
- التدريبات والتحديات التي يواجها المحققين عند جمعهم للادلة المتعلقة بجرائم الحرب أو قضايا الجريمة المنظمة.
- تنوع ضباط الشرطة في وحدة معينة والتي تتعامل مع أصول عرقية مختلطة أو جرائم على نوع الجنس وكفاءة التعاون فيما بينهم.
- ماهي انواع اجراءات الحماية الجسدية الموجودة للشاهد أو للقاضي.
- ماهي الانظمة القائمة لوضضع الهيكليه المناسبة والتنظيم المناسب لتسجيل القضايا نتيجة لاعمال الشغب.
- ما انواع الهياكل الاشرافية الموجودة، وخاصة التي تخص الادعاء العام أو كبار ضباط شرطة وفيما اذا هناك آية مشاكل في التعاون بين الشرطة والادعاء العام؟

◄ **المسؤولين الحكوميين والمجالس القضائية ومجالس النيابة العامة وهيئات التدريب والانضباط التأديبي**

بالاعتماد على اختصاصات هؤلاء الناشطين ومعلومات قيمة اخرى لتبرير نتائج المراقبة والتي قد تشمل :

- المواد والموارد البشرية المسموح بها إلى الفرع القضائي والاسلوب الذي فيه يتم توزيعها لضمان الاستقلالية القضائية عن الفروع الاخرى للحكومة .
- الجهود المبذولة لضمان تنفيذ القرارات القضائية.
- اجهزة موجودة لتسجيل البيانات الاحصائية والاستخدام العام للمعلومات وتقنيات الاتصالات في الاصلاح القضائي.
- كفاءة السلطات في وضع مسودة قوانين جديدة أو تعديل تلك القائمة حالياً وتسليمها للمناقشة العلنية والترويج لمراجعتها الفورية من قبل هيئة تشريعية.
- التعاون مع المحاكم الدولية والالتزام بالقرارات أو توصيات هيئات حقوق الانسان والمحاكم.
- التعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة مع السلطات القضائية والنيابية في بلدان اخرى.
- أدوار المجالس وهي في طور أختيار أو تنصيب قضاة وأدعاء عام .
- محاولات انتهاك استقلالية المجالس القضائية وتلك الخاصة بالادعاء العام.
- عملية النظر في الشكاوي المرفوعة ضد القضاة والنيابة العامة والمعايير المتبعة في تطبيق الاجراءات التأديبية وكفاية الموارد المخصصة للاطلاع على الشكاوي.
- مدى تأثير التدريب الذي أجري للقضاة والادعاء العام، والذي يشمل فيما اذا أن التثيف المستمر الزامي وموضوع النقاش وتكرار ومدة الدورات التدريبية.

الملحق 5- تعليمات إعداد التقارير الداخلية

أمثلة على تعليمات التقارير الداخلية ضمن نموذج إعداد التقارير (بعثة OSCE إلى البوسنة والهرسك).

I- معلومات عن القضية القانونية

يعرف هذا الفصل القارىء بتفاصيل القضية القانونية ويعطي اطاراً حوله يتم تطوير تحليل جلسة الاستماع فيما تبقى من التقرير. ومن الجوهري أن تستكمل كافة المعلومات في كل مرة يتم إعداد تقريرجديد.
ملاحظة : لا تترك أي مدخل فارغ اذا لا يوجد هناك مدخل ملائم ، تشير إلى " لا يوجد " أو تستخدم مختصر " لايوجد" "n/a" لضمان للقارىء من أن عدم وجود المدخل هو مقصود.

تاريخ جلسة الاستماع: (تاريخ جلسة الاستماع الخاضعة للمراقبة المطابقة لهذا التقرير)

نوع جلسة الاستماع: (جواب المتهم والمحاكمة وجلسة استماع لاصدار الحكم، الخ.) .

[.....]

IV-تحليل التقيد بمعايير حقوق الانسان

تعليمات عامة

هذا هو صميم التقرير والتحليل الوارد هنا هو المفتاح نحو نجاح البرنامج برمته. سيكون البرنامج مبني اساساً على تقييم مدى الالتزام بالقانون المحلي والممارسة تجاه معايير المحاكمة العادلة المعتمدة دولياً. ويكون التحليل حاسماً ويحدد اهتمامات المحاكمة العادلة وانتهاكات حقوق الانسان.

يقسم هذا الفصل إلى عناوين فرعية لتمكن من التقييم على المرافعات المقرر اقامتها في مجالات الموضوع العامة التي تشكل اهميةً في تقييم التقيد بمعايير المحاكمة العادلة. ولتقديم الارشاد بشأن موضوع شروحات العناوين الثانوية والقضايا ذات العلاقة للتحليل واردة ادناه. يجب على المراقبين ممارسة حكم دقيق وبعناية حيث أن الصنف من اجل استخدام كل قضية بموجب التحليل يرتبط به والاشارة إلى هذه التوجيهات أو الاتصال بمحلل قانوني عندما يكون هناك شك . ويجب على المراقبين أن يضموا كافة التحليلات المهمة في هذا الفصل أو غيره كونه قد يتعرض إلى الفقدان.

تحت كل عنوان فرعي:

أ) الافتتاح بالكشف عن المشكلة.
حدد المشكلة وعواقبها في 2-3 جملة

ب) أعطي ملخص بسيط عن القانون النافذ ذو العلاقة الذي تم انتهاكه
- حدد القانون المحلي
- حدد قانون حقوق الانسان الدولي ، خاصة اذا نالت حماية أفضل

(ملحوظة : قانون القضايا للهيئات الدولية من الممكن أن يكون ذات صلة، بالاضافة إلى احكام ملائمة معمول بها بشكل مباشر. وعلى نفس المنوال، وبمعزل عن القانون الصلب قد تكون هناك تعليمات دولية اخرى ذات صلة، مثل هيئة المبادىء)

ت) تطبيق القانون على الوقائع – تقديم تفاصيل المشكلة
- تحديد الوقائع
- تحليل الالتزام بالقانون
- التعريف بمواطن القلق والانتهاكات المحتملة والفعلية لمعايير المحاكمة العادلة الدولية. واذا لم تكن متأكداً اذا كان هناك قلق يشمل المعلومات والتي قد تكون مفقودة .

ث) التوصيات
يجب أن ترتبط التوصيات بمخاطبة القضية المعرفة / المحددة. ويجب ايضاً أن تكون محددة وأن يكون لها عنوان واحد أو عدة عناوين

ii) تعليمات معينة موجهة إلى العناوين الثانوية 1-14

5- الحق بحرية المساعدة من مترجم
المادة 6(3) ECHR " ...له حرية مساعدة من مترجم اذا لم يفهم أو يتحدث اللغة المستخدمة في المحكمة" .

اذا واجه المدعى عليه صعوبات في التحدث أو فهم أو قراءة في اللغة التي تستخدمها المحكمة ، عندها حق الترجمة الفورية (شفوية) والترجمة التحريرية يعتبر امراً حاسماً لضمان عدالة المرافعات. لابد أن نلاحظ من أنه اذا تحدث المدعى عليه بلغة المحكمة بشكل كافي، إلا أنه يفضل التحدث بلغة اخرى، فليس هناك الزام على السلطات بأن تزود المدعى عليه حرية المساعدة من مترجم فوري. والمترجمين الفوريين يجب احضارهم دون مقابل بغض النظر عن ماتؤول اليه المحاكمة. وجدت المحكمة الاوربية انتهاك حق حرية المساعدة من مترجم فوري عندما سعت السلطات إلى تعويض ماتم انفاقه من تكاليف للمترجم الفوري عندما كان المدعى عليه مقتنعاً [هامش : قضية لكربي والبلقان وكييف والمانيا، وحكم ECHR في 28 تشرين الثاني 1978 الفقرات 47-50] .

من المهم أن تلاحظ بأن المواعيد النهائية تبدأ بالسريان أعتباراً من اللحظة التي تم تقديم المستند/ التعليمات فيها في لغة يمكن استيعابها من قبل المدعى عليه وليس من وقت تسليم المستند في لغة لايمكنه فهمها[هامش: الفقرة 42] .
قد توجد المعايير القانونية المحلية في :

حق الحصول على حرية المساعدة من مترجم فوري — 5(1) PiH/ 5 (1) RS/5(1)FBiH
اذا لم يكن بأمكانه التحدث/ فهم في لغة سلطات
فرض القانون

Right FBiH 5(1)/99 RS (5) 96 / BiH (5) 185 حق حرية الحصول على مترجم فوري وترجمة اعتيادية.

أسئلة حول المراجع الرئيسية

- **هل كان للمدعى عليه مشاكل واضحة في التعبير عن نفسه (كتابياً أو شفوياً) أو فهم ذلك؟**
- **في حالة تم تعيين مترجم فوري، هل كان هذا المترجم الفوري في محكمة رسمية تم اختياره من قائمة مستحدثة لمترجمي المحكمة؟**
- **في حالة تعيين مترجم فوري ، فهل كان يترجم باللغة الام تحريرياً للمدعى عليه أو بلغة ثالثة؟**
- **هل حضر المدعى عليه ليفهم بالكامل الاسئلة المترجمة؟**
- **هل حضر المترجم الفوري وكان لديه القوة الكافية في اللغة من اجل أن يفهم ويترجم بشكل كافي للمدعى عليه؟**

الملحق 6 –أمثلة على مختلف انواع تقارير مراقبة المحاكم العلنية

أمثلة على تقارير تعطي فكرة عامة شاملة لنظام العدالة:

- 2009-تقرير مراقبة محاكمة في اذربيجان ، مكتب OSCE في باكو (2010).
- " النتائج التمهيدية حول مراقبة قضايا المحكمة في محاكم اساسية مختارة في البلد المضيف" ، بعثة OSCE إلى سكوبجي (ابريل 2008).
- " تقرير تحليلي، مراقبة معايير المحاكمة العادلة وحقوق المراسلة للاطراف خلال مرافعة المحكمة" ، بعثة OSCE إلى ملدوفا (2008).
- " تقرير حول نظام العدالة الاداري في كوسوفو" ، بعثة OSCE في كوسوفو (ابريل 2007).
- " تحليل مرافعات الاستئناف الجنائية في البانيا" ، حضور OSCE في البانيا (2007).
- " تقرير من مشروع مراقبة المحاكمة في كازاخستان 2005-2006"، مركز ODHR وOSCE في الماتي (2007).
- " المراجعة الاولى لنظام العدالة المدني" ، بعثة OSCE في كوسوفو (يونيو 2006).
- " مراجعة نظام العدالة الجنائي" ، بعثة OSCE في كوسوفو (2006).
- " ضمان المحاكمات العادلة من خلال المراقبة" ، مركز OSCE في دوشانبي (2005).

" التقرير الاول، المراقبة في جميع انحاء البلد لتنفيذ معايير المحاكمة العادلة في المحاكم المحلية وتقييم أداء القضاء " ، الائتلاف كله من أجل المحاكمات العادلة ، يوغسلافيا السابقة جمهورية مقدونيا (2004).

أمثلة على التقارير ذات المغزى من قبل OSCE :

- " عدالة التسليم في البوسنة والهرسك . نظرة عامة على جرائم الحرب. أجراء المعاملة من 2005-2010 " ، بعثة OSCE إلى البوسنة والهرسك (2011).
- " نظام العدالة في متروفيس/ ميتروفيسا. تحديث الوضع والقلق المستمر حول حقوق الانسان "، بعثة OSCE في كوسوفو (فبراير 2010).
- " ذكر الاسباب في قرارات الحكم الصادرة على جرائم الحرب في البوسنة والهرسك. الطعون والممارسات الجيدة" ، بعثة OSCE إلى البوسنة والهرسك (ديسمبر 2009).
- " المرافعات القضائية التي تتعلق بالانتهاكات المحلية " ، بعثة OSCE في كوسوفو (نوفمبر 2009).
- " الاحتجاز ما قبل المحاكمة. معايير الممارسة المحلية والدولية" ، بعثة مراقبي OSCE إلى سكوبجي (مارس 2008).
- " معالجة المجتمعات المختلفة في نظام عدالة كوسوفو . نظرة احصائية عامة على العقاب ونتائج ماتتوصل اليه المحاكمات في محاكم الاعتداءات البسيطة والمحاكم البلدية والمحلية "، بعثة OSCE في كوسوفو (ديسمبر 2008).
- " الاقرار بالبراءة. مواقف انتهاكات معايير حقوق الانسان المعتمدة دولياً من قبل محاكم البلوسنة والهرسك" ، بعثة OSCE إلى البوسنة والهرسك (2007).

أمثلة من تقارير حول قضايا معينة أو انواع من القضايا القانونية:

- كافة التقارير المنظمة بالقاعدة 11 . مشروع بعثة OSCE إلى البوسنة والهرسك التي نقل عن اجرائها بشكل علني حول سير عمل القضايا ذات التهم والمنقولة من ICTY إلى محكمة BiH للمحاكمة، طبقاً إلى القاعدة 11 من قواعد ICTY بشأن الاجراءات والادلة (مايزيد على 60 تقرير من 2006).
- "استجابة نظام العدالة إلى اعمال الشغب مارس 2004" (2005) و " بعد اربعة سنوات. متابعة قضايا احداث الشغب في اذار 2004 امام نظام العدالة الجنائي في كوسوفو" ، بعثة OSCE في كوسوفو (2008).
- " تقرير القضية القانونية: مكتب الادعاء العام، لطيف غاشي، رستم مصطفى، نامق اندو و نظيف مهميتي: قضية ليابي " ، بعثة OSCE في كوسوفو (2003).
- " الكبح الناجح للوائح الانتخابات (قضايا الانتخابات) " ، الائتلاف الجميع من اجل محاكمات عادلة، يوغسلافيا السابقة ، جمهورية مقدونيا (2005).